A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.13
21 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد كالباجي	(سري لانكا)
	(نائب الرئيس)	

خطاب السيد بونسالماغين أوتشيربات ، رئيس منغوليا

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

بيان كل من :

السيد سولانا مادارياغا (اسبانيا)
السيد فاليرو (الهند)
السيد جتن (تركيا)
السيد أندروز (ايرلندا)
السيد عبد الله (عمان)
السيد هانيبالسون (ايسلندا)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61241 ١٧١٩ذ(٩٢)

المحتويات (تابع)

خطاب السيد عبيد دلاميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند

بيان كل من :
السيد بوز (لكسمبرغ)
السيد موكومبي (موزامبيق)

اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : مذكرة من الامين العام [٨] (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

خطاب السيد بونسالماغين أوتشيربات ، رئيس منغوليا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا الى خطاب رئيس منغوليا .

اصطحب السيد بونسالماغين أوتشيربات ، رئيس منغوليا ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس منغوليا ، صاحب الفخامة السيد بونسالماغين أوتشيربات ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس أوتشيربات (تكلم بالمنغولية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : اسمحوا لي في البداية أن أزجي إليكم ، سيدى الرئيس ، تهاني وفدي المخلصة بمناسبة انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين .

إننا مدينون بالعرفان للسفير سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، الذي أسهمت قيادته الماهرة والحازمة إسهاما كبيرا في نجاح الدورة الماضية للجمعية العامة .

وأود أن أتقدم بالتهاني وأطيب التمنيات الى ممثلي الدول الاعضاء الجدد في الامم المتحدة : أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا .

وتثني منغوليا على الامين العام بطرس بطرس غالي على أدائه النشط . ولقد اضطلع بمسؤوليات منصبه في الوقت الذي بدأت فيه المنظمة تستعيد فعاليتها وأصبح فيه هدف توطيد الديمقراطية وإعادة الهيكلة موضوع الساعة على نحو متزايد . أتمنى لكم ، السيد الامين العام ، النجاح في جهودكم .

من دواعي شرفي وحسن حظي أن أخاطب اليوم جمعية الأمم المتحدة هذه ، في وقت يتجدد فيه الأمل في المنظمة العالمية ويعاد فيه التأكيد على الالتزام بالمقاصد والمبادىء الاساسية في ميثاقها . أتيت الى هذه الدورة للجمعية العامة لكي أعلم المجتمع العالمي بالسياستين الداخلية والخارجية لمنغوليا ، ونهجها إزاء المسائل الدولية الحالية ، وللإعراب عن تأييد منغوليا الكامل لمبادىء وأنشطة الأمم المتحدة .

دارت عجلة التاريخ ، وها هو الجنس البشري يجد نفسه على عتبة الالفية الثالثة . إن القرن الذي بدأ بكفاح ضار شنته حركة العمال ، وشهد حربين عالميتين وحشيتين ، وحركة استقلال قوية ، وتقدما علميا وتكنولوجيا كبيرا يتوج الآن بموجة جديدة للدفاع عن حقوق الانسان والحرية والديمقراطية .

وعبر العقود الماضية كان العالم منقسما الى معسكرين متعاديين تطورا الى تحالفين قويين متنازعين ، ولكنه شهد الآن نهاية الحرب الباردة . ومن الصعب أن يجد المرء بلدا واحدا في العالم لم ينجرف في هذه المواجهة العالمية الحقيقية .

ومن خلال الانغماس في العداءات الايديولوجية وسباق التسلح الاخرق ، أتت البشرية بنفسها الى شفا الدمار الذاتي وبددت موارد شاسعة وفرصا عديدة والكثير من الوقت ، الامر الذي أعاق التنمية الاقتصادية العالمية والتقدم الاجتماعي ، وألحق الضرر بالبيئة . ومن جهة أخرى ، إنهار النظام الاستعماري ونالت بلدان عديدة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية استقلالها وعززت مراكزها في الساحة الدولية . وصل الانسان الى الفضاء الخارجي وبدأ في ترويض الطاقة النووية . وانعكست الآثار الايجابية والسلبية لكل هذا على أنشطة الأمم المتحدة ، التي تعبر حق التعبير عن الاتجاهات العالمية والعلاقات الدولية .

لقد انتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وكان ذلك نتيجة مباشرة لتزايد التكافل بين الدول ، والصلة المترابطة بين المجالات السياسية والاقتصادية والانسانية ، وإفلاس سياسات المواجهة وسباق التسلح ، والتغييرات في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية ، وبزوغ الفكر الجديد . وبالتالي فإن

الثمانينات والتسعينات ، تشكل ، في رأيي ، بداية مرحلة انتقالية لصياغة نظام عالمي جديد . وفي هذا المنعطف ، ومع تفكك العالم ثنائي الاستقطاب وإنشاء عالم متعدد الاقطاب ، فإننا جميعا مدعوون الى تحديد المبادىء التي ستنظم حياتنا وأشكال تعاوننا في القرن المقبل .

ومن الاهمية الحيوية إنشاء نظام عالمي جديد عادل ، وتعزيز الاسس الاخلاقية والقانونية التي تضمن المبادىء الاساسية للعلاقات فيما بين الدول .

وتؤمن منغوليا بأن الامم المتحدة ينبغي أن تكون مركز تطوير وتنسيق هذه العمليات . وبالتالي فإننا نتشاطر ونؤيد بالكامل النتائج التي تم التوصل اليها في هذا الصدد في مؤتمر استكهولم للاتحاد البرلماني الدولي . وفي هذا السياق ، يمكن وصف سنة ١٩٩٢ بأنها السنة التي عززت هذه الاتجاهات الايجابية .

في هذا العام عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أول اجتماع قمة في تاريخه . وقد اظهر هذا الاجتماع الهيبة المتزايدة والدور المتعاظم للأمم المتحدة . إن منغوليا تؤيد تأييدا تاما الأفكار والمقترحات العديدة المتحددة الخاصة بالدبلوماسية الوقائية ووسائل وسُبُل بناء الثقة الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" الذي أُعد بوصفه متابعة لاجتماع قمة مجلس الأمن المذكور آنفاً . يقدم التقرير ملخصاً لبعض المقترحات الملموسة بشأن الحيلولة دون إندلاع النزاعات والصراعات ، وزيادة دور الأمم المتحدة في صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع ، وأيضا بشأن الآلية التي تضمن أمن الدول الصغيرة ومتوسطة الحجم ، من خلال الوسائل السلمية . إن أهمية هذة المقترحات قد تجلّت بوضوح في أزمة الخليج الفارسي والدروس المستقاة منها . واليوم لا يستطيع القوي أن يتحدى إرادة الضعيف دون عقاب ، وترى منغوليا أن أهم درس في هذا الصراع هو أن المجتمع الدولي قد برهن على عزمه على ألا يتسامح بعد اليوم إزاء الأعمال التي تنتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

إن الديمقراطية والتعددية ، وهما تتقدمان في كل بقعة من بقاع العالم ، تتخللان نسيج العلاقات الدولية وتفتحان آفاقا للحوار والتعاون . وقد تم احراز تقدم باتجاه تسوية بعض الصراعات الاقليمية سلميا ، وتحرير العالم من أسلحة التدمير الشامل .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشير بالتقدير الى بعض الوقائع الهامة مثل الانتهاء ، بتوافق الآراء ، من وضع مشروع اتفاقية بشأن حظر وازالة الأسلحة الكيميائية ؛ والى الاتفاق المعقود بين رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية في البلدين مع حلول سنة ٢٠٠٣ - وهذا يزيد كثيراً ، بل ويتجاوز ، الحدود التي اشترطتها معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، وانضمام جمهورية الصين الشعبية وفرنسا الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . كما أننا نثني على البلدان شبه النووية لبدئها جهودا تساهم في نزع

السلاح . ونأمل أن نرى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وقد انضمت الى محادثات نزع السلاح النووي .

وبايجاز شديد ، ومع أنه من المبكر جداً اليوم تقديم تعريف شامل للنظام العالمي الجديد ، نقول إن بعض الملامح الرئيسية لهذا النظام قد بلغت فعلاً مرحلة النضوج .

إلا أن هذة التغيرات التي فتحت الآفاق لعهد جديد في العلاقات الدولية ، قد عجزت عن منع اندلاع توترات جديدة تهدد السلم والأمن العالميين . وبؤر الصراعات الجديدة هذه سببها عدم الانصاف والصراع الديني والإثني ومجموعة أخرى من المشاكل المعقدة والمزمنة وأشير على سبيل المثال الى الأزمة في يوغوسلافيا سابقاً ، التي تثير القلق البالغ في المجتمع الدولي هذه الأيام . إن منغوليا تشعر بعميق الأسف إزاء سفك الدماء الذي يجري بين أمم كانت تتقاسم وطناً واحداً ، وتؤيد الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة فضلاً عن منظمات اقليمية مثل المجموعة الاوروبية ، لإيجاد حلّ للأزمة . ونأمل في أن تؤتي القرارات المتخذة في مؤتمر لندن أُكلها الطيبة .

وترى منغوليا أن بالإمكان حلّ الأزمة اليوغوسلافية سلمياً بنفس الطريقة التي يجري بها حل المسألة الكمبودية الآن . وفي هذا الصدد ، نود أن نهنيء الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، والأمين العام والبلدان ذات النفوذ في المنطقة والتي تضطلع بدور نشط في تسوية المشكلة الكمبودية .

من السمات الخاصة للعلاقات الدولية لعصرنا ، الحاجة الي التوفيق على النحو الملائم بين المصالح الوطنية لبلد ما ومصالح المجتمع العالمي . ومن وجهة النظر هذه فإن أنشطة الأمم المتحدة تعتمد على الحالة السائدة في دولها الأعضاء والسياسات التي تنتهجها تلك الدول . وبالتالي ، اسمحوا لي أن أصف بايجاز الوضع السائد في منغوليا - وهي إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وسياستها الخارجية ومصالحها الأمنية .

إن تاريخ المنغوليين يتألف من فصول فريدة ومتنوعة : ظهور الامبراطورية العظمى وسقوطها ، وفترة من الحكم الاستعماري تزيد على ٢٠٠ سنة ، والتجربة الشيوعية التي امتدت ٧٠ سنة . واليوم ، مع انطواء صفحة هذا القرن ، بدأنا ، نحن المنغوليين ، السير على الطريق الذي سيصلنا بمجرى الحضارة .

وعبر السنتين المنقضيتين منذ تبني منغوليا الاصلاحات الديمقراطية على نحو لا رجعة فيه ، تمكنت بشكل أساسي من تفكيك النظام الاجتماعي القديم . إننا نؤيد التعددية من خلال سياسات الدولة وأنشطتها العملية . ونتيجة لذلك ، برز العديد من الأحزاب السياسية وتهيأت الظروف لكي تمضي مسيرة الديمقراطية قُدماً وبخطى ثابتة .

إن هيكل دولتنا ، الذي أُنشئ في أعقاب أول انتخابات حرة في ١٩٩٠ ، قد أرسى أُسس الحركة الديمقراطية واتخذ الخطوات المبدئية صوب اقتصاد السوق ، وسَنَّ الدستور الجديد الذي يضمن ، قانوناً ، استمرار الاصلاحات الديمقراطية . وفي حزيران/يونيه الماضي أجريت الانتخابات الثانية ، وأسفرت عن تشكيل مؤسسات جديدة للدولة والحكومة ، وصوغ المرحلة التالية من الفترة الانتقالية . لقد أصبح هذا ضماناً إضافياً بأن تحركنا صوب الديمقراطية واقتصاد السوق لا رجعة فيه .

ومع ذلك ، فإن تقييماً عاماً لهذة الفترة الماضية ينجلي عن عدد كبير من مشاكل لها طبيعة ذاتية وموضوعية على السواء ، تواجهنا في حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه المرحلة .

إن البلاد تفتقر الى الموارد المالية . ونتيجة لذلك حاقت بنا من كل اتجاه مشاكل خطيرة مثل النقص في إمدادات الغذاء والسلع الاستهلاكية اللازمة للسكان ، والمواد الخام والمعدات وقطع الغيار اللازمة للصناعة . وتعاني بلادنا من نقص حاد في مجال الاسكان والرعاية الطبية وغيرها من المتطلبات الحيوية .

إن البنية الأساسية الاقتصادية المتخلفة ، والنمط المنحاز للعلاقات الاقتصادية الأجنبية يزيد من تفاقم مشاكلنا . وهذا كله يؤدي الى انخفاض في الانتاج والى التضخم وتدني مستويات المعيشة .

وشأننا شأن البلدان النامية الاخرى ، لسنا في وضع يمكننا من مواجهة هذه التقلبات وحدنا . إن البلدان المانحة والمنظمات الدولية أبدتا تقديرها لالتزامنا بالاصلاحات الديمقراطية والحجم الهائل لمشاكلنا ، من خلال تقديم الدعم والمساعدة الضروريين لنا . وأغتنم هذة الفرصة كي أعرب ، نيابة عن شعب منغوليا ، عن إمتناننا الخالص لحكومة وشعب الولايات المتحدة وجمهورية كوريا ، وجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا والدانمرك ، وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي ودول أخرى ، وكذلك لصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومصرف التنمية الاسيوي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، على تعاونها الكريم .

وما برحت منغوليا تذود ، في علاقاتها مع البلدان الاخرى ، عن تلك المبادئ العالمية للعلاقات الدولية ، مثل الاحترام المتبادل للاستقلال . والسيادة ، والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، وستواصل تمسكها بها في المستقبل .

لقد مرت سياستنا الخارجية بتغير جذري عبر السنتين الماضيتين منذ التزامنا بإنماء الديمقراطية وعلاقات السوق ، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . فقد تحررت سياستنا الخارجية من الانحياز العقائدي الذي كان سائدا لعدة عقود .

وبالنسبة لمنغوليا ، التي تقع بين عضوين دائمين في مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، كانت علاقاتها مع جاريها ، وستظل ، عاملا أساسيا في سياستها الخارجية .

إن منغوليا تحبذ تطوير علاقات متوازنة مع هذين البلدين . ونحن الآن بصدد إعادة صياغة علاقتنا معهما ، للوفاء بمتطلبات المساواة الحقيقية والفائدة المشتركة والحقائق الجديدة في السياسة الدولية . وإن انسحاب القوات الروسية يجري استكماله حاليا وفقا للاتفاق الذي توصلت اليه الحكومتان عقب التحسن الذي طرأ على مناخ التفاهم والتعاون الاقليميين . وهذا يتسق بالكامل مع مفهومنا الجديد للامن الوطني .

وإن منغوليا ، إسهاما منها في نزع السلاح وبناء الثقة في المنطقة وفي العالم أجمع ، تعلن أن أراضيها منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وسنعمل على اعطاء هذا المركز ضمانات دولية .

ومع تفكك الاتحاد السوفياتي السابق الى دول مستقلة جديدة وانضمام هذه الدول الى المجتمع الدولي ، بدأت آسيا الوسطى تبزغ مرة أخرى بوصفها كيانا جغرافيا سياسيا مستقلا . ونحن نعتقد أن هذه المنطقة الشاسعة من الاراضي ، التي يجعلها موقعها الاستراتيجي جسرا بين أوروبا وآسيا ، ينبغي أن تكون جزءا من هيكل التمثيل الاقليمي للامم المتحدة ، كما ينبغي أن يراعى على النحو الواجب وضع بلداننا بوصفها بلدانا غير ساحلية .

وأود أن أنتهز هذة الفرصة للتأكيد مرة أخرى على أننا نعارض تحويل آسيا الوسطى الى حقل للتجارب النووية . وقد أكدت حكومة منغوليا مرارا امكانية تطوير حوار على أساس منتظم فيما بين دول شمال شرقي آسيا ، وهي منطقة يعيش فيها أكثر من ثلث سكان العالم ، وتواجه عددا كبيرا من المشاكل العسكرية والسياسية والتجارية والاقتصادية والبيئية وغيرها من المشاكل الملحة . ويتيح المناخ الحالي في هذه المنطقة دون الاقليمية فرصة مؤاتية لتحقيق هذه الأفكار والمبادرات . وأود هنا أن أشير ، مع التقدير ، الى قيام علاقات دبلوماسية مؤخرا بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا .

ومن بين الملامح الهامة لعصرنا تزايد التكافل السياسي والاقتصادي بين الدول ، وتكثيف عمليات التكامل الاقليمي . وتجدر ملاحظة أنه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وعلى الرغم من التنوع العرقي والديني والثقافي ، علاوة على التباين في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أنشئت مؤسسات ، مثل مؤتمر التعاون الاقتصادي للمحيط الهادئ ، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ، لتسهيل العمليات المذكورة آنفا .

ونحن نعتقد أن هذه المحافل يمكن توسيعها من حيث عضويتها ، بغية ضمان أوسع تمثيل ممكن . وتعتزم منغوليا تطوير علاقات تجارية واقتصادية مع بلدان المنطقة على أساس الفائدة المشتركة ، والمشاركة بنشاط في تقسيم العمل الدولي الذي يجرى حاليا .

لقد انضمت منغوليا في العام الماضي الى حركة بلدان عدم الانحياز بوصفها عضوا كامل العضوية . إننا نفهم أن هذه الحركة تمثل ، في جملة أمور ، عنصرا سياسيا هاما في حماية استقلال الدول الصغيرة وأمنها .

إن اسهام حركة بلدان عدم الانحياز ، التي تضم ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة ، له أهمية كبيرة في تمكين الأمم المتحدة من التصدي بفعالية للمهام الماثلة أمامها . وإن المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود مؤخرا في جاكرتا ، أكد من جديد استعداده للتعاون مع الأمم المتحدة في بناء نظام عالمي جديد يستند الى القانون والمساواة والعدالة . ونحن نرى أن لهذا المؤتمر

أهمية حاسمة في الرد على بعض الاقوال وازالة بعض الشكوك حول فقدان الحركة المزعوم لاهميتها وامكانية استمرارها في تطوير مبادئها وأهدافها بما يتسق مع الحقائق الجديدة وفي رسم استراتيجيات الحركة . وفي رأينا إنه أيضا أعطى زخما لتوسيع التعاون بين الجنوب والجنوب .

وبانتهاء عصر الحرب الباردة ، ثمة فرصة مبشرة في متناول اليد الآن لتمضي الامم المتحدة دون عائق نحو تحقيق أهدافها . وأنشطة الامم المتحدة خلال السنتين الماضيتين تعطي مثالا مقنعا .

وعلى الرغم من أن المناخ السياسي لكوكبنا يتغير تغيرا سريعا نحو الافضل ، فإن نفس القول لا ينطبق ، للاسف ، على العلاقات الاقتصادية الدولية . فنحن نشعر بالقلق إزاء عدم احراز تقدم ملحوظ في معالجة المسائل الملحة للاقتصاد العالمي ، وخاصة المتصلة منها بتطور البلدان النامية ومشكلة مديونيتها . ولذلك تعتقد منغوليا أن تعزيز دور الامم المتحدة في الجهود الانمائية ينبغي أن يشكل عنصرا رئيسيا في إعادة هيكلة المنظمة .

ويشهد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي عقد في ريو دي جانيرو ، شهادة بليغة على الصلة الوثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة . والمطلوب الآن هو البدء بعمل متضافر متعدد الأطراف لتنفيذ إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ .

وقد اقترحت بلادي في مؤتمر الامم المتحدة المذكور ، إنشاء شبكة دولية لبلدان النمط الايكولوجي ، وإدخال اقليم منغوليا فيها بوصفها منطقة خاصة خاضعة للحماية الدولية . وكان ذلك انطلاقا من فهمنا بأن الحفاظ على البيئة الطبيعية لمنغوليا التي لم تتعرض في معظمها للضرر ، جزء لا يتجزأ من الشواغل الايكولوجية التي تهم العالم ، ووسط آسيا بصفة خاصة . وبلادنا على استعداد لقبول التعاون الدولي في تنفيذ برامج البحوث والحماية والترميم . ويحدونا الامل في أن تؤيد الدول الاعضاء في الامم المتحدة اقتراحنا وتشجع تحقيقه .

أود إن أشير الى الضرورة الحتمية لتطوير وتعزيز الاساس القانوني للعلاقات بين الدول ، والإسراع بتدوين القانون الدولي ، وزيادة اختصاصات محكمة العدل الدولية ، بغية تأكيد وجود نظام دولي جديد في العالم كله .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن ثقتي بأن مداولات هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة ستستكمل بنجاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بإسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر الى رئيس منغوليا على البيان الهام الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد بونسالماغين أوتشيربات رئيس منغوليا الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد مولانا ماداريانغا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي ، اسمحوا لي أولا أن أنقل إليكم خالص التهاني ، بإسمي وبإسم وفد بلادي ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . أتمنى لكم كل نجاح في أداء مهامكم في الشهور المقبلة . أود أيضا أن أشيد بسلفكم ، السفير سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية .

أود كذلك أن أرحب ترحيبا حارا بالبلدان التي إنضمت الى المنظمة في هذا العام ، وآمل أن تسهم مشاركتها النشطة في هذا المحفل في جهود المجتمع الدولي لصون السلام والنهوض بالعدالة والتقدم بين الامم . وبإنضمام أذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان وكرواتيا ، تكون المنظمة قد عززت ، هدف العالمية .

أود أيضا أن أنقل الى الامين العام السيد بطرس بطرس غالي ، تقدير الحكومة الاسبانية لجهوده وتفانيه في الاضطلاع بالمسؤوليات الهامة التي أوكلت اليه . ويمكنكم ، سيادة الامين العام ، أن تعتمدوا على التعاون الكامل للسلطات الاسبانية .

لقد كان القاسم المشترك في بيانات عديدة استمعنا اليها في الجمعية العامة أثناء المناقشة العامة في الدورة السادسة والاربعين ، هو التغيرات الهائلة التي ما برحت تحدث في العالم منذ منتصف العقد الماضي . وقد تزايد هذا الاتجاه نحو التحول على نحو كبير في الإثني عشر شهرا الاخيرة بدلا من أن يفتر .

وفي هذه المرحلة من عملية التحول ، ليس من قبيل المبالغة أن أقول إننا أمام نمط جديد للعلاقات الدولية . فبعد اختفاء المجابهة بين الشرق والغرب وحلول الحوار والتعاون محلها ، أحرز تقدم حاسم في اتفاقات نزع السلاح وتحديد الاسلحة على المستويين العالمي والاقليمي . كذلك فإن الصراعات الاقليمية التي أزمنت وتقيحت أمكن تسويتها أو أصبحت في طريقها صوب التسوية ، وبالاضافة الى التقدم الذي أحرز على طريق تحقيق السلم في انغولا وكمبوديا ، نشير الى العملية التي بدأت في العام الماضي في مدريد بإفتتاح مؤتمر السلم في الشرق الاوسط ، الذي شكل نقطة انطلاق قيمة نحو إيجاد حل للقضية الفلسطينية وتحقيق العلاقات المتناسقة الضرورية والنهائية بين العرب والاسرائيليين .

وبالمثل ينبغي أن تتوج خطة السلام الراهنة للصحراء الغربية في القريب العاجل بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير تحت إشراف الامم المتحدة .

أود أيضا أن أؤكد على التقدم الذي أحرز في سبيل إستئصال سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

إننا نؤيد بقوة تأييدا تاما جهود الامين العام لوضع نهاية للعنف ، وتشجيع إستئناف المفاوضات الداخلية التي يجب أن تؤدي الى القضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي في جنوب افريقيا .

وبالمثل ، فإن اتفاق السلم الذي وقع في تشابولتبك بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير من هذا العام بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير

الوطني ، يشكل حدثا بالغ الاهمية في عملية السلم في امريكا الوسطى التي ظلت في حالة صراع مستمر طوال العقد الماضي . إن اسبانيا التي تربطها بتلك المنطقة صلات عديدة ، مافتئت حتى الآن تتعاون بنشاط في تلك العملية عن طريق المشاركة في مجموعة أصدقاء الامين العام للسلم في السلفادور . وفي هذا الصدد ترحب اسبانيا بالطريقة المثلى التي حسمت بها حكومتا السلفادور وهندوراس منازعاتهما الإقليمية والجزرية والبحرية .

حدثت في العام الماضي تحولات عميقة في خريطة أوروبا . ويبدو أن توحيد ألمانيا قد تعزز الآن بالكامل . أما روسيا والبلدان التي كانت خاضعة لها في الماضي ثم استعادت استقلالها وحريتها ، فإنها تناضل من أجل ترسيخ ديمقراطياتها والتغلب على المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي نشأت عن تحولها الى اقتصاد السوق . كذلك تكتسب المجموعة الاوروبية ، وهي في طريقها نحو الاتحاد ، دورا سياسيا أكبر ، وذلك وفقا لقوتها الاقتصادية التي لا شك فيها . وعادت المبادئ والممارسات الديمقراطية والاعتراف بحقوق الانسان الى الظهور بقوة ، لا في أوروبا الشرقية وحدها ، ولكن أيضا في امريكا اللاتينية وعدد كبير من البلدان الافريقية على الرغم من الحالة الاقتصادية الخطيرة التي تسود الآن في تلك القارة .

ولا ينبغي أن تنسينا هذه الاحداث المبشرة بالخير . أن إنهيار النظام السابق كشف عن فراغ كبير محفوف بمخاطر يمكن أن تجد فيها الفوضى مرتعا طبيعيا . ونحن نشهد ، في بعض الحالات المتطرفة تزايد حدة القوى الوطنية التي كانت في الماضي مقهورة أو كامنة ، مما أدى الى نشوب صراعات دموية كتلك التي تقسم في الوقت الحاضر جمهوريات القوقاز والدول الجديدة التي ظهرت بعد إنحلال يوغوسلافيا السابقة . مثل هذه الحالات تكشف ، عن حقيقة أن فظائع الماضي يمكن دائما أن تتكرر إذا لم ندأب على النظر الى المستقبل . وهذا أمر لا يمكن ، ولا ينبغي لأوروبا أو بقية المجتمع الدولي أن يسمحوا بحدوثه .

إن حدة الصـــراع الذي يحدث الآن فـي أراضي يوغوسلافيا السـابقة تعتبر مثـالا حقيقيا لما ذكرته الآن . وقد تضافرت الجهود العديدة التي يبذلها المجتمع الدولي في المؤتمر الذي بدأ في لندن ، في محاولة لوضع حد لذلك الصراع المعقد ، بمساعـدة الأطراف على حل خلافاتهما عن طريق المفاوضات التي تجري الآن في جنيف . إن العـدوان واستخدام القوة وانتهاك حقوق الانسان لن تولد إلا التدمير والكراهية ، وستواجه مـن جانب المجتمع الدولي بالإدانة المستمرة والعمل الحازم لوضع حد لها .

وفي غضون ذلك ، لا تزال الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قائمة ، بل تزداد اتساعا في حالات عديدة . كما أن الصراعات القديمة ازدادت حدة وظهرت صراعات جديدة والمأساة التي تحيق حاليا بالصومال دليل واضح على الآثار المأساوية التي قد يجرها التخلف والفقر والكوارث الطبيعية والعنف عندما تتوافق زمانا ومكانا . إن هذه الحالة تتطلب قدرا أكبر من التضامن كما تتطلب ردا جماعيا حاسما كالرد الذي تقرر في إطار الأمم المتحدة ، والذي استهدف وضع حد لهذه المعاناة الفظيعة ، وإفساح المجال أمام عملية سلمية تؤدي إلى المصالحة الوطنية في ذلك البلد .

لكل هذه الأسباب ، وبعد أن انقضت اللحظات الأولى التي غمرتها مشاعر المفاجأة والنشوة ، والحيرة والتفاؤل أمام ما كان يبدو أنه بزوغ نظام عالمي جديد ، نحاول الآن تلبية الحاجة الى استيعاب هذه التغيرات الجديدة ، كي نتمكن سويا من بناء مجتمع دولي أكثر عدلا وأمنا .

هذه هي المهمة الضخمة التي تواجه الأمم المتحدة اليوم . إن الخيار واضح كل الوضوح : إننا لا نستطيع أن نترك منظمتنا تتخلف عن مواكبة الأحداث ، وأن تسمح لنفسها بأن تشكلها تلك الأحداث . من جهة أخرى ، بوسعنا أن نجعل الأمم المتحدة محفلا أكثر نشاطا ، ومحورا للتحولات التي تؤثر علينا جميعا ، وقادرة على التأثير في هذه التحولات وعلى تشكيلها . إن هذا البديل ، هذا الدور الرائد ، وهو الدور الذي تنشده اسبانيا للأمم المتحدة ، يبدو أنه الدور الذي اختاره الأمين العام لها عندما وضع تقريره الممتاز المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) ، وعندما قدم تقريره عن أعمال المنظمة إلى الجمعية العامة .

أشرت آنفا الى التغيرات التي حدثت في المناخ الدولي والتي مكنت من نزع فتيل عدد من الصراعات الاقليمية الراسخة الجذور . وقد أسهمت الأمم المتحدة في تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير من خلال أنشطة صنع السلام التي اضطلع بها الأمين العام في إطار عمليات حفظ السلام . والنتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة جعلت من الممكن الحديث عن عملية حقيقية لإعادة تنشيط المنظمة .

إلّا أنه قد ثبت أن الزخم الحالي وراء هذه العملية غير كاف وهو ما يتضح من استمرار بعض الصراعات القديمة ، وتفجر أشكال جديدة من العنف . من هذا المنظور ، تعتقد حكومة اسبانيا أن الاقتراحات التي تقدم بها السيد بطرس غالي تمثل أساسا مفيدا لرد منهجي وفعال من جانب المنظمة والمجتمع الدولي على أي نوع من الصراعات ، مهما كانت الأسباب والنتائج . ولتحقيق هذه الغاية ، من المهم تأمين تعاون جميع الدول الأعضاء في المهام المعقدة التي تتراوح بين منع نشوب الصراعات وتعزيز السلم .

تتطلب زيادة وتعزيز عمليات حفظ السلام جهودا متعاظمة من جانبنا جميعا . واسبانيا ، إدراكا منها لذلك ، وبعد مشاركتها على نحو جدير بالذكر في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، وفي فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى ، تساهم بعدد كبير من ضباط الجيش والشرطة في أعمال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور . وفضلا عن ذلك ، تساهم اسبانيا بنشاط في بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، وتتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية . وهي على استعداد أيضا للمشاركة بقوة عسكرية في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك . وأخيرا ، تقدم اسبانيا مساعدة - إنسانية بصورة أساسية - في إطار عمليات أخرى أنشأها مجلس الأمن .

مرت عمليات حفظ السلام بتغير نوعي أيضا ، حيث اضطلعت بأنشطة جديدة مختلفة تتجاوز حدودها التقليدية . وهذه الأبعاد الجديدة تتطلب تدريبا خاصا واستجابة سريعة لا يمكن تلبيتها إن لم نأخذ باقتراح الأمين العام بإنشاء وحدات وطنية خاصة للانتشار السريع ، توضع تحت تصرف المنظمة . واسبانيا على استعداد لدراسة هذا الاقتراح دراسة جدية بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الأمين العام .

ومع ذلك ، ينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان أن السلام لا يمكن تحقيقه ولا يمكن تعزيزه باستعمال الوسائل العسكرية وحدها . ومن الضروري ، حيثما أمكن ، حل الصراعات قبل أن تتطور إلى أعمال عدائية مسلحة ، باستعمال جميع وسائل تسوية النزاعات بالطرق السلمية المنصوص عليها في الميثاق . وفي هذا السياق ، أود أن

أشدد على ما جاء في بيان الامين العام من أن قدرا أكبر من الثقة من جانب الدول في محكمة العدل الدولية من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في مهمة المنظمة الساعية لإحلال السلام . وقد قدمت اسبانيا بالفعل دليلا على هذه الثقة حين قبلت مؤخرا ولاية المحكمة الإلزامية وأيدت إمكانية تفويض الامين العام في التماس فتاوى المحكمة بشأن المسائل القانونية التي تطرأ في نطاق أنشطته .

لقد أيدت اسبانيا تأييدا حاسما تعزيز دور الامم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية . وهذا هو السبب الذي حدى بنا إلى المشاركة في تقديم المبادرة التي أدت في عام ١٩٨٨ الى الموافقة على إصدار الإعلان المتعلق بمنع المنازعات والموافقة ، في عام ١٩٩١ ، على الإعلان المتعلق بتقصي الامم المتحدة الحقائق في ميدان صون السلم والامن الدوليين . وينبغي تعزيز هذه الجهود . وفي هذا الصدد ، فإن تدابير من قبيل بعثات تقصي الحقائق ونظام الإنذار المبكر وتعزيز دور المنظمات الاقليمية يمكن أن تكون مفيدة جدا في منع نشوب الصراعات التي إن سمح لها أن تبدأ ، قد تتطلب فيما بعد البدء في عملية أكثر كلفة بكثير لإعادة إحلال السلم .

بهذا المفهوم ، نعتقد أيضا أن جميع الجهود التي قد تسهم في تعزيز السلم ، متى تم التوصل اليها ينبغي النهوض بها بغية تحاشي صراعات جديدة بالإضافة الى الصراعات الموجودة أصلا والتي لم تنطفئ نيرانها بعد . وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد هنا على الزيادة الكبيرة في جهود المنظمة في ميدان المساعدة الإنسانية ، وفي المهام التي قامت بها مؤخرا في المساعدة على إجراء الانتخابات في بلدان تتعرض الديمقراطية والتعايش السلمي فيها للخطر ، أو أنهما غير راسخين بما يكفي ، كما أن الدور الذي تضطلع به المنظمة لصالح اللاجئين كان هاما للغاية في مجال تعزيز السلم ، وكذلك عملها في ميدان نزع السلاح وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها .

ينبغي للدول الاعضاء في المنظمة أن تدرك أن المهام الجديدة التي نعهد بها الى المنظمة تزداد عددا وتعقيدا يوما بعد يوم ، وعلى نحو لم يسبق له مثيل في

التاريخ . والدعم المالي غير المشروط من جانب كل عضو من أعضاء المنظمة مطلوب لكي تكون مستعدة لمواجهة هذه المتطلبات الجديدة من العمل الدولي .

لقد انتهينا هذا العام من صياغة نص اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، التي تتوخى حظر استحداث وتخزين واستعمال هذه الأسلحة ، وتدميرها أيضا . إن إزالة هذا النوع من الأسلحة هدف طالما سعينا لتحقيقه ، وينبغي أن يتحقق الآن ، واسبانيا تؤيد بقوة إعتماد الإتفاقية في دورة الجمعية العامة هذه . وتأمل أن تدخل حيز التنفيذ في القريب العاجل .

ونحن نرحب بمقترح الدول الإثنتي عشرة ، الذي أقرته الجمعية العامة في العام الماضي ، والخاص بإنشاء سجل للأسلحة التقليدية في الأمانة العامة يتعلق بالنقل الدولي لتلك الأسلحة ، ويتوخى أن تقوم جميع الدول الأعضاء بنقل معلومات عن هذا النقل . ومن الضروري بالنسبة لنا جميعا أن نتعاون على إنشاء هذا السجل ليكون دار مقاصة لتبادل المعلومات الخاصة بكل تدفقات الأسلحة التقليدية ، على أن يتضمن ، في المستقبل القريب ، معلومات خاصة بأنواع أخرى من الأسلحة وغير ذلك من البيانات المتعلقة بالقدرة العسكرية للدول .

لابد أن يضاف الى إنجازات هذه المنظمة ، في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة ، ما أحرز هذا العام من تقدم هام آخر على الصعيدين الاقليمي والعالمي بهدف تعزيز إستقرار وأمن كوكبنا ، ومن ثم مقاصد الأمم المتحدة .

وأشير هنا الى سحب جميع الأسلحة النووية التكتيكية من مناطق كانت توزع فيها حتى وقت قريب جدا ، الى أراضي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي . وعلينا كذلك إبراز الاتفاقات التي توصل اليها مؤخرا الرئيس بوش والرئيس يلتسن بشأن التخفيض الجذري للترسانات النووية في بلديهما . كما نرحب بالمبادرات التي اتخذت زمامها دول نووية مختلفة بإعلان وقف مؤقت لتجاربها النووية أو تخفيضها الى أدنى حد ممكن .

أما في المنطقة الأوروبية ، فيتعين أن نؤكد على أهمية المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا والاتفاق المكمل لها بشأن عدد أفراد القوات ، وكلاهما دخل حيز التنفيذ بالفعل ، وكذلك إبرام معاهدة السنوات المفتوحة ، واعتماد سلسلة جديدة من تدابير بناء الثقة .

ترحب اسبانيا بكل هذه الإنجازات ويحدوها الأمل في أن تفضي الى مزيد من التقدم في هذا الميدان .

إن الجنس البشري بأسره هو بلا شك المستفيد الأول من جهود الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق عالم أكثر سلما وأمنا وعدلا .

ويرجع الفضل ، بقدر كبير ، فيما حققناه من تقدم ملموس في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتهما على الصعيد الدولي ، الى ما قامت به الأمم

المتحدة من عمل . بيد إننا مازلنا نعيش في فترة يسودها عدم الاستقرار وعدم اليقين فترة يتعرض فيها الامن والحرية الشخصية للخطر لا بسبب أوجه الاجحاف الاقتصادي وحدها ، بل أيضا بسبب عوامل أخرى من بينها عودة ظهور التعصب والخوف من الاجانب وكرههم والنزعة القومية المتطرفة . لهذا من الضروري تكثيف جهودنا في هذا المجال ، بغية تشجيع التفاهم واحترام حقوق الافراد والاقليات واحتياجات أكثر المجموعات ضعفا في المجتمع . وفي هذا الصدد نرى أنه من المهم بصورة خاصة أن تعتمد هذه الجمعية ، بتوافق الآراء كما فعلت لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا - مشروع الإعلان الخاص بحقوق الاشخاص الذين ينتمون الى أقليات وطنية أو عرقية أو دينية أو لغوية .

تعلق بلادي آمالا عراضا على المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المقرر عقده في العام القادم بفيينا . وينبغي لهذا المؤتمر أن يضع المبادىء التوجيهية الاساسية لانشطتنا المقبلة في هذا الميدان ، على أساس المعايير الحالية المقبولة دوليا ، حتى يتمكن الافراد والشعوب عن طريق الديمقراطية والتنمية من التمتع بمزايا حقوق الإنسان والحريات الاساسية كاملة .

إن إنجازات الامم المتحدة في ميدان السلم والامن الدوليين تتناقض مع التقدم المحدود المحرز في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد إتسعت الفجوة بين الاغنياء والفقراء في العالم على نحو مروع . ويبين تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، الصادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن أغنى سكان العالم الذين يشكلون ٣٠ في المائة تعداد السكان العالمي يحصلون على ٨٢,٧ في المائة من إجمالي الدخل العالمي ، في حين لا يحصل الـ ٣٠ في المائة الأفقر إلا على ١,٤ في المائة فقط .

لا يمكن أن يبقى المجتمع الدولي مكتوف الايدي في مواجهة أوجه التباين المتعاظمة الخطيرة هذه . ويتعين على هذه المنظمة - نظرا لعضويتها العالمية وإتساع نطاق مقاصدها ومبادئها - أن تضطلع بدور قيادي لتوجيه وتحفيز وضع مبادىء توجيهية لمنظومة الامم المتحدة ككل ، من أجل إيجاد حلول للقضايا الهامة المتصلة بتنمية ورفاه كل الشعوب .

ومن الضروري ، في هذا الصدد ، تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد تم بالفعل إحراز بعض التقدم في إعادة تشكيله ، لكن من الضروري أن تكون إعادة التشكيل هذه مستمرة ومتعمقة من أجل تنشيط هذه الهيئة الرئيسية من هيئات منظمتنا . ويبدو من الضروري أيضا وضع تصور لإصلاح مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تكييفه مع الوقائع الجديدة ، وهو ما تم التأكيد عليه في دورته الثامنة التي عقدت في قرطاجنة دي انديان في شباط/فبراير الماضي .

إننا نؤيد قيام الجمعية العامة ، في دورتها الحالية بتشكيل لجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة ، وهي اللجنة التي اتفق عليها في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه الماضي ، حيث عُرف مفهوم التنمية المستدامة بأنه عنصر رئيسي ينبغي أن تستلهمه نظريات وممارسات السياسات الإنمائية في السنوات القادمة .

يتعين علينا أن نبحث عن طرق جديدة للمهمة الاساسية المتمثلة في تحقيق تنمية مستدامة وتخصيص المزيد من الموارد المالية لهذه المهمة ، خاصة من جانب البلدان التي لديها القدرة على القيام بذلك . وتدرك بلادي أنه يتعين عليها بذل جهد يتناسب وقدرتها الاقتصادية . ولهذا السبب ذكّر رئيس الحكومة الاسبانية في مؤتمر قمة ريو دي جانيرو بأن الحكومة الاسبانية قد قامت على مدى السنوات العشر الماضية بزيادة معونتها الرسمية ثلاثة أمثال ، ثم تعهد بزيادتها ثلاثة أمثال أخرى خلال العقد القادم . وهذا تحد صعب قبلناه لانفسنا ، لكننا على إستعداد للوفاء به .

إن عدد سكان العالم قد زاد أكثر من الضعف على مر السنوات الـ ٤٠ الماضية . ووفقا للتقديرات الاخيرة سيتضاعف هذا العدد مرة أخرى في السنوات الـ ٣٠ القادمة . وهذا النمو الفلكي يتطلب تحليلا جديا من جانب المجتمع الدولي ، وكذلك إجراء دراسة متأنية لما يتولد عن هذه الزيادة من نتائج ، مثل تدفقات المهاجرين ومشاكل الكثافة السكانية الكبيرة في المناطق الحضرية ، وما ينجم عن ذلك من متطلبات جسيمة في مجالات الغذاء والاسكان والرعاية الصحية والتعليم . وهذه كلها مسائل ينبغي أن تدرس بتعمق في مؤتمر السكان والتنمية المقرر عقده بالقاهرة في عام ١٩٩٤ .

ليس من المثير للدهشة أن تكتسي المشاكل الاجتماعية أهمية في الوقت الراهن ، حيث تمر اقتصادات عديدة بعمليات تكيف قاسية ، في حين تمر اقتصادات أخرى بعملية انتقال صعبة من نظام تخطيط مركزي الى نظام اقتصاد السوق . لذا ، يعد مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية والذي سيعقد في عام ١٩٩٥ ، مبادرة جاءت في موعدها . وأفضل ضمان لإنجاحه هو التحضير المناسب له . وينبغي أن يكون مفهوم التنمية البشرية هو المبدأ التوجيهي الاساسي لعمله ، ولا بد أن يبحث التدابير اللازمة لتوفير فرص أعظم لسكان العالم في مجالات التعليم والرعاية الصحية والعمالة . ويزداد وضوحا يوما بعد يوم ، أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يحسن تلقائيا ظروف معيشة الشعوب ، لا داخل الامم ولا على الصعيد الدولي . لذا ، من الاساسي إعطاء بعد اجتماعي لمفهوم التنمية الاقتصادية .

اسمحوا لي أن أشير الآن الى خطرين جسيمين يتهددان المجتمع اليوم : الاتجار بالمخدرات والإرهاب .

وتتسم عمليات الاتجار بالمخدرات بطابع مروّع ومعقّد ولها تشعبات كثيرة إلى حد يجعل من الضروري أن تنطلق الجهود الرامية إلى مكافحتها من تعزيز التدابير الوطنية والتنسيق والتعاون الدوليين الفعاليين .

ومن الضروري أن تتلقى البلدان المنتجة المساعدة التي تحتاج إليها من أجل زراعة محاصيل بديلة ، ومن أجل أن نتمكن من مواجهة منظمات الاتجار بالمخدرات القوية المدججة بالسلاح . وينبغي أن تقوم البلدان المنتجة لمواد يمكن أن تستخدم في صنع المخدرات بفحص ومراقبة صادراتها من تلك المواد . وعلى الدول المستهلكة - وهي مسؤولة أيضا عن الاتجار بالمخدرات - أن تعزز البرامج والتدابير التي تستهدف تخفيض الطلب المحلي عليها . وعلاوة على ذلك ، لا بد من المثابرة في عمليات التفتيش على حسابات البنوك التي يستخدمها تجار المخدرات ، وفي الابلاغ عن عمليات غسل الأموال عندما تكون هناك شكوك حول صلتها بهذا النشاط غير المشروع . إن اخفاء المعلومات المتعلقة بعمليات الاتجار بالمخدرات يرقى إلى مستوى التواطؤ في نشاط إجرامي .

ولا يزال الارهاب يشكّل بدوره خطرا يهدد الحياة البشرية والتعايش بين الأمم . وهو خطر ذو طابع دولي ، الأمر الذي يجعل من الضروري بذل جهود دولية لاستئصال شافته . وقد كان قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ ، المتخذ بتوافق الآراء في العام الماضي ، خطوة اضافية في عمل الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التعاون الدولي لهذا الغرض .

ويرتبط هذان الخطران ، لا سيما خطر الارهاب ، بالاتجار غير المشروع بالأسلحة ، الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يكافحه بنفس القوة .

وهناك مسألة يعرف الجميع أهميتها بالنسبة لاسبانيا ، هي مسألة انهاء استعمار جبل طارق . وأود أن أُعلن مرة أخرى عن تصميم حكومة بلدي على أن تواصل العمل ، بتفان وروح بنّاءة ، عملية التفاوض مع المملكة المتحدة ، وهي العملية التي أرساها اعلان بروكسل المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، واضعة في اعتبارها المبدأ الذي أقرّته الجمعية العامة بأن هذه المسألة ليست حالة تقرير مصير ، وإنما هي حالة تؤثر على السلامة الاقليمية لاسبانيا . وإني لعلى ثقة بأن

الجهود التفاوضية التي تقوم بها الحكومتان ستؤدي قريبا للتوصل إلى حل نهائي يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للشعب ، ويضع نهاية للمركز الاستعماري لجبل طارق ، وهو مركز يمثّل بوضوح مفارقة تاريخية ، ولا يناسب روح العصر الذي نعيش فيه ، خصوصا بعد صدور اعلان الجمعية العامة عن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ .

وفي شهر تموز/يوليه الماضي ، اجتمع رؤساء الدول والحكومات المشتركة في القمة الامريكية الايبيرية الثانية في مدريد ، واعتمدوا وثيقة باستنتاجاتهم ، أكّدوا فيها من جديد على تطلعاتهم إلى إقامة مجتمع حر ومنفتح وتعدُّدي ، موجّه صوب تحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية ، ويطلق فيه العنان للممارسة الكاملة لحريات الافراد التي لا يستبعد منها أحد أو يتعرض فيها للاضطهاد . وإني لعلى ثقة بأن إقامة هذا المجتمع هدف مثالي نتشاطره جميعا .

وقد أعلنت القمة الامريكية الايبيرية أنها تؤيد اصلاح منظومة الامم المتحدة ، وأكّدت على ضرورة اعطاء المنظمة قوة دفع تمكّنها من الاستجابة بكفاءة أكثر لإرادة جميع دولها الاعضاء . وسيكون الاحتفال في عام ١٩٩٥ ، بالذكرى الخمسين لانشاء الامم المتحدة فرصة طيبة لتحقيق هذا الهدف الذي سيمكّن الجمعية العامة من المرور بعملية تجديد وتنشيط على غرار ما حدث في مجلس الامن . وستكون المنظمة حينئذ معبّرة بشكل أدّق عن التغيرات الهامة التي مرّ بها المجتمع الدولي خلال فترة الـ ٥٠ سنة الماضية .

إننا جميعا ندرك تماما أنه ما من أمة في عالم اليوم تستطيع أن تعيش بمفردها ، فمصير كل بلد من بلداننا ، بلا استثناء ، يرتبط بمصير البلدان الاخرى ، لذلك أود أن أختم بياني بالإعراب عن اقتناعي الراسخ بأنه من غير الممكن في المجتمع العالمي المتكامل الجديد الآخذ في الظهور في نهاية القرن الحالي ، القيام بعمل بارع إلا إذا انطلق من ممارسة التضامن وطيد العزم .

السيد فاليرو (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة في الدورة الحالية ، وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لما أبداه سلفكم ، السفير سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، من قيادة حكيمة للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

ولما كانت هذه هي الدورة الأولى التي تعقدها الجمعية العامة بعد أن تبوأ السيد بطرس بطرس غالي منصب الأمين العام للأمم المتحدة ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بديناميته ومهاراته الدبلوماسية وحماسه للاصلاح .

وأود أيضا أن أرحب بوجود الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة بين ظهرانينا ، متمنيا لهم النجاح في جهودهم ومهامهم المتعددة الأوجه .

لقد حدثت تغيرات مثيرة على النطاق العالمي منذ اجتماع الجمعية العامة الأخير في عام ١٩٩١ . وبعض هذه التغيرات يبشر بالخير ، بينما ينطوي البعض الآخر على احتمالات تثير الشكوك . وفي حين أن الحرب الباردة والمجابهة بين الشرق والغرب أصبحا الآن ، لحسن الحظ ، مجرد حالات شاذة تمتّ إلى الماضي ، فإن شبح الصراع والمعاناة يخيّم بشدة على يوغوسلافيا والصومال ، بل وعلى أجزاء أخرى كثيرة في العالم .

لهذا ، لا يمكننا أن نشعر بالرضا عن الذات أو الابتهاج . فما كان ينبغي أن يجعل العالم أكثر أمانا قد أطلق العنان ، في الوقت ذاته ، لاتجاهات إثنية وطائفية وغيرها ، تهدد بإبقائه ، محفوفا بالخطر . ولا تزال جهود البلدان النامية لتحسين أحوالها الاقتصادية والاجتماعية تتعثّر بسبب أوجه الاجحاف التي تسود النظام الاقتصادي الدولي الحالي .

وعلى ذلك ، فإن ما ينبغي لنا أن نعمل من أجله هو إقامة نظام دولي جديد خال من الحروب والفقر والأميّة والظلم . وفي هذا الجهد الكبير ، يتعيّن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي . منذ ما يقرب من ثمانية أشهر ونصف ، وفي قمة مجلس الأمن التي انعقدت هنا في مدينة نيويورك هذه ، قال رئيس وزراء الهند ، ناراسيمها راو :

"إن السلم والامن الدائمين يقتضيان بالضرورة مستويات متقاربة من السعادة البشرية عبر أنحاء الكرة الارضية . ومن المستحيل التفكير في أن تؤدي الامم المتحدة مهامها على نحو مفيد أو متناغم بينما لا تزال البشرية غاصّة بأوجه التباين المتزايدة أبدا" . (S/PV.3046 ، ص ٩٦)

هذا هو الشاغل الذي ينشّط ويعزّز التزامنا بأن تكون الامم المتحدة مكرّسة للسلم والاستقرار ومكرسة للتقدم والرخاء بنفس القدر .

ومع ذلك فإن جهود المجتمع الدولي في هذا الاتجاه يخيّم عليها شبح العنف والصراع المستمرين حول العالم . والهند يساورها بالغ القلق إزاء الصراع الدائر في يوغوسلافيا . إن مأساة البوسنة والهرسك تقتضي المعالجة . ولا بد من أن تتاح لشعبها الفرصة للعيش في سلم . وتعتقد الهند أن الاعمال الحميدة التي تقوم بها الامم المتحدة في تلك المنطقة تستوجب كل تأييدنا . ونحن على ثقة أيضا بأن القرارات التي تتخذ هنا لن تعقّد البحث عن السلام ولا أداء قوة الحماية التابعة للامم المتحدة لوظائفها في أحوال تحفّها الصعاب والمخاطر .

ومأساة الصومال تمزّق القلوب أيضا . ويصرخ بؤس شعبها الذي أطبقت عليه دائرة أبدية من العنف والتعاسة مطالبا بالانصاف . وقد بدأت الامم المتحدة هناك عملية باسلة وسخية لتقديم الإغاثة للمتضررين . وتعتقد الهند أن على جميع الاطراف الصومالية أن تعمل جنبا إلى جنب لإنهاء النزاع حتى يمكن إعادة الهدوء وإتاحة الفرصة لشعب الصومال لتقرير مصيره في سلام .

وبعد سنوات من المعاناة ، يتطلع شعب كمبوديا لان يقيم لنفسه دولة مستقلة ذات سيادة وغير منحازة . ولا يمكن للامم المتحدة أن يساورها أي تردد بشان كمبوديا ، كما أن الاطراف المعنية في ذلك البلد تتحمل مسؤولية ضمان نجاح الجهود التي تبذلها الامم المتحدة .

وقد أيدت الهند على الدوام سيادة افغانستان وسلامة أراضيها ووضعها غير المنحاز . ونتعشم أن تعمل جميع الاطراف هناك لاستعادة السلم والوئام حتى يتاح لشعب افغانستان الفرصة لان يعمل من أجل تحقيق رفاهه ، متحررا من العنف والصراعات .

وهناك بارقة أمل تلوح في آفاق غربي آسيا باتفاق اسرائيل وجيرانها العرب على الحوار . وتوفر القرارات العديدة التي اعتمدها مجلس الامن والجمعية العامة الاهداف الضرورية لتلك المفاوضات . وينبغي الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة ، كما ينبغي استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ، بما فيها حقه في إقامة دولة مستقلة ، وكذلك ضمان الامن لجميع الدول في المنطقة ، إذا أريد التوصل إلى تسوية حقيقية تضمن السلم الدائم في هذا الجزء من العالم .

وكان الإنجاز الذي حققته الامم المتحدة بإعادتها للكويت استقلالها وسيادتها انجازا فذا . إن الهند ترتبط تقليديا مع الكويت بعلاقات ودية للغاية ، ونحن على ثقة بأن الكويت عقب استعادتها لسيادتها ستتمكن أيضا من استرداد الرخاء الذي كانت تتمتع به في الماضي .

وأود أن أضيف هنا أن الهند تشعر بالتعاطف مع سكان العراق المدنيين ، ونرى أنه يتعيّن النظر بسخاء إلى احتياجاتهم . وينبغي احترام سيادة العراق وسلامة أراضيها كدولة .

ونأمل أن تكون أعمال العنف المؤسفة التي جرت مؤخرا في جنوب افريقيا والنكسة التي أصابت المفاوضات الرامية للقضاء على الفصل العنصري هناك ، عوارض مؤقتة . ومن المشجع أن الاطراف المعنية قد رحبت بالدور الحفاز الذي تقوم به الامم المتحدة التي تلتزم التزاما تاما بهدف اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية الموحدة وغير العنصرية . والهند ، بوصفها أول بلد أثار قضية الفصل العنصري في الامم المتحدة في عام ١٩٤٦ ، يحدوها الامل في أن يساعد وجود مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا على انهاء العنف هناك ، وأن يدفع عملية المفاوضات قُدما مرة أخرى .

وقد لاحظت الهند التغييرات التي حدثت مؤخرا في فيجي . وأتعشم أن تتجنب حكومة فيجي التمييز العرقي والعنصري ، وأن تعود إلى الحكم الديمقراطي في وقت مبكر .

وقد استطاع الامين العام أن يسجل قدرا من التقدم بالنسبة لمشكلة قبرص . ويُعد قبول الاطراف المعنية "مجموعة الافكار" التي طرحها الامين العام أمرا له مغزاه . ونحن نشارك الامين العام الامل في أن تكون جولة المحادثات المباشرة القادمة في تشرين الاول/اكتوبر جولة حاسمة .

في هذه الدورة ستتناول الجمعية موضوع اتفاقية الاسلحة الكيميائية التي دارت المفاوضات حولها مؤخرا . هذه الاتفاقية تتيح امكانيات لاتخاذ إجراء مماثل في مجالات أخرى لنزع السلاح . وفي هذا السياق اقترحت الهند ، في عام ١٩٨٨ ، خطة عمل لنزع السلاح النووي في إطار جدول زمني محدد . وكخطوة عاجلة ، ينبغي أن تضع الامم المتحدة التصور التالي : إبرام اتفاقية بشأن عدم استخدام الاسلحة النووية ، وإجراء تجميد قابل للتحقق لانتاج المواد الانشطارية المستخدمة في أغراض صنع الاسلحة ، ووقف إجراء التجارب على الاسلحة النووية ، والتفاوض بشأن نزع السلاح العام والكامل .

وتحقيق منع الانتشار هدف جدير بالثناء ، وقد تأكد التزام الهند به مرار وتكرار . ولكن لا ينبغي التمييز بين الدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة للاسلحة النووية عندما يتعلق الامر بالحقوق والواجبات . إن التوزيع الجغرافي للترسانات النووية صبغ العالم بصبغة نووية . ولذلك ينبغي أن توجّه جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذا الخطر الذي يهدد العالم . وينبغي ألا ينظر في عدم

الانتشار الاقليمي ، وهو جزء من هذه الجهود ، إلا في إطار اقليم محدد وعلى النحو المناسب ، مع مراعاة المشاغل الامنية لبلدان المنطقة ، التي يتعيّن الحصول على موافقتها مسبقا .

في الآونة الاخيرة انصبّ التركيز على حقوق الانسان ، وهي جديرة بذلك . ولذا ترحب الهند بالتغييرات التي جرت في جميع أرجاء العالم والتي أدت إلى تعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية . وتمشيا مع تقاليدنا الديمقراطية وقضائنا المستقل وصحافتنا المستقلة والرأي العام اليقظ عندما ، قررت الهند انشاء لجنة وطنية لحقوق الانسان لحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية والنهوض بهما أكثر فأكثر .

وأود أن أشير هنا إلى أن أحد أسوأ أشكال انتهاك حقوق الانسان يتمثل اليوم في العنف الذي يشنه الارهابيون . ويكتسب الارهاب طابعا خبيثا بشكل خاص عندما يُدعم ويُحرض عليه من الخارج . هذه الرعاية تتعارض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة وينبغي أن تلقى معارضة قوية من الجميع .

إن الامم المتحدة تقر بمسؤولياتها عن توفير المساعدة الانسانية للدول الاعضاء التي تواجه أزمات انسانية خطيرة . والقدرة الجديرة التي باتت تحوذها الامم المتحدة للتصدي لهذه الحالات أثبتت مصداقيتها . ومن الضروري في هذا الصدد ، أن نعبئ امكانيات الامم المتحدة لمعالجة الاسباب الجذرية لكثير من أوجه الخلل مثل الفقر والامية والافتقار إلى التنمية ، ومن الضروري أيضا للامم المتحدة أن تلتزم في عملها في هذا المجال بالعدل والموضوعية وأن تعمل بناء على طلب من البلد المعني .

ويبرز تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) ثراء التجربة التي اكتسبتها الامم المتحدة في السنوات الاخيرة في مجالي صنع السلم وحفظ السلام ، وهي مُدخل هام ومحمود بالنسبة لدراستنا لكيفية تعزيز الدور الذي تقوم به الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين . وتولي الهند اهتماما خاصا لهذا الموضوع على ضوء اسهامها التقليدي العريق في قوات الامم المتحدة لحفظ السلم . وأثق في قدرتنا على الاستجابة البنّاءة والايجابية لافكار الامين العام ، وفقا لميثاق الامم المتحدة . وينبغي ضمان ألا تؤدي التدابير المتوخاة ، إلى الانتقاص من سيادة الدول وسلامتها

الاقليمية . وينبغي أن تحترم تلك التدابير أيضا المبدأ الرئيسي القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وكما أنه لا يجوز لمبدأ الفعالية الدولية انتهاك القواعد المتعارف عليها للعلاقات الدولية ، كذلك ينبغي النظر في مبدأ تقرير المصير في ضوء احترام السيادة الوطنية . ذلك أن حق تقرير المصير ينطبق فقط على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الاجنبية أو الاحتلال الاجنبي ، ولا ينطبق على الاجزاء المكملة للدول ذات السيادة .

وسيعني تنفيذ المقترحات التي تقدّم بها الامين العام وجود مجلس أمن قوي . ويتطلب تعزيز ولاية المجلس ما يتناسب مع ذلك من شفافية وديمقراطية في أدائه لوظائفه . ولا يمكن تحقيق ذلك دون التوسع في عضوية المجلس بما يعبّر عن زيادة عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة على مدار السنوات القليلة الماضية ، كما يعبّر عن حقائق التغيرات العديدة في الحالة الدولية . وأؤكد هنا على وجوب إيلاء معايير ، أخرى ذات صلة ، بالاضافة إلى المعايير الاقتصادية ، الثقل الواجب في هذا السياق . وهذا التوسع في العضوية الذي أشرت إليه يكون أساسيا إذا ما أُريد أن يكفل للمجلس ما يتمتع به من ردع أخلاقي وفعالية سياسية . وكما ذكَر الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة فإن :

"الديمقراطية تعني داخل أسرة الامم تطبيق مبادئها في نطاق المنظمة العالمية ذاتها" . (A/47/1 ، الفقرة ١٦٩)

وبالمثل ، ينبغي زيادة فعالية الجمعية العامة حتى لا تمثّل التغيرات في عدد الدول الاعضاء فحسب بل تمثّل أيضا الطابع الهام لتكوينها العالمي .

ولا يقل "برنامج للتنمية" في أهميته للامم المتحدة عن "خطة للسلام" . وأي مسعى لإعطاء الامم المتحدة دورا تكميليا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي يناقض ، في الواقع ، نص الميثاق وروحه . وينبغي أن يظل للامم المتحدة دور رئيسي في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية ، لان هذا هو المحفل الوحيد للتوصل إلى توافق دولي للآراء بشأن التنمية . والدول النامية في كل أنحاء العالم ، ومن بينها الهند ، تنخرط الان في اصلاحات رئيسية في سياساتها وآلياتها الاقتصادية الداخلية ، بغرض إدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي . ولن يكون لهذه الاصلاحات مغزى يذكر ، ما لم تصبح البيئة الاقتصادية الخارجية عاملا مساعدا على نمو وتنمية البلدان النامية .

وقد أوضح الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة :

"إن مسؤوليات المنظمة والتزاماتها في المجال السياسي والامني ينبغي ألا تُنفّذ على حساب مسؤولياتها في ميدان التنمية ..." . (A/47/1 ، الفقرة ٦٦) .

ومن شأن هذا أن يدعم ويعزز التزام الامم المتحدة المتواصل في ميدان التنمية ، خاصة في البلدان النامية .

ويتكامل الاقتصاد العالمي على النطاقين العالمي والاقليمي . ولكن احتياجات البلدان النامية لا تجد ، في الممارسة ، ما تستحقه من اهتمام واستجابة . ولذلك ، يصبح حتميا كفالة النجاح لعمليات مثل جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، التي ستؤدي نتيجتها المبكرة الناجحة والمتوازنة إلى حقن الاقتصاد العالمي في مجموعه بدفعات من النمو . أما الحوار بين الشمال والجنوب فهو آخذ في الضعف ويستحق التنشيط . وهناك أنواع مختلفة أخرى من الجور تشوب التفاعل الاقتصادي العالمي - مثل انخفاض أسعار السلع الاساسية والاختلال النقدي وغير ذلك - الامر الذي يستدعي علاجا سريعا . وتتطلع البلدان النامية إلى الامم المتحدة التماسا لإجراءات تصحيحية في هذه الميادين . ولا أشك في أن التقدم الاجتماعي - الاقتصادي في البلدان النامية سيؤدي بدوره إلى زيادة رخاء العالم المتقدم النمو ذاته .

واسمحوا لي أن أشير إلى جانب مزعج في هذا الميدان وهو الاتجاه إلى فرض شروط غير اقتصادية في مجال المساعدة الانمائية الدولية . وينبغي تجنب ذلك حتى لا تضعف فعالية المساعدة الانمائية .

ويلمس وفدي مزايا في عدد من المقترحات في مجال الانشطة الانمائية للامم المتحدة ، قدمتها مجموعات مختلفة ، وخاصة مجموعة بلدان الشمال الاوروبي . ونرى أن أحد الاهداف الرئيسية لهذه العملية ينبغي أن يكون جعل الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة لا مركزية حتى تتمكن البلدان والمناطق ، على اختلاف خصائصها ومستويات التنمية فيها ، من تنفيذ البرامج الملائمة لها . وينبغي أيضا ايجاد موارد كافية لتعزيز التنمية في البلدان النامية .

وينبغي لعملية اعادة تشكيل الامم المتحدة أن تنع في الاعتبار المسؤوليات الاضافية التي أوكلها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد هذا العام إلى الامم المتحدة . وينبغي ترجمة مفهوم التنمية المستدامة إلى استراتيجيات عملية وتدابير تتعلق بالسياسة . إن البلدان النامية ، في سعيها إلى تحقيق التنمية

المستدامة ، تحتاج إلى موارد بل وتحتاج أيضا إلى مساعدة تقنية وإلى تكنولوجيات سليمة بيئيا وبشروط تفضيلية وميسّرة . وآمل أن يؤدي انشاء لجنة التنمية المستدامة خلال الدورة الحالية إلى متابعة فعالة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وسيسهل انشاء صندوق حماية الارض ، الذي يرتب على جميع البلدان ، ما عدا أقلها نموا ، التزاما بحيازة وتطوير تكنولوجيات مؤاتية للبيئة ، المشاركة العالمية في الجهد الجماعي المبذول للتوصل إلى تنمية مستدامة .

وقد أصدرت بلدان عدم الانحياز التي اجتمعت في جاكرتا في أوائل هذا الشهر على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات ، رسالة جاكرتا التي ورد فيها ما يلي :

"أصبح مما لا غنى عنه تحويل بؤرة الاهتمام في العلاقات الدولية إلى تعزيز التعاون المتعدد الاطراف القائم على أساس التكافل الحقيقي وتبادل المصالح وتقاسم المسؤولية" .

وإذا أُريد لنا في المجتمع الدولي وهنا في الامم المتحدة ، أن نتعاون لمكافحة التهديدات وأوجه التفاوت في العالم فإننا سنحتاج إلى صياغة شراكة عالمية . وأتذكر هنا كلمات رئيس وزراء الهند في مؤتمر القمة الاخير لبلدان عدم الانحياز الذي أشرت إليه عندما قال :

"يسعدنا أن نلاحظ أن الامم المتحدة ، بدأت أخيرا تحقق قدراتها في العقد الخامس من وجودها . وفي حين أنه ، حتى في يومنا هذا ، لا تزال هناك نزعة لإخضاع جدول الاعمال العالمي لاهتمامات وطنية ضيّقة ، يسعدنا أن نلاحظ أن الامم المتحدة حاليا أكثر فعالية مما كانت في أي وقت مضى . والمسألة الان هي أن نجعلها فعالة أكثر مما هي حاليا" .

ولنأمل أيضا في أن تعزز الجمعية العامة في دورتها الحالية فعالية الامم المتحدة بدرجة أكبر ، بجعلها أداة لتوافق الآراء والعمل الدوليين والمصلحة المشتركة في جميع المسائل التي تحظى باهتمام دولي .

السيد جتن (تركيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أيما سرور ، سيدي ، أن أتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة . ويسعدنا أن نرى زعيما بارزا من بلد مجاور لنا يتولى إدارة الجمعية العامة خلال الاثنى عشر شهرا المقبلة . إن علاقاتنا مع بلغاريا ممتازة ، وقد أسعدنا تأييد ترشيحكم .

وكانت الدورة السادسة والاربعون للجمعية العامة دورة رائعة وزاخرة بالاحداث من عدة نواح . ويستحق السفير صمير الشهابي رئيس الجمعية في الدورة الماضية تقديرا خاصا لاسهامه المتميز في الجهود الرامية إلى تعزيز مكانة هذا المحفل العالمي . إن ما أبداه من كفاءة وحكمة في توجيه أعمالنا يبرر الثقة التي وضعناها فيه .

وإننا لمحظوظون إذ وجدت الامم المتحدة في شخص السيد بطرس غالي الخبرة والحكمة اللتين يمكنهما بهما أن تعهد لنفسها بمهمة الهداية إلى طريق النجاح . وإن حكومتي لعلى ثقة بأن هذا السياسي البارز ، ابن افريقيا وسليل حضارة مصر العريقة والمجيدة ، سيقدّم المزيج الصحيح للاستمرارية والتغيير ، في تجديد هذه الهيئة العالمية وإعادة تشكيلها . نتمنى لامينا العام الجديد النجاح ونتعهد بتأييده .

يرحب وفدي بالاعضاء الثلاثة عشر الجدد في منظمتنا ويحييهم . إنه لمصدر فخر خاص لنا أن تتمتع تركيا بروابط القربى واللغة والثقافة مع البعض منهم . إن هذه الدول ستثري دونما شك أسرتنا العالمية وتقويها .

في السنوات القليلة الماضية ، شهدنا واحدة من أعظم نقاط التحول في التاريخ . فقد انتهت الحرب الباردة . وطرأ على الساحة الدولية تغيير جذري بعد أن تميزت لفترة طويلة بالمجابهة الايديولوجية والمأزق النووي . وتجاوزنا في النهاية تلك التناحرات المريرة بين الشرق والغرب التي هيمنت على كل جانب من جوانب الشؤون الدولية . وقد مكّنت هذه التغيرات التاريخية من تسوية عدد من الصراعات التي نتجت مباشرة عن الحرب الباردة . ومن افريقيا إلى آسيا إلى أمريكا اللاتينية ، تمكنت الشعوب من أن تطرح جانبا الخلافات الايديولوجية وأن تمضي قُدما في عملية المصالحة وصنع السلم . وللأمم المتحدة أن تفخر عن حق اضطلاعها بدور هام في التقريب بين الخصوم الايديولوجيين السابقيين والتوسط من أجل التوصل إلى الاتفاقات . وقد برهنت الأمم المتحدة على مدى ما يمكن أن تصل اليه فاعليتها باضطلاعها بدور رائد في تحرير الكويت ، وأقامت الدليل على أن بمقدورها أن تضطلع بالعمل الذي توخاه لها مؤسسوها قبل نصف قرن تقريبا .

لقد استطعنا أخيرا أن نرى فجر عالم تحرر من تهديد الدمار النووي المروع ، عالم تعيش فيه الأمم متمتعة بثمار التجارة والصناعة في سلم وأمن وحرية وديمقراطية . مع ذلك ، يبدو الآن أن موجة التفاؤل الجديدة قد حلقت بنا جميعا أبعد من اللازم . فمن البلقان إلى حوض البحر الأسود إلى جنوب جبال القفقاس ، ومن افغانستان إلى الصومال ، تظهر صراعات جديدة تضع الأمم والطوائف العرقية في مواجهة بعضها مع بعض . والآن يهدد الدمار والخراب الاقتصادي السلم والأمن ، ويزيد من تفاقم الأمور فظائع "التطهير العرقي" والمجاعة الفتاكة .

يتمثل أخطر تحد للنظام الجديد في سلسلة الأزمات التي أطبقت على يوغوسلافيا السابقة . إن رد الفعل الدولي إزاء المخططات الآثمة لجيش يوغوسلافيا السابقة في كرواتيا في العام الماضي لم يكن قويا بما يكفي لردع المعتدي في ذلك الوقت .

واليوم تُحصد الثمار المرة لاستجابتنا غير الملائمة في كل أرجاء البوسنة والهرسك ، التي انتُهكت سيادتها وسلامتها الإقليمية تحديا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

ولئن كان المجتمع الدولي قد أدان العدوان الصربي وعملية "التطهير العرقي" البغيضة ، وطالب بوضع حد فوري لكل انتهاكات القانون الإنساني الدولي ، فما زالت المعاناة في البوسنة والهرسك مستمرة . وما زال الناس يُقتلون . ولم تُنفذ القرارات الإلزامية لمجلس الأمن بالكامل حتى الآن . بينما يواجه مئات الآلاف من اللاجئين البوسنيين مستقبلا غامضا بعيدا عن ديارهم ، وتتهدد المجاعة والمرض أولئك الذين يعيشون في أنقاض مدن وبلدات كانت مزدهرة يوما ما . وإذ يقترب الشتاء تصبح الحاجة إلى توفير الأمن والمأوى للسكان أكثر إلحاحا من أي وقت مضى . وقد أُتيحت لي شخصيا فرصة إلقاء نظرة سريعة على المعاناة في سراييفو .

بالإضافة إلى مسؤوليتنا والتزاماتنا الدولية كعضو في المجتمع العالمي ، فإن الروابط التاريخية والثقافية التي يتشاطرها بلدي مع شعب البوسنة والهرسك ، ووجود عدد كبير من المواطنين المنحدرين من أصل بوسني في تركيا - تربطنا بمصير هذا البلد في علاقة خاصة .

وفي الوقت الذي يقطع فيه المعتدون أوصال البوسنة والهرسك أُعطيت الأولوية لتوفير المساعدة الإنسانية . ومن ثم فإننا بينما نؤيد الجهود الأخرى الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية ، طرحنا أيضا خطة عمل تتألف من مجموعة تدابير ملموسة وفعالة تهدف إلى وقف القتال في ذلك البلد . إننا نخشى أن يؤدي استمرار الصراع في البوسنة أكثر من ذلك إلى مخاطر أكبر . وما زلنا على استعداد للمساعدة في أي إجراء دولي متضافر يستهدف وضع حد للمأساة في البوسنة .

أما بالنسبة للعراق ، فما زلنا نشعر بالقلق بعد انقضاء سنتين على أزمة الخليج . وما زال يتعين على بغداد أن تبرهن على أنها ترغب حقا في أن تتبوأ مكانها المشروع في المجتمع الدولي . ينبغي على الحكومة العراقية أن تمتثل لقرارات مجلس

الامن ذات الصلة بالكامل . وستكون حكومتي أول من يرحب بالعودة إلى الاحوال الطبيعية واستعادة العلاقات الطبيعية بين العراق وجيرانه .

ومن هذا المنبر ، أعربت تركيا في العديد من المناسبات عن موقفها الثابت حيال قضية فلسطين . واليوم أود أن أؤكد من جديد تأييدنا لعملية التفاوض حول نزاع الشرق الاوسط ، التي بدأت في مدريد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . إن هذه فرصة بالغة الاهمية للسلم ، ولذلك ندعو جميع الاطراف إلى اغتنامها للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وكبلد مجاور ، تتابع تركيا عن كثب التطورات في القفقاس . في هذه المنطقة ، يُشكل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان مصدر قلق عميق بالنسبة لنا بسبب آثاره على السلم والامن في المنطقة بأسرها . وترى تركيا أنه ليس هناك أي مجال للمغامرة والسلوك المتهور في هذه المنطقة . ينبغي على أرمينيا أن تنسحب من ناغورنو - كاراباخ ، وتسحب قواتها من أراضي أذربيجان . إننا نحث الاطراف على تحقيق حل سياسي بالتفاوض على أساس احترام حرمة الحدود الدولية ، واحترام حقوق الاقليات ، واحترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، واحترام الالتزامات والتعهدات ذات الصلة بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وسوف نواصل العمل من أجل إحلال السلم في هذه المنطقة .

وبنفس الروح نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في إرساء الديمقراطية واستعادة أحوال السلم في جارتنا وصديقتنا جورجيا .

وفي أفغانستان ، كنا نأمل أن يطرح الجميع خلافاتهم جانبا ويبدأوا عملية المصالحة الوطنية . لذلك أُصبنا بخيبة أمل كبيرة باندلاع القتال في كابول مؤخرا . إن تركيا تدعو كل الاطراف في أفغانستان أن تضع حدا لقتال الاخوة هذا ، وأن تبدأ العمل من أجل السلم حتى يتسنى البدء في إعادة تعمير هذا البلد المنكوب وتأهيله . وحتى يستطيع ملايين اللاجئين الافغان من العودة إلى ديارهم أخيرا .

وفي جنوب افريقيا ، فإننا نؤيد تمام التأييد عملية تعميم الديمقراطية ، التي ينبغي أن تؤدي إلى تفكيك نظام الفصل العنصري بالكامل ، وإنشاء مجتمع جديد

لا عرقي في ذلك البلد ، على أساس الاحترام الواجب لحقوق الإنسان لكل مواطني جنوب افريقيا .

ما زال السعي من أجل تسوية تفاوضية لمسألة قبرص مستمرا . وقد أحرزت محادثات التقارب ، التي بدأت في ١٨ حزيران/يونيه في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة ، بعض التقدم وأدت إلى البدء في محادثات مباشرة بين قادة الطائفتين .

إن الجانب الاكبر من هذا التحول الإيجابي في عملية التفاوض تحقق بفضل إسهام الرئيس دينكتاش البناء . ومع هذا ، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به قبل أن نتوصل إلى هدفنا .

ونحن نأمل بإخلاص ان يُدرس الموضوع بشكل كاف قبل استئناف المحادثات المباشرة يوم ٣٦ تشرين الاول/اكتوبر بين زعيمي الطائفتين ، حتى يتسنى إتمام العمل بشأن مجموعة الافكار في وقت مبكر . وبمجرد بلوغ تلك المرحلة ، ستكون تركيا على استعداد للمشاركة في مؤتمر الاطراف الاربعة لإبرام اتفاق إطاري شامل .

يسرنا أن نلاحظ أنه في عصرنا الحاضر أصبحت التعددية الديمقراطية ، وحكم القانون ، والانتخابات الحرة والنزيهة ، واحترام حقوق الإنسان في نهاية الامر السمات المقبولة عالميا لاية دولة حديثة . إن أفضل ضمان لاحترام حقوق الإنسان هو وجود شكل ديمقراطي للحكم . وبعبارة أخرى ، إن الديمقراطية وحقوق الإنسان لا تنفصلان .

إننا نرحب بتقدم الديمقراطية في جميع مناطق العالم . ونتوقع أن تضطلع الامم المتحدة بدور أكثر نشاطا في تعزيز المؤسسات الديمقراطية . ونعتبر العدد المتزايد دوما من الطلبات التي تتلقاها الامم المتحدة للمساعدة في إجراء انتخابات تطورا مشجعا للغاية .

وفي مجال حقوق الإنسان ، لا يمكن لاي بلد أن يدعي أنه حقق الكمال . إن جميع البلدان تحدث فيها انتهاكات لحقوق الإنسان ، ويجب عليها جميعا ، مهما كانت سجلاتها ، أن تعمل جاهدة على تحسين أدائها في هذا المجال .

في تركيا ، تخضع تشريعاتنا وممارساتنا المتعلقة بحقوق الإنسان لاستعراض مستمر للقضاء على الانتهاكات وإصلاح مواطن الضعف . ولاننا طرف في جميع الصكوك وآليات الرقابة الاوروبية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان ، وأيضا في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، فإن هدفنا هو ضمان تمتع الجميع تمتعا تاما بحقوق الإنسان ، ومنع أية انتهاكات أو تقصير . وقد خطونا خطوات هامة في تركيا ونعتزم مواصلة السير في هذا الطريق .

وعلى مستوى أوسع نطاقا ، نشعر بالقلق إزاء تزايد ظاهرة كره الأجانب والأشكال الجديدة للعنصرية التي تهدد بشكل متنام وجود الجاليات المهاجرة في أوروبا . إن تركيا تتأثر تأثرا مباشرا بهذا الإنكار للقيم الإنسانية ، فهناك ما يزيد على مليونين من المواطنين الأتراك يعيشون في بلدان أوروبية ، سواء كعمال مهاجرين أو عيالهم . وهؤلاء الناس - شأنهم شأن جميع الأفراد - لهم أيضا الحق في التمتع بأمن الشخص وحماية الدولة من أي عنف عشوائي أو تهديدات أو تخويف . ونحن نحث البلدان المضيفة على ضمان حماية هؤلاء الأفراد ، وعلى العمل على احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم الاحترام الواجب ، وعلى منع العنف والجرائم العرقية ضدهم والمعاقبة عليها بشكل فعال . إن جميع مظاهر كراهية الأجانب والتمييز العنصري يجب كبحها إذا أريد ترسيخ جذور التسامح والتفاهم المتبادل . وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تقضي وقتا أطول وتبذل طاقة أكبر في رصد انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالجاليات المهاجرة .

يود وفد بلادي أن يسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الظاهرة المتفشية الخاصة بالعنف التخريبي الذي تقوم به مجموعات إرهابية . إن ذلك العنف يشكل أخطر انتهاك لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما في ذلك الحق الأساسي في الحياة . وهو لا يستهدف سوى تدمير الديمقراطية . هذه حقيقة حاسمة يجب ألا ننساها . ونعتقد أن الوقت قد حان لأن تتناول أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ومقرر لجنة حقوق الإنسان ، والمنظمات غير الحكومية ، هذه المسألة الخاصة بالعنف الإرهابي باعتبارها مسألة ذات أولوية .

إن تركيا ، وقد مرت بتغير اجتماعي وتحضر سريعين ، تسعى اليوم إلى تحسين نوعية حياة سكانها ، وضمان فرص تقم متساوية للجميع ، وتعزيز المبادرة الفردية والتضامن المشترك . إننا نركز على حماية الجماعات الضعيفة حتى تتمكن من الاضطلاع بدور منتج في المجتمع . وبعبارة أخرى ، تسعى تركيا جاهدة إلى تحقيق نمو اقتصادي ذي بُعد إنساني واجتماعي .

وترى حكومة بلادي أن المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على المجتمع الدولي ، ستكون متزايدة الصعوبة ، وسيكون التغلب عليها مكلفا إذا لم يُتخذ إجراء منسق فورا . وتركيا تعلق أهمية كبرى على الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف المشاكل والتوترات الاجتماعية ، وتؤيد عقد مؤتمر قمة عالمي معني بالتنمية الاجتماعية . ولا بد هنا أن نُثني على حكومة شيلي لمبادرتها الخلاقة في هذا الاتجاه .

أود أن أنتقل الآن إلى المسائل الاقتصادية الدولية . إن التطورات السياسية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي السابق ، وعقابيل أزمة الخليج ، والانكماش المطول في البلدان الصناعية ، كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد العالمي . وتفيد "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" أنه للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الأولى ، لم يحقق الاقتصاد العالمي نموا ، لأن الأحداث التي وقعت في العالم الماضي ظلت تعرقل وتحبط جهود البلدان النامية لإعادة بناء اقتصاداتها .

ومع تقارب السياسات الاقتصادية لجميع البلدان على نحو لم يحدث له مثيل من قبل ، حان الوقت لبذل جهود متضافرة لتهيئة مناخ اقتصادي دولي أكثر ملاءمة للنمو والتنمية المتواصلة . والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول تواصل بذل جهودها لتكفل الاندماج في الاقتصاد العالمي . إن الصعوبات الكبرى التي تعاني منها البلدان النامية معروفة تماما .

ونحن نأسف لأن جولة أورغواي للمفاوضات التجارية لم تختتم بعد . وهذا يثير المخاوف من الحمائية . ولأن التجارة وسيلة رئيسية تمكّن البلدان النامية من التخلص من عبء الديون الأجنبية ومتابعة جهودها الإنمائية ، يجب إبداء الإرادة السياسية الضرورية لاختتام تلك المفاوضات بنجاح .

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية خطوة كبرى صوب توسيع نطاق التنمية الاقتصادية بطريقة قابلة للاستمرار . لقد سرّع المؤتمر الاندفاع العالمي صوب تنمية عالمية مستدامة . وتركيا تعتقد أن هذا الزخم لا يمكن عكس اتجاهه الآن . ويجب علينا أن ننظر إلى ما بعد المؤتمر ، ونضع السياسات التي من شأنها أن تساعد على إدامة وتقوية هذا الزخم .

وترى تركيا أن ثمة طريقة جيدة للعمل لتحقيق أهداف السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك التنمية الاقتصادية وهي التعاون الإقليمي . إن التغيرات السياسية التي وقعت في السنوات القليلة الماضية وسّعت آفاق ذلك التعاون . وتركيا انطلاقا من وعيها التام بهذا الاتجاه الواعد ، بادرت ببدء خطة شاملة للتعاون الموسع فيما بين بلدان منطقة البحر الأسود . والغرض من هذا التعاون الإقليمي هو ضمان أن يصبح البحر الأسود منطقة سلام واستقرار وازدهار ، يمكن أن يستخدم فيها التعاون الإقليمي أداة للتعجيل باندماج الدول المشاركة في الاقتصاد العالمي .

خلال اجتماع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي جرت مناقشة مستفيضة حول إعادة هيكلة النظام الاقتصادي للأمم المتحدة . فالهيكل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بحاجة إلى تطوير يمكنه من التصدي على نحو أفضل للتحديات المتزايدة في عالمنا المتغير .

وبإضافة الأعضاء الجدد ، تطرح مسألة توزيع المقاعد في أجهزة الأمم المتحدة على أساس المناطق الجغرافية نفسها للدراسة . وقد يكون من المرغوب فيه أيضا دراسة ما إذا كان التجميع الحالي للدول في المجموعات الجغرافية يتسق مع احتياجات عصرنا الراهن . إننا نعلم أن التقسيم المصطنع لأوروبا بين الشرق والغرب في الأمم المتحدة كان نتيجة لخلافات أيديولوجية لم تعد قائمة . لذا ينبغي النظر جديا في مسألة دمج مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى مع مجموعة دول أوروبا الشرقية .

إن التحديات التي تجابه الأمم المتحدة الآن أعظم من أي وقت مضى . فعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة تستعر الصراعات في أجزاء عديدة من العالم وتهدد بالانتشار . ولا تزال المشاكل الاقتصادية قائمة وتزداد تفاقما بسبب كساد لا تبدو له نهاية . وقد بلغت المشاكل الإنسانية التي تجابه المجتمع الدولي حدا مروعا لم يسبق له مثيل . فالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من العالم مستمرة ، في حين تفرض البيئة مشاكل يتعين علينا أن نحلها إذا كنا نريد البقاء على هذا الكوكب .

وعلى الرغم من جسامة هذه التحديات ، لدينا في الأمم المتحدة إطار شامل يمكن لنا من خلاله العمل ومعالجة المشاكل التي تعاني منها البشرية . وهذا ممكن بفضل انتهاء الصراعات العقائدية . إن إعادة الهيكلة الجارية في الأمانة العامة بقيادة أمينا العام الجديد بداية طيبة لتعزيز منظمتنا . وتسود روح جديدة في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولم تتسم الجمعية العامة بطابع تمثيلي مثلما تتسم به اليوم . ويوفر تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) أساسا فكريا في وقت مناسب لأنشطتنا في المستقبل . ولا يتعين على الأمم المتحدة أن تنطلع بالتوجيه السياسي للمنظمات الإقليمية في جهودها لضمان السلم فحسب بل أن

تستعد للاضطلاع بدورها الرائد أيضا . ويجدر بها أن ترقى دوما إلى مستوى مسؤوليتها بمقتضى الميثاق . والظروف مواتية لمواجهة التحديات الكبيرة بنجاح . وان نجاح الامم المتحدة في هذا الاختبار يعتمد على أعضائها الذين يتعين عليهم أن يعملوا بانسجام وشجاعة . ويتعهد وفدي بالعمل مع الوفود الاخرى بروح التعاون والتوفيق كيما يتسنى لمنظمتنا أن ترقى إلى مستوى وعدها السامي وأن تخدم البشرية في هذه المرحلة الفاصلة .

السيد أندروز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم اليكم ، سيدى الرئيس ، وإلى بلغاريا بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . وايرلندا ، التي تشغل منصب نائب رئيس الجمعية العامة ، تتطلع إلى التعاون معكم بشكل وثيق وأنتم تديرون أعمالنا في هذه الدورة للجمعية العامة .

في الاسابيع المقبلة ستنظر الجمعية العامة في أوجه عديدة من الحياة الدولية الراهنة . الا أنني اليوم أود أن أركز على مسألتين أنا أؤمن وبلادى تؤمن وحكومتي تؤمن بانهما تتطلبان اهتماما عاجلا منا .

أولا ، يجب أن نعمل الآن لإنقاذ الملايين الذين يتضورون جوعا في الصومال ؛ وثانيا ، يجب أن تضع الامم المتحدة مسائل العدالة والتنمية على رأس جدول أعمالها . إن الحالة في الصومال ليست الوحيدة . لقد رأينا حالات مماثلة كثيرة جدا .

إن أميننا العام السيد بطرس غالي ، أول افريقي يقود المنظمة ، وأود أن أبدأ خطابي القصير بهذه القارة .

في الشهر الماضي قضيت ثلاثة أو أربعة أيام في الصومال ، وساعود قريبا اليها بصحبة رئيسة جمهورية ايرلندا ميرى روبنسون . لقد قررت الرئيسة أن تزور الصومال لإبداء تضامننا مع شعب تلك الارض الجائعة وللتأكيد على الحاجة الملحة إلى عمل دولي أكثر فعالية .

لقد كانت زيارتي تجربة مريرة للغاية . والكلمات تعجز عن وصف حجم الكارثة وعمق المعاناة . بالامس ، لقي ٥٣٢ شخصا حتفهم في يوم واحد في أحد مراكز التغذية في بيدوا التي قمت بزيارتها . واليوم ، سيموت عدد أكبر من ذلك ، وغدا أيضا إلى أن

نقوم بعمل ما . إنها فضيحة . إنها فضيحة بالنسبة لزعماء الصومال الذين ما زالوا منهمكين بالنزاع والقتال في حين يتضور شعبهم ويموت جوعا . وهي فضيحة بالنسبة لكل من هم خارج الصومال والعالم المتقدم وأعضاء الامم المتحدة الذين لم يستجيبوا بسرعة وفاعلية * .

طوال الوقت تصدرت المنظمات الدولية غير الحكومية من جميع أنحاء العالم ومنظمات من بلدى العمل للتصدى لهذه الكارثة ، وأعتقد أن الوقت قد حان لأن تحذو الحكومات والمجتمع الدولي حذوها . وإنني أشيد بالعمل الإنساني الذى أنجزته هذه المنظمات وجهودها الدؤوبة لمجابهة هذه الازمة المروعة . وينبغي لشجاعتها وسخائها أن يلهما المجتمع الدولي في الرد بشكل أكثر التزاما وشمولية .

ما الذى يجب عمله ؟

أولا ، علينا أن نزيد المواد الغذائية وامدادات الإغاثة المرسلة إلى الصومال . فما لم يوزع ٦٠ الف طن منها شهريا سيموت الاطفال والنساء والشيوخ . وستتكرر حادثة بيدوا .

ثانيا ، لابد من توزيع المواد الغذائية والادوية في ظروف يسودها النظام . إن السفير سحنون ، الممثل الخاص الجدير بالثناء للامين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، يعمل بحزم من أجل تعزيز الامن ، وهو يستحق دعمنا الكامل . وإن وزع قوات الامم المتحدة تدبير أساسي لحماية توزيع المواد الغذائية . ويجدر بنا جميعا ، ولا سيما المنظمات الإقليمية والدول المجاورة للصومال ، أن نؤكد لزعماء القبائل والاحزاب الحاجة إلى التعاون بالكامل مع جهود تقديم العون .

ثالثا ، لابد لنا أن نعمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة تتمتع بسلطة وطنية . والحل السياسي أمر ضرورى لتحقيق انتعاش طويل الامد والحيلولة دون تكرار الفظائع التي نشهدها الآن يوميا .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد كالباجي (سرى لانكا) .

لدى المجتمع الدولي الموارد والمهارات الكفيلة بإنقاذ الصومال . والمطلوب إرادة سياسية ومهارة تنظيمية لتسخير هذه الموارد والاستفادة من هذه المهارات . وما من مهمة أكثر الحاحا من هذه .

إننا رغم جهودنا الصادقة نعيش في عالم يندى بعدم المساواة والفوارق الكبيرة واختلال في الثروة والموارد . ولكثرة ما تتحالف الطبيعة مع المجتمع على إدامة الظلم فإن المتشائمين يستخلصون أن أفضل ما تبذله البشرية من جهود لا يرقى غالبا إلى مستوى التحدي .

إن "خطتنا للسلام" لابد أن تشمل خطة للعدالة والشفقة . وقد حجبت الحرب الباردة هذه الحاجة الملحة .

ولعله من المفهوم أن الاهتمام الدولي والطاقات السياسية طوال تلك السنوات الخطيرة كانت متجهة صوب مسائل الامن . إلا أن عهد المواجهة الايديولوجية قد ولى ، لحسن الحظ ، بغير رجعة .

لابد لنا أن نغتنم هذه الفرصة لإقامة نظام دولي أكثر عدلا وإنسانية يهتم برفاه الافراد - أي الحاجة إلى الغذاء والمأوى وحقوق الإنسان والحرية السياسية والمساواة . وليس بوسعنا أن ننسى أن الميثاق الذي يناط بالامم المتحدة مسؤولية الحفاظ على السلم والامن الدوليين هو نفسه الذي يناط بالامم المتحدة مسؤوليات جساما عن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

إن المسئولية الاخلاقية المترتبة على المجتمع الدولي المانح واضحة . وليس منا من يجد من السهل عليه أن يخصص موارد إضافية للمعونة في المناخ الاقتصادي الحالي الصعب ، لكن علينا التزاما بتوفير الغوث الإنساني الكافي للازمات المباشرة ، وكذلك المساعدة المالية والتقنية للتنمية الاطول مدى . ولاسباب تتعلق بالحجم وبالظروف الاقتصادية ، لا يزال نطاق تبرع ايرلندا بمقادير هامة من المعونة محدودا . بيد أن بوسعي أن أقول إن الدعم الخاص في ايرلندا للمنظمات غير الحكومية المتصل بالتنمية يتزايد باستمرار . فاليوم تقدم ايرلندا أعلى معدل من المساعدة الإنمائية الخاصة ، كجزء من الناتج القومي الإجمالي ، من جميع البلدان في العالم . والشعب الايرلندي نفسه برهن على كرمه ، كما أن الحكومة الايرلندية تعتزم الاستجابة بزيارة مساعدتنا الإنمائية الرسمية .

ولكن الجهود المطلوبة أوسع من المساعدة الإنمائية . وبغض النظر عن انتهاء الحرب الباردة واختفاء المواجهة بين الشرق والغرب ، لا يجرى اغتنام فرص التعاون الدولي . ومن غير المقبول أن معظم الافارقة هم اليوم أفقر مما كانوا عليه قبل ٣٠ عاما ، وأنه في عالم ينفق تريليون دولار كل عام على الاسلحة من أحدث الانواع ، لا يمكننا أن نجد الموارد لتوفير الخبز والمياه النقية للملايين من أبناء أوطاننا . وما نفتقر إليه هو التركيز السياسي الواضح ، وبالتحديد الإرادة السياسية الواضحة الموجهة .

لقد أقام المجتمع الدولي بالفعل صلة بين البيئة والتنمية . ولكن هناك مجالات أخرى يتعين علينا أن نبحث فيها عن نهج أوسع : في النظام المالي والاقتصادي الدولي ؛ وفي الانفاق على التسلح ؛ وفي الاسلوب الذى تعمل به منظماتنا الدولية . ولا يمكن فصل النشاط الاقتصادي عن المسؤولية السياسية .

ويساله من أمر مرحب به لو طبّقت نوعية التحليل ووضوح الاتجاه في تقرير الامين العام "خطة السلام" على خطة جديدة ، "خطة للعدالة والتنمية" ، ولو عرض علينا ، عندما نجتمع هنا مرة أخرى في بحر عام من الآن ، تقرير دقيق يحلل سلطة الامين العام ، يحدد الطريق إلى المعونة والتجارة والتمويل والسلع الاساسية والدين ،

تقرير يطور الاقتراحات المحددة لمعالجة أوجه القصور التنظيمية التي غالبا ما تحبط أفضل نوايانا . وأعتقد أن نجاح منظمتنا في الاعوام المقبلة لن يقاس باستجابتها لفرادى حالات الصراع فحسب ، وإنما أيضا بالاسلوب الذى تعالج به مسائل التنمية الملحة .

إن التناحر بين الشرق والغرب لم ينه الصراعات أو تهديدات السلم . على النقيض من ذلك ، فإن العديد من النزاعات الدولية التي جمّدتها الحرب الباردة قد انبثقت من جديد بأثر شرير ومميت . ويجب علينا أن نكثف تعاوننا بشأن السلم والامن الدوليين . ولقد كانت قمة مجلس الامن التي عقدت في كانون الثاني/يناير مبادرة مؤاتية أدت بصورة مباشرة إلى تقديم الامين العام لوثيقته الطموحة والمثيرة للتفكير "خطة للسلام" . وتجمع تلك الوثيقة مجموعة من الافكار الهامة لتوطيد أنشطة الامم المتحدة في مجال حفظ السلام ، وكذلك لمد دور الامم المتحدة إلى المجالات الجديدة كالدبلوماسية الوقائية وضع السلام وبناء السلم .

ما برحت ايرلندا منذ أمد طويل تؤيد أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الامم المتحدة . واليوم يشارك بلدى ، بالرغم من قلة عدد سكانه ضآلة موارده ، في ١٠ من مهمات حفظ السلم الـ ١٢ الموجودة حاليا في الميدان . ولكننا شعرنا ، شأننا في ذلك شأن الامين العام ، بضرورة زيادة تطوير قدرة الامم المتحدة على صنع السلم وحفظ السلام . ولهذا فإننا نؤيد اتجاه تفكير الامين العام .

وأرحب بصفة خاصة بالاهتمام الذى أولي للعمل الوقائي . فكلما بكرت الامم المتحدة في تحديد الخطر الذى يهدد السلم وفي معالجته تحسنت فرص تلافي اندلاع الاعمال العدائية أو احتمال اندلاعها . والاقتراحات الداعية إلى إرسال بعثات لتقصي الحقائق وتحسين الإنذار المبكر والوزع الوقائي لقوات الامم المتحدة يمكن بل وينبغي تنفيذها الآن .

كما نؤيد اقتراحات الامين العام بتعزيز حفظ السلام . إن أنشطة الامم المتحدة في هذا المجال من أكثر إنجازات عصرنا إبداعا . ونحن على استعداد للعمل النشط مع الامانة ومع الدول الاعضاء الاخرى للتكيف مع الطلبات والمشاكل الجديدة الناشئة فيما يتصل بالسوقيات والمعدات والافراد والتمويل .

وأود أن أذكر كلمات موجزة بشأن تمويل الامم المتحدة . وهنا يصدمني تحذير الامين العام الواضح والملح حول الوضع المالي السيء لمنظمتنا . ففي نفس اللحظة التي تبدأ فيها منظمتنا الاضطلاع بدور أشد فعالية لصالح السلم ، وعندما يتطلع إليها الذين يعانون في كل مكان لتؤمن لهم الحماية والعون ، يتعرقل عملها من جراء التقلبات المالية .

وببساطة : لايمكن للمنظمة أن تؤدي عملها بفعالية وتفي بالمطالب التي نطلبها منها نحن الاعضاء إن لم تدفع جميع الدول الاعضاء أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد . إننا ندعو جميع الاعضاء إلى الوفاء بالتزاماتهم المالية بموجب الميثاق ، ونتطلع إلى أن تتخذ الجمعية العامة ، في دورتها الحالية ، التدابير الكفيلة بتأمين المركز المالي للمنظمة .

أعرف أن إصلاح الامم المتحدة ، ولا سيما مجلس الامن ، مسألة حساسة تتطرق إلى جوهر التعاون الدولي في فترة ما بعد الحرب . ولكن ، بعد ما يقرب من ٥٠ عاما ، من المنطقي أن نتساءل عما إذا كانت هياكل وأساليب العمل المتفق عليها في ذلك الوقت تتلاءم والوقائع المعاصرة ، مع العضوية المتزايدة للامم المتحدة التي كادت الآن أن تصبح عالمية ؛ ومع المهام الجديدة المترتبة على المنظمة ومع التغيرات الكبيرة الحاصلة في العلاقات الاقتصادية والسياسية .

لقد آن الاوان لتناول هذه المسائل هنا بصراحة ، في إطار الامم المتحدة ذاتها . فنحن سنستفيد حتما من هذه المناقشة . وينبغي أن يكون هدفنا كفالة أن تتسم قرارات المنظمة بسلطة وتمثيل حقيقيين لإرادة المجتمع الدولي بأسره .

لقد كان من أهم منجزات هذا القرن تطوير أخلاقيات حقوق الإنسان ومذاهبها . وقد عقدنا العزم على ألا نتنازل إزاء انتهاكات حقوق الإنسان ، وإزاء التعذيب والاستعباد والفصل العنصري . لقد أصبح من غير المقبول أن الفرد يمكن أن يضحّى به لخدمة مصلحة نظام الدولة ليتحول إلى عدم أو إلى فكرة لاتخطر على البال إلا بعد فوات الاوان .

إن أخلاقياتنا العصرية تمتد إلى استيعاب أن حقوق الإنسان أساسية في العلاقات بين الدول وكذلك في أنظمتنا السياسية الوطنية . ليس بيننا من بوسعه أن يدير ظهره للانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان أو أن يبقي على ثقته التامة في المسؤولين عن هذه الانتهاكات . فاحترام حقوق الإنسان هو احترام الضمير ذاته ، الذى تجلت قدرته على الخير مرات عديدة في مسار هذا القرن في شخص المهاتما غاندي ، ومارتن لوثر كينغ ، أو في السنوات القليلة الماضية ، في شخص فاكلاف هافيل أو نلسون مانديلا ، الذى غيّر تاريخ بلده من زنزانة سجنه ، و "تحمل أكثر من أى إنسان آخر" .

وبالتمسك بحقوق الفرد فإننا نجعل رفاه الرجال والنساء وكرامتهم محور شواغلنا السياسية . ولابد أن تكون هذه هي الرسالة الجوهرية للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذى سينعقد في العام المقبل ، ولكنني أشعر بالقلق الشديد من أن يكون في خطر الضياع في خضم الأعمال التحضيرية له . ففي هذا الميدان دون الميادين الأخرى كلها ، يجب علينا أن نتفادى النهج الخصامي وأن نتمسك بثبات بما يعنيه عملنا لمعاناة العديدين .

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات فيما يتصل بنزع السلاح . لايمكننا أن نتقاعس في عزمنا على تحقيق التقدم بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة . إن انتشار أسلحة التدمير الشامل وتطوير الأسلحة التقليدية الجديدة والمعقدة يفرضان تهديدا كبيرا على السلم والأمن الدوليين وعلى الاستقرار الاقليمي .

وأرحب بالاتفاق الأخير في إطار مؤتمر نزع السلاح حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية . كما أرحب بانضمام فرنسا والصين إلى معاهدة عدم الانتشار النووى . وإذ نستعد للمؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥ ، نناشد تلك البلدان التي لا تزال خارج المعاهدة أن تنضم إلينا في جعل نظام عدم الانتشار عالميا بحق . وهذا هو الهدف الذى ما برحت ايرلندا تسعى إلى تحقيقه منذ أمد طويل . ولابد من مضاعفة الجهد الرامي إلى خفض الأسلحة النووية وإزالتها وإلى إنهاء التجارب النووية مرة وإلى الأبد . فليس هناك مكان للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في علاقاتنا الأمنية المستقبلية .

لقد سبق أن تكلم وزير الخارجية البريطاني باسم الدول الإثنتى عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية عن التحديات الإقليمية الرئيسية التي تواجه عالمنا - الشرق الاوسط وكمبوديا وجنوب افريقيا ويوغوسلافيا وغيرها من الصراعات - وأؤيد بياناته في هذا الصدد تأييدا تاما .

خلال السنة الماضية ، عملت الحكومة الايرلندية بدأب على استئناف الحوار السياسي الذي قد يؤدي الى تسوية شاملة ودائمة لمشكلة ايرلندا الشمالية . ويسعدني أن أقول إن جهودنا آتت أكلها في استئناف عملية حوار ومفاوضات منذ بضعة شهور شاركت فيها الحكومتان الايرلندية والبريطانية والاحزاب السياسية الدستورية في ايرلندا الشمالية . والهدف المشترك من هذه العملية هو :

"فتح صفحة جديدة للعلاقات داخل ايرلندا الشمالية وداخل جزيرة ايرلندا وبين الناس في الجزر" .

وستبذل الحكومة الايرلندية قصارى جهدها للتوصل الى تسوية تتجاوز الخلافات القائمة وترسي قواعد سلم دائم واستقرار ومصالحة بين أبناء الشعب الايرلندي . ونعتقد أن هذه التسوية لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس الشرعية المتساوية فيما بين التقليديين الموجودين على جزيرتنا . إن التقليديين القومي والوحدوي سليمان على حد سواء . وينبغي أن يحظى كل منهما بالاحترام المتساوي وأن يتمتع بالتعبير السياسي المجدي في ترتيبات سياسية جديدة .

ويوجد بالفعل اعتراف قيم بحقوق كل من التقليديين في الاتفاق الانكليزي الايرلندي . وخلال السنوات السبع الماضية ، قام الاتفاق بدور قيم للغاية كمك للتعاون بين الحكومتين الايرلندية والبريطانية على مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بايرلندا الشمالية . ومن بين المسائل التي تلقت اهتماما خاصا العلاقات بين قوات الأمن والمجتمع في ايرلندا الشمالية ؛ وثقة الناس في إقامة العدل ؛ واحترام حقوق الانسان والقانون ؛ ومنع التمييز أينما حدث وتطوير تعاون اقتصادي أكبر بين الشمال والجنوب .

وقد أوضحت الحكومة الايرلندية أننا سنكون مستعدين للنظر في اتفاق أو هيكل جديد يكون أوسع نطاقا ، إذا أمكن التوصل الى هذا الاتفاق خلال مناقشة مباشرة ومفاوضات بين جميع الاطراف المعنية . وتستكشف المحادثات الحالية تلك الإمكانية . وفي رأينا ، ينبغي أن تقوم الترتيبات على الإسهام الحيوي الذي قدمه الاتفاق الانكليزي الايرلندي في العملية السياسية ، بدلا من الانحراف عنه .

ويحدونا وطيد الامل بأن تؤدي عملية الحوار الجارية حاليا ، والتي اشارك فيها شخصيا ، الى ترتيبات متفق عليها تمثل تسوية مشرفة ونزيهة فيما بين التقليديين على جزيرة ايرلندا . وينبغي أن يشعر كل من القوميين والوحدويين بأن حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية مكفولة بالكامل وأن هناك هياكل تحترم تطلعاتهما على حد سواء وتدعمها .

يلتزم جميع المشاركين في المحادثات الحالية باتباع نهج تقدمي وبناء . ونحن في الحكومة الايرلندية ، مستعدون بدورنا لإبداء كل ما يلزم من حسن النية والتحلي بكل ما في طاقتنا من الصبر في سعينا من أجل تحقيق نتيجة متفق عليها . ويكمن أفضل أمل في تحقيق النجاح النهائي في الرغبة المستمرة في تحقيق السلم من جانب الاغلبية الساحقة للشعب الايرلندي ، في الشمال وفي الجنوب ، ونحن مصممون على تجنيب الاجيال المقبلة العنف والاضطراب اللذين كانا سببا في المعاناة التي أصابت طوال السنوات الـ ٢٣ الماضية ايرلندا الشمالية وجزيرة ايرلندا .

أولئك الذين يجنحون الى العنف تحقيقا لمآربهم السياسية هم أعداء الشعب الايرلندي . وهم يسعون الى قيام ايرلندا التي لا تبنى على احترام طموحات كل تقليد ولكن على سفك الدماء والكراهية واليأس . وكل جهود الحكومة الايرلندية موجهة نحو تهيئة الظروف التي تكفل إزالة آفة العنف الى الابد .

إن السبيل الحقيقي الوحيد المؤدي الى السلم والعدالة والاستقرار يكمن في تضميد الجراح والمصالحة فيما بين التقليديين على قدم المساواة التامة . هناك الكثير الذي يفصل بين التقليديين ، لكن هناك أسبابا أكثر توحد بيننا . ولا شك في أن الارضية المشتركة بين الشمال والجنوب سوف تتسع بقدر كبير من جراء تقدمنا المشترك خلال السنوات المقبلة ونحن على طريق الاتحاد الاوروبي . وعن طريق البناء على قيمنا وأهدافنا المشتركة ، سنبني المستقبل المستقر والسلمي ، الذي نتطلع اليه جميعا ، في وقت أقرب .

السيد عبدالله (عمان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتنا هذه ، ولا شك أن خبراتكم الدبلوماسية سوف تقود مداولاتنا الى خاتمة ناجحة . واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر وأهنئ سعادة السفير سمير الشهابي وبقية أعضاء مكتبه على الطريقة المثلى التي أداروا بها أعمال الدورة السادسة والاربعين .

وإنه لمن يمن الطالع أن يتراس الامانة العامة للامم المتحدة شخص قدير ومحنك مثل معالي الدكتور بطرس بطرس غالي . لقد تولى معاليه قيادة المنظمة الدولية في وقت يعتبر من أشد الاوقات حساسية في العلاقات الدولية . إلا أنه ، وعلى الرغم من قصر المدة التي مضت على تولي معاليه لمنصبه ، أكد بجدارته ومن واقع ادارته والاصلاحات الهيكلية التي قام بها أنه خير خلف لخير سلف . وإننا اذ نشكره على جهوده المتفانية ، لا سيما دوره المؤثر في المناطق الحافلة بالتوتر ، لنتمنى له دوام التوفيق والنجاح .

تُعقد دورتنا السابعة والاربعون في مناخ يبشر بعصر جديد واعد في العلاقات الدولية . لقد تغيرت الملامح السياسية الظاهرة تحولا جذريا في الآونة الاخيرة ، حيث اختفت معالم المجابهة وحلت محلها توقعات وأمان لا تحيد عن الايمان بالحقوق الاساسية للانسان وتحقيق العدالة والرقي الاجتماعي والاقتصادي للشعوب في ظل نظام دولي جديد . إن المناخ الدولي السائد يوفر لنا فرصة نادرة تكفل ترجيح كفة التضامن والتعاون الانسانيين على العوامل الاخرى ، بغية إرساء دعائم هذا النظام المنشود على أسس مأمونة من العدالة والامن المشترك والاحترام المتبادل وتعزيز سلطة القانون في العلاقات بين الدول .

إن الآمال والتوجهات الجديدة المعقودة على النظام الدولي المأمول تستدعي من كافة الدول الاعضاء ، أكثر من أي وقت مضى ، العمل معا من أجل مواصلة الإسهام لتحليل الاتجاهات الراهنة ومن ثم توجيهها قدر الإمكان لتحقيق ما نصبو إليه في إطار تضامن وتكافل أكثر فعالية من مجرد الاعلان عن الاماني الطيبة والنوايا الحسنة .

إن عالمية منظمتنا هذه تزداد رسوخا يوما بعد يوم . فمنذ انعقاد الدورة الماضية وحتى الآن انضمت إليها كل من اذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا . إننا نشعر بالغبطة لانضمام هذه الدول الثلاث عشرة الى منظمتنا . لانه بالاضافة الى ما يمثل انضمامها من أهمية إزاء مبدأ عالمية المنظمة ، فإنها أيضا ستثري مناقشاتنا بما ستقدمه من نظرات وآراء ثاقبة . إن بلادي اذ ترحب بانضمام هذه الدول الى الأمم المتحدة ، تتمنى لها ولشعوبها كل التقدم والرقي والازدهار .

إن الخليج بما وهبه الله من أهمية ارتكازية حضاريا واقتصاديا واستراتيجيا كان دائما محور اهتمام الكثير من دول العالم بأسره . وقد تعرضت المنطقة خلال العقد الماضي وأوائل العقد الحالي لمخاطر أمنية وبيئية كبيرة . ابتداء من اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية ووصولا الى محنة الاحتلال العراقي لدولة الكويت الشقيقة . وقد استطعنا بفضل الله وبفضل تكاتف ومؤازرة المجتمع الدولي اجتياز آثار هذه المحن .

إن بقايا الخلافات الاقليمية ورواسب الاضغان التقليدية من شأنها الاسهام في عدم استقرار المنطقة . وعليه ، فإننا في سلطنة عمان ، ومن منطلق الحرص على تشجيع عوامل استقرار المنطقة وصولا الى الأمن الذي ننشده جميعا ، نرى أن الوقت قد حان لتكريس جهود كل دول المنطقة بدون استثناء للعمل استعدادا لمرحلة قادمة من مستقبلنا وتاريخنا يسودها التفاهم والاخاء . وهذا لن يتأتى إلا من خلال وقفة صادقة لقراءة وتحليل ما حدث وتجاوز آثار الماضي وتخطي جراحاته الكثيرة .

في بداية هذا الشهر أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، خلال هذا العام ، للتوصل الى تفاهم ودي بشأن حقوق سيادتها على ثلاث جزر في الخليج هي : أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى . وإن سلطنة عمان لتشعر بالقلق البالغ من احتمالات التطور السلبي لهذا الوضع .

ومن منطلق الايمان بالمبادئ التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وحل القضايا المختلف عليها بالطرق الودية وبالاساليب السلمية ، فقد أكدنا على حقوقدولة الامارات العربية المتحدة في هذا الموضوع كما فعلت الدول العربية الاخرى . إننا نتطلع الى جمهورية ايران الاسلامية ، التي نرتبط معها بعلاقات الصداقة والجوار والمصالح المشتركة ، إن تجد في اللجوء الى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف ما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون .

لقد كانت المشكلة الفلسطينية العامل الرئيسي وراء المآسي والحروب التي شهدتها شعوب منطقة الشرق الاوسط . ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة والهامة دون ايجاد حل لهذه المعضلة التي هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي .

إن بلادي تؤيد الجهود المخلصة التي تبذل لايجاد حل سلمي عادل ودائم يفي بمصالح كافة الاطراف في المنطقة على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الارض مقابل السلام . ومن هذا المنطلق شاركت بلادي في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط الذي رعته الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي . كما شاركت بلادي في مفاوضات المؤتمر المتعددة الاطراف وفي أفرقة العمل المنبثقة عنه إيمانا منها بأهمية دعم المفاوضات المباشرة التي هي الاساس والجوهر لهذا المؤتمر ومساهمة في تحقيق الامن الاقليمي والتعاون وبناء الثقة بين دول المنطقة بما يحقق مصلحة كافة الاطراف .

إن التطورات الاخيرة التي شهدتها المنطقة بالاضافة الى ما تم تحقيقه في الجولة السادسة من المحادثات العربية الاسرائيلية والمفاوضات المتعددة الاطراف التي جرت مؤخرا في واشنطن وموسكو جعلت الظروف مواتية ، أكثر من ذي قبل ، للعمل من أجل ايجاد حل دائم وعادل للسلم في المنطقة . وعليه فإننا ندعو كافة الاطراف المعنية الى بذل مزيد من الجهد والصبر وابداء المرونة لتحقيق السلام العادل والدائم الذي تصبو إليه شعوب المنطقة منذ أمد بعيد .

لقد شهدت منطقة الشرق الاوسط تطورات اخرى تبعث على الارتياح والتفاؤل . فقد اتخذت الحكومة اللبنانية خطوات ايجابية جديدة لبسط شرعيتها على الاراضي اللبنانية تنفيذا لاتفاق الطائف . وبهذا الصدد ، فإن بلادي تجدد مرة أخرى مطالبتها بتطبيق قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) الداعي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية التي تحتلها .

إن بلادي ، من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومع اشقائها في المجلس ، تقدر الدور المتميز للمجموعة الاوروبية في بلورة توجهات النظام العالمي الجديد في اطار الدور الهام الذي تمارسه في الحفاظ على الامن والاستقرار ، وتعزيز التنمية العالمية .

لقد أكدت المجموعتان على دفع عملية السلام في الشرق الاوسط وعلى مطالبة المجتمع الدولي بالمساعدة في تخفيف معاناة المواطنين العرب في الاراضي المحتلة والاستعداد للمساهمة في إعمار لبنان وتنشيط الحوار العربي الاوروبي . كما أكدت المجموعتان على الارتباط الوثيق بين أمن منطقة الشرق الاوسط والامن في أوروبا .

لقد تمكن الشعب الافغاني بعون الله وبعد كفاح طويل ومرير من أخذ زمام أمور بلاده بيده . وقد اعترفت سلطنة عمان في حينه بحكومة المجاهدين ورحبت باستلام مجلس المجاهدين مقاليد السلطة في أفغانستان .

إن بلادي لعلى ثقة من أن الحكومة الجديدة في أفغانستان سوف تعالج التحديات الجديدة التي تواجهها بحكمة واقتدار . ويحدونا الامل في أن المجتمع الدولي لن يتوانى عن مساعدة الحكومة الافغانية الفتية لتضميد الجراح واجتياز صفحة الماضي من أجل بناء مستقبل لافغانستان يعمه الامن والاستقرار والازدهار .

لا تزال بؤر الصراع والنزاعات الاقليمية والمحلية القائمة على أساس العرق والنظرة السياسية الضيقة تؤرق دولنا وتزيد عبئا اضافيا على المنظمة الدولية . ومن النماذج عليها ما يحصل في الصومال الشقيقة وفي ما كان يعرف بيوغوسلافيا . فقد أدت هذه النزاعات والصراعات العرقية الى ظهور أعداد كبيرة من النازحين عن أوطانهم الذين يتعرضون لأسوأ حالات المجاعة والتشرد .

وإننا اذ نشيد بدور الامم المتحدة في العمل على تخفيف معاناة هذه الشعوب ، سواء كان ذلك في الصومال أو في جمهورية البوسنة والهرسك ، فإن دور الامم المتحدة ظل يعالج هذه القضايا من المنظور الانساني البحت . وإذا ظل الامر كذلك فإن هذه المآسي والحالات سوف تستمر . وعليه فإن معالجتها ، من وجهة نظرنا ، ينبغي أن تكون أبعد من ذلك بمزيد من الجهود وبالزام جميع الاطراف السياسية المتناحرة ، وبخاصة في الصومال ، بالمصالحة الوطنية . إننا نتطلع الى دور أكثر شمولية وفاعلية يضع حدا لمصدر هذه المآسي وهو الاقتتال المباشر . لانه اذا لم يحصل ذلك فإن هذه المعاناة ستستمر لوقت طويل مما يهدد الامن والسلم .

إن المؤشرات الايجابية عن الوضع في جنوب افريقيا تدعو للتفاؤل بإيجاد حل يرضي الفرقاء المعنيين ويعطي الاغلبية السوداء فرصة للمشاركة في الحكم على الاسس الديمقراطية . وإننا بهذا الصدد لنؤكد على دور الامم المتحدة في تقريب وجهات النظر بين الاطراف المعنية في جنوب افريقيا ومساعدتهم للجلوس على مائدة المفاوضات بهدف ايجاد حلول تكون مقبولة للجميع .

شهد المجتمع الدولي ، مع نهاية العام الماضي ، أهم حدث تاريخي عرفته الساحة الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ألا وهو بروز جمهوريات ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي كدول ذات سيادة تؤثر بالمجتمع الدولي وتتأثر به . وانطلاقا من سياسة بلادي الرامية إلى مد جسور الصداقة مع كافة دول العالم ، فقد قمنا منذ الوهلة الاولى بالاعتراف بهذه الجمهوريات المستقلة ومد يد الصداقة والتعاون اليها .

لقد برهنت هذه الجمهوريات أن الروح الانسانية لا يمكن أن تقهر ، واليوم ، وإذ تخطو هذه الجمهوريات أولى خطواتها على الطريق الجديد ، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي دعمها ومساعدتها لما يمثله سيرها في الاتجاه الجديد من أمر أساسي وهام لا غنى عنه في إطار حفظ التوازن العالمي الجديد القائم على الامن والاستقرار الدوليين .

شهدت مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في شهر حزيران/يونيه المنصرم تجمعا دوليا لم يسبق له مثيل سعيا وراء تحقيق حلم مشترك لقضية مشتركة لا تعرف الحدود وهي قضية الحفاظ على بيئة سليمة وقابلة للبقاء لمصلحة البشرية .

إن نتائج قمة الامم المتحدة للبيئة والتنمية وإن لم ترق إلى التطلعات المنشودة ، فإنها نجحت في إقرار مبدأ هام ، ألا وهو مبدأ المشاركة العادلة والمتناسبة فيما بين الدول في عمليات حماية البيئة والمحافظة على أنظمة بيئة الارض وتجديدها . كما أن اعتماد المؤتمر للمبادئ الـ ٢٧ المعنية بالتنمية المقبولة بيئيا الواردة في "اعلان ريو" بالاضافة إلى توقيع ما يربو على ١٥٠ دولة على اتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغيُّر المناخي ، لهو خطوة في الاتجاه السليم نحو مواءمة التنمية مع البيئة . إن بلادي تناشد المجتمع الدولي العمل على دعم وتنفيذ

اتفاقيات وقرارات المؤتمر ، وبالاخص منها تلك المتعلقة بمساعدة الدول النامية للتغلب على مشاكلها البيئية تعزيزا لروح الشراكة العالمية لإنقاذ المعمورة والحفاظ عليها .

وفي مجال نزع السلاح ، فإننا إذ نشيد باتفاق الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي بتقليص أسلحتهما الاستراتيجية إلى الثلث ، نرى أن هذا الاتفاق ينبغي أن يكون خير دافع لتكريس جهود أكبر لايجاد عالم خال من الاسلحة النووية والاسلحة الاخرى ذات الدمار الشامل ، بغية تحقيق النزاع الشامل الكامل الذي لا غنى عنه توطيدا للسلم والامن العالمي . ولا شك أن اعتماد الاتفاقية العالمية بشأن الاسلحة الكيميائية خطوة هامة في الاتجاه المطلوب .

لقد حققت الامم المتحدة ، بلا شك ، نجاحات تثير الإعجاب في معالجة قضايا حفظ السلم والامن . بيد أن السلم لا يعني مجرد عدم اشتعال حرب أو مجرد انحسار التوتر بين الشرق والغرب . فلا يمكن أن يتحقق السلم بمعناه الاشمل إذا لم تتكرس التعددية في الاقتصاد العالمي بحيث يصبح استئصال شافة الفقر والمشاكل المستديمة التي تعرقل الاتجاه العالمي نحو انهاء التوتر - مثل المديونية وانخفاض أسعار السلع الاساسية وعكس اتجاه الموارد الصافية من الجنوب إلى الشمال ونقل التكنولوجيا - جزءا لا يتجزأ من سياسات حفظ السلم المنوطة بولاية الامم المتحدة .

إن واقع العلاقات الدولية الجديد ينبغي أن يكون خير ملهم لنا لإنعاش التعاون الدولي من أجل التنمية . لقد عزّز انتهاء الصراع الايدلوجي أهمية هذه المسؤولية المشتركة وهذا العمل المشترك . وبذا فإن الفرصة مواتية أمامنا الآن للعمل معا لوضع أسس التعاون والتكاتف التي لا نزال نفتقدها في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

إن الاستقطاب والنزاعات المسلحة التي كانت السمة المميزة للعقود المنصرمة حالت دون قيام الامم المتحدة بدورها المنشود في ايجاد عالم أكثر سلما وأمنا . إلا أن التطورات التي طرأت مؤخرا أظهرت مدى نجاح الامم المتحدة في معالجة وايجاد الحلول للمشاكل المزمنة والمعقدة إذا كانت المساعي التي تضطلع بها تتمتع بتأييد

الدول الاعضاء ، كما هو الحال مثلا في عمليات السلم التي تقوم بها الامم المتحدة . إن عدد هذه العمليات التي أضطلع بها في السنوات الاربع الاخيرة يضارع ما قامت به الامم المتحدة خلال العقود الاربعة الماضية من تاريخها ، وهذا يؤكد على أنه متى توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لدى الاطراف المعنية في أي نزاع فإنه من المستطاع ايجاد حل أو على الاقل الإسراع في إيجاد حل يتماشى والاتجاه صوب التوفيق .

بفيض متجدد من التوقعات المفعمة بالامل تشارك بلادي المجتمع البشري في تطلعاته إلى قيام الدورة السابعة والاربعين بمعالجة آثار الحالات التي قد تنطوي على سلبيات ومفارقات لا تتلاءم وتوجهات النظام العالمي الجديد ، ايذانا ببدء مرحلة جديدة من التعاون والتعايش السلمي بين كافة الدول والشعوب في العالم .

السيد هانيبالسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في تهنئة السيد غانيف بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة . ويسعدني أن أرى في هذا المنصب الهام ممثلا لإحدى الديمقراطيات الاوروبية الجديدة .

في هذا العام انضم إلى منظمتنا ١٣ عضوا جديدا : تسع جمهوريات سوفياتية سابقة وكذلك البوسنة والهرسك وسان مارينو ومقدونيا وكرواتيا . وترحب أيسلندا ترحيبا حارا بجميع هذه الدول وتتطلع إلى العمل معها في هذا المحفل في المستقبل .

يتيح وقتنا الحاضر ، من نواح عديدة ، فرصا عظيمة للامم المتحدة . إن استمرار التحسن في الحالة الدولية على مدى العام الماضي أعطى منظمتنا تفاؤلا جديدا كبيرا . لقد أتيحت لنا الآن فرصة حقيقية من أجل بث حياة جديدة في ميثاق الامم المتحدة والعمل بشكل متضافر لتحسين العالم الذي نعيش فيه . وهي فرصة لا يسمح أي منّا أن يفوتها .

منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة تم السير بخطوات هامة نحو اقامة بيئة دولية أكثر أمنا وأكثر قابلية للتنبؤ بها . ولقد كان التقدم المحرز كبيرا في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح . فطوال ٤٠ عاما كان مكان العالم مطاردين بشبح المحرقة النووية . وبالفضل الكبير للتغيرات الجوهرية التي حدثت في الاتحاد السوفياتي السابق ، يقل بسرعة دور الاسلحة النووية . فالاعلان الصادر عن الرئيسين بوش ويلتسن في حزيران/يونيه الماضي والقاضي بإجراء تخفيضات هامة في ترسانات الاسلحة الاستراتيجية في كل من البلدين كان معلما بارزا في هذا المضمار . إن مشروع الاتفاقية المعنية بالاسلحة الكيميائية الذي اعتمده المؤتمر المعني بنزع السلاح في وقت مبكر من هذا الشهر يمثّل خطوة هامة أخرى باتجاه الإزالة التامة لجميع أنواع أسلحة التدمير الشامل .

إن الردع الحربي ، وهو مبدأ كان يستهدى به في الحرب الباردة ، يفسح المجال أمام مطلب مختلف : حفظ السلم . ومع انتقال التأكيد من الوسيلة العسكرية إلى الوسيلة الاقتصادية والسياسية ولتحقيق الامن - في الواقع من الاستراتيجية إلى الدبلوماسية - فإنه ينبغي اعطاء الامم المتحدة نطاقا متزايدا للعمل .

إن الدبلوماسية تحقق مكاسب في النزاعات الاقليمية التي كانت لمدة طويلة مسائل هامة على جدول أعمال الامم المتحدة . ففي الشرق الاوسط حدث تقدم تاريخي كبير بالشروع في عملية السلام التي بدئت في مدريد . وبعد مضي أربعة وأربعين عاما على قيام دولة اسرائيل ، فإن الاسرائيليين والفلسطينيين يجلسون في نهاية المطاف إلى الطاولة نفسها ويتفاوضون بشأن خلافاتهم . وبالرغم من النكسات ، اتخذت حكومة جنوب افريقيا خطوات هامة لالغاء نظام الفصل العنصري السيئ السمعة .

ثمة جوانب ايجابية للاحداث الاخيرة ليس أقلها الاعتراف المتزايد بالدور المشروع للامم المتحدة في التمسك بالامن الجماعي . فخلال أربع سنوات فقط أصبح مجموع عمليات حفظ السلام الجديدة التي تقوم بها الامم المتحدة يساوي عدد تلك العمليات التي قامت بها على مدار الاربعين سنة الماضية . ومع ذلك ، فمن الواضح أن حفظ السلم الذي تقوم به الامم المتحدة سيكون قابلا للحياة لوزع قوات حفظ السلام ما دامت الإرادة السياسية تعادلها الموارد اللازمة لاستمرار تلك القوات .

لقد تم تحقيق الكثير ، مما بعث الآمال بمستقبل منظمتنا . إلاّ أن هذا الوقت ليس وقتا للشعور بالرضاء . فما زالت عقبات كاداء قائمة على الطريق لتحقيق السلم والأمن الحقيقيين . والتغلب عليها يتطلب مضاعفة الجهود من جانب المجتمع العالمي والدول منفردة .

إن التخفيضات في الترسانات النووية ، وهي التخفيضات التي اتفق بشانها سابقا ، سيستغرق انجازها سنوات . في غضون ذلك أن انتشار الأسلحة الخطرة سيستمر في وتيرة سريعة ، ما لم تتخذ اجراءات لمواجهة هذا التهديد على نحو فعّال . فلو فشلت جهودنا مجتمعة ، فقد تواجه وضعا معقدا يصبح فيه العالم أقل اعتمادا على الأسلحة النووية ولكن في الوقت نفسه يصبح طابعه العسكري أقوى ويصبح استقراره أكثر زعزعة .

علاوة على ذلك ، إن انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية مازالت ترتكب على نطاق واسع . فالأمم المتحدة تحرز النجاح في التطوير المطّرد لحقوق الانسان وتدوينها قانونيا . إلا أن وضع المعايير لا يكفي . علينا أيضا أن نضمن احترامها . انطلاقا من تلك الروح تتطلع ايسلندا إلى انعقاد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان في العام القادم . ولنا خالص الأمل بأن المحصلة النهائية للمؤتمر ستكون جسرا نعبره لتحقيق مزيد من التنفيذ الفعّال لمعايير حقوق الانسان في مختلف أرجاء العالم .

وفي حين ذاب جليد الحرب الباردة ، فقد تأججت المنافسات القومية والعرقية ، مولّدة أخطارا جديدة تتهدد عدم الاستقرار الاقليمي . ولربما تكون بذور العنف والتعصب التي تنذر بالشؤم في المستقبل قد زرعت من خلال الاساءات الشنيعة لحقوق الانسان والقطاعات الصارخة التي ترتكب في بعض ولايات يوغوسلافيا السابقة . ففي صراع وحشي كالذي نشهده في البوسنة والهرسك ثمة ظلال دائما تتراوح بين ألوان رمادية وسوداء وبيضاء . فلا يمكن تحميل المسؤولية على طرف واحد . ومع ذلك ، فالمكاسب الاقليمية التي حققها أحد الأطراف ، والتفوق العسكري الكاسح الذي يتمتع به وإعداد اللاجئين وأصلهم العرقي حقائق لا يرقى اليها الشك تعبّر عن نفسها بطريقة بليغة .

إن جميع الجهود المبذولة من جانب واحد لتغيير الحدود المعترف بها دوليا ينبغي إدانتها دون تحفظ ، كما ينبغي إدانة الممارسة الوحشية المتمثلة في "التطهير الإثني" . وفي الوقت نفسه ، ينبغي لجميع أطراف الصراع أن تُدرك أن الحل لا يمكن التوصل اليه إلا من خلال الوسائل السلمية - وليس على أرض المعركة . ويتعين الالتزام بحذافير التدابير ذات الصلة التي اتخذها مجلس الامن ، بما في ذلك الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وفي هذا السياق ، ترحب ايسلندا بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر لندن الاخير وتتطلع إلى متابعته في جنيف .

ومع ذلك ، إن الظروف المأساوية في يوغوسلافيا السابقة ينبغي ألا تسمح بحرف اهتمامنا بالوضع المحزن السائد حاليا في الصومال التي تضر بها المجاعة وتمزقها الحرب . لقد قضى ربع أطفال الصومال إلى الآن جرّاء سوء التغذية والمرض هذا العام ، وهناك مليون صومالي آخر يتعرضون للخطر على نحو مماثل في الاشهر القادمة . إن القيام بتنسيق فعّال دولي لجهود الإغاثة ، بما في ذلك تحسين التنسيق بين هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، هو المفتاح لاي تحسُّن في الوضع . بالاضافة إلى ذلك ، يتعيّن علينا استخلاص العِبَرْ الملائمة من هذه التجربة المؤسفة والمشؤومة وألا ندخر جهدا لنضمن أن يكون بمقدور منظمتنا الاستجابة الفورية والاكثر فعالية للنكبات التي هي من قبيل النكبة النازلة بالصومال .

وإذ نعود إلى أوروبا ، نجد أن أجزاء من التركة التي خلّفتها السنوات الـ ٤٠ الماضية لم تُزل بنجاح . ففي العام الماضي رحبنا بدول البلطيق الثلاث ، استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، بوصفها دولا ذات سيادة وأعضاء في الامم المتحدة . إن استمرار تواجد القوات الاجنبية على أراضي هذه البلدان - دون موافقتها وفي غياب جدول زمني للانسحاب - يبقى ، مع ذلك ، مصدر قلق عميق . لقد أكّد رؤساء وزراء الدول النوردية الخمس في اجتماعهم المعقود في بورنهولم في الشهر الماضي على أن انسحاب القوات العسكرية الاجنبية في أقرب وقت ممكن من دول البلطيق الثلاث من شأنه الاسهام في استقرار المنطقة كلها . ترحب ايسلندا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخرا على انسحاب القوات من ليتوانيا بحلول شهر آب/أغسطس من العام القادم ، وتأمل أن يكون

الاتفاق فاتحة لانسحاب تام ومنظّم وغير مشروط للقوات الاجنبية من جميع دول البلطيق الثلاث .

وبالرغم من هذه المفارقات ، فإن انتهاء الحرب الباردة ، عموما ، قد هيأ منافذ جديدة في مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي . وهذا لا يقلّ انطباقا في مجال التجارة . ففي وقت يجري فيه تمجيد فضائل التجارة الحرة شرقا وغربا على السواء وأهمية وجود إطار واضح يمكن التنبؤ به للتجارة العالمية أكثر من أي وقت مضى فإن من المفارقة أن جولة أوروغواي التي استهلت منذ ما يزيد على ست سنوات ، قد تخلفت مدة سنتين عن جدولها وباتت أيضا عُرضة لخطر الانهيار الوشيك ، مما يتعرض للخطر بلايين الدولارات من قيمة التجارة العالمية ، فضلا عن فقدان فرص لا تُحصى . ولا يسعنا أن نستسلم لليأس . إن الاستسلام من شأنه أن يعيق النمو في البلدان الصناعية وأن يبطئ عملية اندماج البلدان النامية وبلدان شرق ووسط أوروبا في نظام التجارة العالمية . يتعين علينا إدخال مبادئ التجارة الحرة التي أدّت لنا خدمة جُلّى في الصناعة إلى القطاعات المحمية حتى الآن ، كالزراعة وصيد الأسماك . وبالطبع من غير الواقعي أن نتوقع من جميع المشاركين في جولة أوروغواي والبالغ عددهم ١٠٨ أن يشعروا بنفس الدرجة من الرضا بشأن النتائج . ومع ذلك فالنقطة الأساسية هي أن اتفاقا عاما يمكن أن يتعايش معه الجميع قد بات الآن في المتناول . وكما أشار مؤخرا السيد دنكل ، المدير العام لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") فإن :

"جولة أوروغواي مشروع واحد . ويبقى أن نرى النتائج في صفقة عامة متكاملة . وليس فيها أي انتقاء واختيار" .

لقد وُضع أساس مُرض معقول للسنوات القادمة .

وإن استقرار التجارة العالمية في المستقبل يتوقف حاليا على اللاعبتين الرئيسيتين ، المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة . فاذا استطاعتا التوصل إلى اتفاق ، فستختتم جولة أوروغواي قريبا . واذا لم تتفقا فستأتي أزمان عاصفة تعمها الفوضى . ويتعين على اللاعبتين ان تتحملا مسؤولياتهما تجاه بقية العالم . والقضايا التي لم تحسم لا تبرر طبيعتها تأجيلها مرة أخرى ، مما من شأنه ان يعني في الواقع نهاية جولة أوروغواي .

وليس في وسعنا ان نترك جولة أوروغواي تنهار بسبب مطالبات لا مبرر لها من جانب أقلية ريفية بتوفير الحماية والإعانات . ان اسهام الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض انخفاضا جذريا في العالم المتقدم النمو ، ولكن الدعم والحماية اللذين تتلقاهما الزراعة قد ازدادا . وتعتبر قوى التجارة الحرة في الصناعة والخدمات أكثر تقدما مما هي عليه في الزراعة ، وجدير بالملاحظة ان المعونات المقدمة للصناعة في العالم المتقدم النمو قد انخفضت في السنوات الاخيرة .

ومن بين أهم الالتزامات المكرسة في ميثاق الامم المتحدة عزم بلداننا على دفع الرقي الاجتماعي قدما ، ورفع مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح . ولكن الظروف الاجتماعية تردت فعليا في عدد من البلدان في السنوات العشر الماضية . يعيش أكثر من بليون من البشر في فقر مدقع . والمطلوب من جميع الدول الممثلة في هذه الجمعية ان تتسامى فوق خلافاتها وان تعمل معا لتخفيف محنة الذين يعيشون في ظروف البؤس الشديد . ولذلك ، تؤيد ايسلندا الاقتراح بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ .

وتصادف هذه السنة نهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين . لقد كان تنفيذ أهداف برنامج العمل العالمي ، بعد كل ما جرى قوله وفعله ، مخيبا للآمال . ويجب ان نحترم تعهداتنا لنصف بليون من المعوقين في العالم وان نلتزم مرة أخرى بهدف تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الناس .

وفي السنوات القليلة الماضية ازداد ادراكنا للترابط المتبادل بين حالة البيئة والمنجزات المحققة في مجال حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية . وكما ذكر الممثل البارز لافضل التقاليد الانسانية الاوروبية ، ويلي برانت ، قبل ١٢ عاما :

"لم يعد بالامكان القول بأن حماية البيئة عقبة في طريق التنمية . فعلي العكس ، ان الاهتمام بالبيئة الطبيعية جانب أساسي للتنمية" .

إن نجاح الجهود الرامية إلى معالجة المشاكل البيئية العالمية ووضع استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق التنمية المستدامة سيعتمد بدرجة كبيرة على كيفية ادارتنا للنمو السكاني . ومن الارجح ، حسب معدل النمو الحالي ، ان يتضاعف تعداد الجنس البشري في أقل من نصف قرن . ومن الواضح ان جميع الدول ، غنيها وفقيرها ، تدين للأجيال المقبلة بالتعاون على تحقيق تغيير كبير في السياسات الاجتماعية في ميدان تحديد النمو السكاني .

لقد كان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقودة في ريو دي جانيرو معلما بارزا ، كما تدل على ذلك المشاركة الواسعة النطاق في المؤتمر . وان منجزاته توفر أساسا سليما لمزيد من العمل . ويجب ان نتفق على أهداف وتدابير تؤدي بنا إلى التنمية المستدامة من أجل حماية كوكبنا من كارثة ايكولوجية تكون حتمية دون هذا الاتفاق .

وخلال العام الماضي لم تنشأ أية دلائل على أن حالة البيئة العالمية تسير في طريق التحسن أو اننا استطعنا عكس الاتجاه السائد . بل بالعكس ، كانت النتائج التي تم التوصل اليها في وقت سابق من هذا العام والتي تبين تزايد استنفاد الاوزون في الغلاف الجوي مدعاة للقلق الشديد . وان الكشف مؤخرا عن القاء كميات كبيرة من النفايات المشعة وغيرها من المواد الخطرة في بحر بارنتس وبحر كارا من جانب الاتحاد السوفياتي السابق يمكن ان يكون أيضا دليلا على وجود قنبلة موقوته ايكولوجيه . ان هذه الأخطار والكثير من الاخطار المماثلة جعلت كوكب الارض يبدو أصغر من أي وقت مضى ، وبينت الحاجة إلى وجود تعاون دولي أفضل والتزام وطني أقوى بحماية البيئة .

واذ انتقل إلى أعمال المتابعة لمؤتمر ريو ، ترى ايسلندا ان منع التلوث البحري ، علاوة على بذل الجهود لضمان الاستعمال المستدام لجميع الموارد البحرية الحية ، يكتسيان أهمية أساسية . فالمحيطات لا تشكل جزءا حيويا من النظام التنفسي لكوكبنا فحسب بل تمثل أيضا مصدرا لا غنى عنه لتوفير الغذاء للبشرية . وان مستلزمات العيش البشري الاساسي تقتضي ان تبقى الموارد الحية للبحار متاحة للاستهلاك البشري . وعلاوة على ذلك ، يمكن ان تصبح الموارد البحرية أحد أهم أرصدة البلدان النامية في سعيها إلى التنمية المستدامة . ومن ثم ترحب ايسلندا على وجه الخصوص بالقرار الاجماعي المتخذ في مؤتمر ريو بعقد مؤتمر دولي لمعالجة منع التلوث البحري الناجم عن مصادر برية .

وكما يهدد التلوث بيئتنا الطبيعية ، توجد أيضا مؤشرات ضارة أخرى تهدد بتخريب مجتمعاتنا من الداخل . فاساءة استعمال المخدرات مشكلة عالمية تهدد أمن واستقرار الكثير من البلدان وتمثل مشكلة اجتماعية خطيرة في معظم بلدان العالم . ومشكلة المخدرات متعددة الجوانب . ويجب ان نواصل مكافحتها بحلول حقيقية لكل جوانب المشكلة ، بما في ذلك طرق التقليل من الطلب والانتاج والاتجار . ويصبح الاتجار بالمخدرات بصورة متزايدة جريمة منظمة ، يكون الشباب بصورة رئيسية ضحية لها . ومن الواضح ان هناك حاجة إلى وجود قيادة فعالة تستند إلى ولاية أكثر تحديدا من جانب برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

لقد أشرت في كلماتي الافتتاحية إلى وقت الفرص الرائعة المتاحة للامم المتحدة . وقبل ان اختتم بياني ، أرى ان من المناسب ان أعود إلى تلك الظروف الفريدة في سياق المهام والتحديات المقبلة .

ان الامم المتحدة لديها الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، امكانية ان تصبح منظمة عالمية أكثر مصداقية وفعالية تعود بالفائدة على البشرية جمعاء . ولكن يجب انتهاز اللحظة . إن هناك حاجة إلى اصلاح الامم المتحدة من الداخل ، والى تعزيز المنظمة سياسيا ، وتركيز الجهود على ايجاد ادارة أكثر فعالية . وذلك ضروري حتى تستعيد

المنظمة ثقة دولها الاعضاء وتحافظ عليها . وبالاضافة إلى ذلك ، يجب علينا تكييف الامم المتحدة مع المتطلبات الجديدة التي يفرضها العدد المتزايد من الدول الاعضاء ، والتغييرات الجذرية في الساحة الدولية ، وتكافل الدول المتزايد منذ الحرب العالمية الثانية .

وان تقرير الامين العام الاخير المعنون "خطة للسلام" يشير إلى الطريق . وعلينا ان نعي قوله بان الدول الاعضاء في الامم المتحدة محظوظة بان أعطيت فرصة ثانية لإنشاء العالم الذي توخاه الميثاق ، وهي فرصة حرم منها - وبعواقب مؤلمة - أعضاء عصبة الامم .

خطاب سعادة السيد عبيد دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب من رئيس وزراء مملكة سوازيلند .

اصطحب السيد عبيد دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلند الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أرحب برئيس وزراء مملكة سوازيلند ، السيد عبيد دلاميني وأن أدعوه الى إلقاء كلمة أمام الجمعية العامة .

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بالنيابة عن جلالة الملك مسواتي الثالث وجلالة الاندلوفوكازي - الملكة الأم - والأمة السوازيلندية كلها ، بأن أنقل إليكم جميعا التحيات والتمنيات الطيبة لمملكة سوازيلند .

أقدم للسيد غانيف أصدق تهانئ بلادي بمناسبة انتخابه عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السابعة والاربعين . ونحن على ثقة كاملة بقدرته على إدارة المداولات في هذا الجمع الموقر للوصول الى نتائج ناجحة .

اسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتنان سوازيلند لسلفه السفير سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية لقيادته البالغة الفعالية خلال رئاسته للدورة السادسة والاربعين التي أنجزت فيها أعمال قيمة .

نقدم أيضا شكرنا ونعرب عن إعجابنا لأعضاء المكتب الذين يعد دورهم في الانشطة اليومية مركزيا في نجاح الجمعية العامة .

أود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير سوازيلند للخدمة الممتازة التي قدمها لهذه المنظمة الأمين العام السابق السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي أسهم بخبرته الدبلوماسية وقيادته النشيطة في إعادة ظهور الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة الدولية الوحيدة التي تملك النفوذ اللازم لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء العالم .

ونهنئ أيضا سلفه أميننا العام الجديد السيد بطرس بطرس غالي الذي أبدى فعلا الخبرة والدبلوماسية والحكمة اللازمة لنجاحه في هذا المنصب البالغ الاهمية والملىء بالتحديات .

نتمنى له القوة ، بإذن الله وعونه وهو يواصل قيادته لنا في هذه الاوقات العصيبة .

لقد شهد هذا العام قبول دول أعضاء جديدة مما يؤكد مرة أخرى مبدأ توفير مزايا العضوية لكل من يرغب في الالتزام بميثاقنا المنشئ . إننا نرحب بالاعضاء الجدد ونثق بأن وجودهم سيسهم على نحو ملموس في تحقيق عصر جديد من التفاهم والتعاون الدوليين ونحن نسعى لتحقيق وئام عالمي .

لا تزال عقبات كثيرة قائمة في طريق تحقيق السلم والاستقرار الدوليين الحقيقيين ، إلا أنه ، كما بُيِّن في الماضي ، بانفراج التوترات بين الشرق والغرب وبالتالي إزالة مناخ الخوف والريبة اللذين شابا المداولات الماضية ، يبقى هذا المحفل أملنا الوحيد في سعينا لإيجاد حلول مقبولة للتحديات العديدة التي تواجهنا .

وعلى الرغم من أن مملكة سوازيلند لا تزال لحسن الطالع تنعم بالسلم والاستقرار فإننا في هذه الاوقات التي تتسم بالتكافل العالمي ، نتاثر بالضغوط أو الاحداث التي تجري خارج حدودنا ؛ ليس فقط في منطقتنا دون الإقليمية ، ولكن أيضا بالمآسي والازمات التي تحدث في جميع أنحاء العالم .

إن دور الامم المتحدة ، باعتبارها أقوى الهيئات وأكثرها نفوذا في مجال المساعدة الإنسانية الفورية ووثيقة السلام الدولية الاكثر قبولا ، لا يزال يزيد من مواردنا الجماعية الى أقصى حد . وقد أصبح من الاصعب تحديد الاولويات في جهودنا نظرا لما يبدو من زيادة حدوث الكوارث والصراعات التي تؤثر كلفتها على مواردنا .

إننا في سوازيلند نقبل مسؤوليتنا ، التي تفرضها عضويتنا في الامم المتحدة ، بأن نقدم دعمنا حيثما تستدعي الحاجة تقديم المعونة الإنسانية والمساعدة لوقف سفك الدماء في أي نزاع ، بصرف النظر عن ارتباطنا المباشر أو غير المباشر بتلك الحالات .

إن الدفع المنظم والسريع لمستحقاتنا دليل على التزامنا بهذه السياسة ونحن نفخر بسجلنا في هذا الصدد .

من الطبيعي أن تكون الصراعات العديدة التي لم تحل في قارتنا محل اهتمامنا الاساسي ، وأن الحالة التي تؤثر على جارتنا ، جنوب افريقيا ، تشغلنا على نحو مباشر .

ونتيجة للتغيرات العميقة التي حدثت في السنتين الماضيتين ، شهدنا الجزر والمد للامل واليأس . وواصلنا تاييدنا لعملية السلم عن طريق المفاوضات لإقامة جنوب افريقيا جديدة تكون مبادئها الإرشادية مقبولة لجميع الشركاء وقد شعرنا بالاطمئنان الى كلمات الامم المتحدة وافعالها في قبولها لذلك الهدف .

إننا نشعر بالمعاناة ، مع الضحايا والكثيرون من أهل سوازيلند ، من العنف الرهيب الذي لا يزال يعرقل عملية السلم . وقد رحبنا بمبادرة الامم المتحدة بإرسال فريق مراقبين تحت القيادة القديرة للمبعوث الخاص السيد فيراندرا دايال ، لتقييم حالة العنف في البلدان . ونحن نثق بأن هذا الفريق ، بما توفر له من خبرة وتجربة جماعيتين ، سينجح في المساعدة في حسم هذه المشكلة المقلقة .

إن سوازيلند تحث الآن جميع القادة السياسيين في جنوب افريقيا على أن يضعوا خلافاتهم جانبا ، وأن يعودوا الى طاولة المفاوضات بروح التوفيق والمصالحة وذلك لصالح بلدهم ومستقبل أطفالهم .

ولا يسعنا في الجنوب الافريقي إلا أن نبتهل أن تتحقق في وقت مبكر نهاية سلمية للعملية حتى يمكننا نحن أيضا الاستفادة من المزايا التي توفرها لنا وللبلدان الاخرى في المنطقة دون الإقليمية الروابط الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة مع جنوب إفريقيا جديدة .

إن الحالة داخل حدود جارتنا الاخرى موزامبيق . ينبعث منها أخيرا بصيص من الامل في تحقيق حل مبكر ، ويبدو أن دعمنا للعملية السلمية قد كوفئ أخيرا . وتود سوازيلند أن تعرب عن الاعجاب والثناء البالغين لجميع المشاركين في المفاوضات السلمية بين فريليمو وريناموا ، التي أسفرت عن اتفاق هام وقع في روما في الشهر الماضي . إن جهود حكومات ايطاليا والبرتغال والولايات المتحدة ، والإسهام الفردي الذي قدمه سعادة الرئيس روبرت موغابي ، تستحق تقديرنا .

ولكن لولا التزام طرفي النزاع بالتسوية السلمية ، لكانت مساعدة ومشورة الاصدقاء الدوليين عديمة الجدوى . إننا نحيي مبادرات كلا الطرفين ونناشدهما تنفيذ ما جاء في الاتفاق دون مزيد من سفك الدماء وبتصميم على استعادة السلم الذي طال حرمان شعب موزامبيق منه .

إن لأزمة موزامبيق أثرا كبيرا ومباشرا على وضعنا . إذ يتمتع ٨٠ ٠٠٠ لاجئ موزامبيقي على الاقل بضيافة سوازيلند ، بتكلفة متعاظمة بأطراد يتحملها اقتصادنا الوطني في صورة تقديم الموارد من الاراضي والموارد المالية وفرص العمالة والخدمات الاجتماعية الاخرى . وإننا نتطلع ، كما يتطلع اللاجئون أنفسهم في الواقع ، إلى عودة المناخ الآمن والسلمي إلى موزامبيق لتتسنى لهم على نحو معقول فرصة العودة ، مما يخفف من وطأة العبء الثقيل الذي نتحمله .

وإذ نواصل الاعتماد على جهود مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وعلى الوكالات الانسانية الاخرى لتقديم المساعدة في معالجة مشاكل هؤلاء الضحايا التعساء . فإننا نتطلع كذلك إلى المساعدة في اعادتهم إلى ديارهم عندما يحين الوقت . وإننا لعلى ثقة من أننا ، واللاجئين ، نستحق هذا العون .

لقد رحبت سوازيلند بانتهاء الاعمال العدائية في أنغولا ، ونود أن نعرب عن تقديرنا للذين أدت جهودهم إلى إنهاء الازمة . وإننا ننضم الآن إلى بقية المجتمع الدولي في الصلاة من أجل عملية انتخابية ناجحة ليتسنى لجميع الانغوليين جني منافع السلم .

إن الحالة الرهيبة في الصومال لاتزال مدعاة قلق عميق لنا . فالابعاد التي لا تكاد تصدق للآثار الوبيلة للمجاعة ولاستمرار القتال الاخوي تستصرخنا للعمل على صعيد دولي . إننا ندعم بالكامل جهود الامم المتحدة الرامية إلى إغاثة الملايين من الجوع والمعاناة . إن الكلمات لا تجدي شيئا في مثل هذه الظروف ، ولكن ينبغي أن يعرف شعب الصومال أن طلواتنا معه ، وانه سيتمكن بمشيئة الله وبمساعدتنا الإيجابية ، من الخروج من هذه الفترة الحالكة في تاريخ بلده .

كما أن الوضع في تشاد والسودان وليبريا لا يبعث على الامل في الوصول إلى حلول مبكرة . ومرة ثانية ، نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سلمية ودائمة لهذه المشاكل التي تخل باستقرار قارتنا .

وفي أوروبا أيضا . نرى الاثر المدمر لما خلفته الحرب وخلفه التغير الاجتماعي من جيشان وقلاقل . والحالة في يوغوسلافيا السابقة على وجه الخصوص هي مدعاة مباشرة للقلق ، فالحرب مستمرة في البوسنة والهرسك ، والازمات المقترنة بعدم الاطمئنان إلى المستقبل قائمة في الدول الاخرى التي استقلت مؤخرا .إن جهود الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية لإحلال السلم تستحق منا الثناء والدعم الكامل . وإننا لندعو أن يتغلب المنطق لدى قادة الفئات المختلفة وأن تجري الاستفادة من طاولة المفاوضات لوضع نهاية مبكرة لسفك الدماء المخيف في هذه الزاوية التعيسة من أوروبا .

ونشيد بعمل مبعوث الامم المتحدة الخاص ، السيد سايروس فانس ، وعمل الممثل الاوروبي ، لورد أوين . في مهمتهما الصعبة للغاية كوسيطين . إن أداء قوة المراقبة المتعددة الجنسيات ، التي تعمل في ظروف تنطوي على مشاق وتحديات بالغة ، هو أداء يتسق وتقاليد الامم المتحدة الرفيعة ويستحق إعجابنا وثناءنا .

إن سوازيلند مابرحت ترقب باهتمام شديد ، وبتفاؤل ليس بقليل ، التطورات الحاصلة في الشرق الاوسط على مدى العام الاخير . فلطالما كانت النزاعات والصراعات في تلك المنطقة الهامة مبعثا لقلق المجتمع الدولي ، إننا نرحب بجميع الجهود الرامية إلى إيجاد مناخ يمكن لجميع الاطراف أن تسوي فيه خلافاتها . وحكومة الولايات

المتحدة على وجه الخصوص تستحق الثناء لمثابرتها في الإبقاء على مبادرة السلام في الشرق الاوسط وكفالتها استمرارها . فضلا عن ذلك ، فإن الملاحظات الميالة إلى المصالحة التي أدلى بها مؤخرا معادة رئيس وزراء اسرائيل الجديد ، وردود الفعل البناءة المقابلة من البلدان المعنية ، تشجعنا على الاعتقاد بانه قد تمت أخيرا الاستجابة لدعواتنا من أجل اتخاذ خطوات إيجابية نحو تحقيق السلام الدائم في المنطقة بأسرها . بالطبع ، هناك الكثير مما لايزال ينبغي عمله ، ولكن لا يسعنا إلا أن نؤيد ونشجع جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف .

وتشعر سوازيلند بالحزن لسماع أخبار الكوارث التي حلت ببعض المناطق في باكستان وبنغلاديش والفلبين والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلدان في شتى أنحاء العالم . إن الكوارث التي تسببت في وفاة آلاف عديدة ودمرت بيوت الملايين تشكل أزمة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل ، إننا ننضم إلى الآخرين في المجتمع الدولي في الإعراب عن تأييدنا المعنوي لتقديم مساعدة كبيرة فورية للتخفيف من المعاناة وللمعاونة في إعادة بناء الاقتصادات المدمرة في هذه المناطق .

في العام الماضي ، انضمت سوازيلند إلى بقية الامم المتحدة في الترحيب بانضمام الكوريتين إلى منظمتنا ، وحل الازمة بين هذين البلدين كان شغلنا الشاغل لمدة طويلة . وسوازيلند تبدي ترحيبها وتأييدها لاي تولد مناخا من المصالحة والسلم بينهما .

إننا نناشد شعب افغانستان أن يستفيد من الفرصة الراهنة لإحلال السلم ودفن أية خلافات تؤدي إلى التجزئة ، وأن يواصل مهمة المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية ليتسنى للجميع الاستفادة من ثمار السلم الذي تحقق بمشقة .

وفي كمبوديا ، نرحب بالجهود المقترنة بوجود الامم المتحدة الكبير الذي يساعد على تعزيز الاتجاهات الإيجابية صوب السلم والاستقرار . وإننا نتطلع لرؤية كمبوديا الموحدة وهي تعزز بنفوذها استعادة السلم في شتى أرجاء منطقة الهند الصينية .

في هذه الصراعات وفي صراعات أخرى في العالم ، أبلت الامم المتحدة بلاء حسنا في محاولتها العمل كوسيط لإحلال السلام وتقديم المساعدات الانسانية . وقد تم ذلك في ظروف غالبا ما كانت بالغة الخطورة والصعوبة ، ولكنه تم بنجاح متزايد وبانبثاق النوايا الرامية إلى خلق عالم أكثر أمانا واستقرارا . وعلى هذا القصد تكتسي المبادرات الرامية إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل أهمية كبرى في جهودنا الرامية إلى إحلال سلام ووئام دوليين حقيقيين . إن سوازيلند تبدي دعمها الكامل لهذه المبادرات .

ولقد أصبحت قضية البيئة قضية ملحة إلى درجة اجتذبت جميع أعضاء أسرة الامم المتحدة للمشاركة في قمة الارض التي انعقدت في البرازيل في وقت مبكر من هذا العام .

إن الالتزام الذي أظهره جميع المشاركين هناك ، وتأكد بإبرام عدد من المعاهدات بعيدة الأثر ، بالتصدي للمشكلات المتعددة التي تفرضها حماقة الانسان وجهله ، كان تذكرة لها ما يبررها تماما وجاء في وقتها ، بمدى ما تسببنا فيه بالفعل من ضرر متعذر اصلاحه . وبالنسبة لنا في سوازيلند كان مؤتمر القمة هذا عاملا حفازا في جهودنا لتعزيز الوعي بمسؤولياتنا تجاه البيئة ، ونحن الآن نأخذ هذه المسؤوليات مأخذ الجد حقا . ولم نكن في الواقع بحاجة إلى تذكرة أكبر بمدى اعتمادنا على مواردنا الطبيعية ، عندما نجد أنفسنا في خضم أسوأ حالة جفاف على الاطلاق .

ومن دواعي السخرية حقا ، أن نكتشف ، ونحن نسعى جاهدين ، كأمة على الدروب الصحيحة للتنمية ، وإذ يزداد اعتماد قاعدتنا الاقتصادية أكثر فأكثر على التنمية الصناعية المتزايدة التطور ، إن مجرد عجز مورد طبيعي أساسي واحد يجعلنا ندرك كيف أننا مازلنا نعتمد اعتمادا كليا على هبات الطبيعة الاساسية ، وكيف يتعين علينا أن نرعى بعناية موارد بلادنا الثمينة كيما نضمن للأجيال القادمة أن ترث أرضا منتجه ومثمرة .

إننا مدينون للأمم المتحدة على استجابتها السريعة بعقد مؤتمر إعلان التبرعات الناجح في جنيف في حزيران/يونيه لصالح أكثر المتضررين من الجفاف ، كما إننا ممتنون أيضا لمن استجاب بسخاء بالغ من المجتمع الدولي .

لكن الاستجابة قصيرة الأجل لا تكفي . ونحن في المنطقة نسلم بأن تركيزنا يجب أن ينصب الآن على ضمان الاستعداد الكافي لمواجهة أي من هذه الكوارث الطبيعية في المستقبل . وسنظل نتطلع إلى نصح هذه المنظمة ومساعدتها ، حتى لا يعاني شعبنا مرة أخرى ما عاناه في الموسم الماضي .

ثمة مبدأ تعلق عليه سوازيلند أهمية متزايدة ، هو ربط تنمية أمتنا ، اقتصاديا واجتماعيا على حدٍّ سواء ، بالاعتماد على التعاون الأوثق مع شركائنا في المنطقة . فالتنمية الاجتماعية ترتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بالأداء الاقتصادي ،

واستئصال العديد من مشاكلنا الاجتماعية الوطنية مثل الفقر والبطالة والجريمة وما شابه ذلك ، يتوقف على تحسين حالتنا الاقتصادية .

إن عضويتنا في منظمات اقليمية مثل سلطة منطقة التجارة التفضيلية ، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي والمعاهدة التي وقعت مؤخرا في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية بأيوجا ، والتي تأسست بمقتضاها المجموعة الاقتصادية الافريقية ، تشير إلى التزامنا القوى بتحسين أدائنا الاقتصادي عن طريق إقامة تعاون اقتصادي وتجاري أوثق مع بقية قارتنا . وهذه المنظمات والمبادرات ما هي إلا محاولات جادة من جانب الافارقة لخدمة مصالح افريقيا ولتخليص انفسهم من ورطة السنوات الاخيرة . الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نستحق ، بل ونتوقع ، دعم المجتمع الدولي وتشجيعه ومساعدته الإيجابية إذا كان لنا أن ننجح في هذه العملية ، ومن ثم نقلل من الاعتماد مستقبلا على العالم المتقدم النمو .

ويزعج افريقيا أن تلاحظ أن الموارد الإنمائية التي نحن في أمس الحاجة إليها تحول إلى أهداف أخرى . وفي الوقت الذي تقوم فيه سوازيلند ، على سبيل المثال ، ببذل كل جهد ممكن لتعد نفسها للاعتماد على الذات ، لاتزال بلدنا وبلدان أخرى في منطقتنا دون الاقليمية ، في حاجة ماسة إلى المساعدة المستمرة في مجالات عديدة ، حتى نتمكن ، على وجه التحديد ، من انشاء الآليات والمنظمات التي تمكن افريقيا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في المستقبل .

إن سوازيلند تأمل ، بل وترجو ، ألا تهمل افريقيا الآن في وقت تمس فيه الحاجة إلى المساعدة . وهذه حقيقة نعرفها تماما بصدور آخر نشرة من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، التي لا مفر وأن ترسم مرة أخرى في خضم كساد اقتصادي دولي صورة بائسة للبلدان النامية . وبالنسبة لافريقيا - على وجه الخصوص - ما أتعس أن نقرأ كل يوم أنباء متكررة عن كساد اقتصادي يبعث عن القنوط .

ثمة مجال يثير قلقنا بصورة خاصة ونحن نسعى جاهدين لنصبح أقل اعتمادا على العالم المتقدم النمو ، هو الهوة المتسعة بين الشمال والجنوب ، بين منتجي السلع

الاساسية ومصنعي المنتجات كاملة التجهيز ، وهي حالة يزيد من تفاقمها السياسات التجارية الحمائية التي يستخدمها البعض ، وعدم الخروج بنتيجة ناجحة حتى الآن من جولة اوروغواى لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

هذه بعض المجالات التي تعوق تحرر العالم النامي من أغلال الاعتماد على البلدان المتقدمة النمو . ونحن نناشد الجميع أن يتصدوا لهذه المشكلة بالطريقة الوحيدة التي ستسفر عن نتائج ، أي بروح الاخوة الدولية الحقيقية داخل أسرة الامم هذه .

هناك الكثير الذي يحق لمنظمتنا أن تفخر به - وهناك أيضا الكثير الذي مازال يتعين عليها أن تقوم به - فالامم المتحدة مازالت هي المحفل العالمي الحقيقي الوحيد الذي يمكن فيه مناقشة مشكلات العالم ، والذي يمكن فيه تجميع الخبرة والتجربة الجماعية لكل أممنا الاعضاء لإيجاد الحلول . وسوازيلند تفخر بأن تكون عضوا في هذه الصحبة اللامعة . ونيابة عن جلالة الملك مسواتي الثالث وجلالة الملكة اندلوفوكازي والامة السوازية بأكملها ، يشرفني أن أذكر مرة أخرى على التزام المملكة بالمبادئ التوجيهية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة .

وليرع الله مداولات هذه الجمعية ويكللها بالنجاح الذي تستحقه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أود ، نيابة عن الجمعية العامة ، أن اتقدم بالشكر إلى رئيس وزراء مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد عبيد دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلند من المنصة .

السيد بوز (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب لرئيس الجمعية العامة عن تهاني القلبية على انتخابه بالإجماع . إنه أحد المنفذين الاساسيين لظهور الديمقراطية والتغيير العميق في بلغاريا . وإنني لعلى يقين من أنه سيقود بكفاءة وفعالية أعمال هذه الجمعية العامة ، التي يحدوني الامل في أن تمضي بخطى ثابتة في سبيل إصلاح برنامجها وأساليب عملها .

وأود أن أعرب لأميننا العام الجديد ، السيد بطرس بطرس غالي ، عن مدى سرور حكومة وشعب لكسمبرغ لانتخابه لرئاسة منظمتنا . فالقرارات التي اتخذها والمقترحات التي تقدم بها منذ بداية العام تحدوني إلى أن أشيد به لنفاذ بصيرته وشجاعته واصراره على أن يجعل من الامم المتحدة منظمة قادرة على الاستجابة لتحديات عصرنا .

وأرحب بممثلي البلدان الجديدة الـ ١٣ التي انضمت إلى الامم المتحدة منذ بداية العام الحالي مما ادّى إلى زيادة عضويتها إلى ١٧٩ عضواً .

في يوم الثلاثاء الماضي ، قام زميلي دوغلاس هيرد بعرض مواقف الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر . ومن الواضح إنيّ أؤيد كل ماقاله ممثل الدولة التي تتولى الآن رئاسة مجلس وزراء المجموعة الاوروبية . وعلى ذلك ، فإني ساقتصر على التاكيد على بعض المسائل التي تهم حكومة وشعب لكسمبرغ بصفة خاصة .

اننا نشهد مأساتين تثيران بالغ القلق في الوقت الحالي ، هما المجاعة في بعض أجزاء افريقيا والحرب الاهلية في يوغوسلافيا . وكلاهما يبينان مرة أخرى أن حق المجتمع الدولي في التدخل الانساني في الصراعات الاقليمية لم يعد من الممكن أن يتشكّك فيه أحد .

إن المجاعة في افريقيا تهدد حياة عدد كبير للغاية من البشر ، ولابّد من أن تصبح فوراً محطّ اهتمامنا . اننا نواجه من ناحية جفافاً ساحقاً أصاب كل مناطق شرق افريقيا والجنوب الافريقي ، ونواجه من الناحية الاخرى سوء تنظيم في انتاج وتوزيع المواد الغذائية نتيجة للحروب الاهلية .

وفي السودان وفي الصومال ، واصلت المجموعة الاوروبية التدخّل لدى الاطراف المعنية على مدى الاشهر القليلة الماضية للتاكد من أن هذه الاطراف ستسمح بتامين توزيع المعونات الغذائية الدولية . والواقع أنه لمن المخزى أن تتعرض لهذه العملية أى حكومة أو أى مجموعات مسلحة . يسعدني ان منظمتنا قد أرسلت قوات عسكرية إلى الصومال لضمان توزيع الاغذية . ان بلدي يساهم في كل هذه الجهود بتقديم مساعدة مالية تعتبر ، من حيث نصيب الفرد من السكان ، من أكبر المساعدات المقدمة في العالم . ونعتقد أن على الامم المتحدة أن تبحث التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان عدم استخدام المجاعة كسلاح في الحرب الاهلية الدائرة في السودان .

وتثير المأساة المستمرة في يوغوسلافيا بالغ القلق لشعب بلدي . ومما يؤسف له أننا نشهد تجدّد معظم الممارسات النازية الاجرامية ، بما في ذلك "التطهير العرقي" الرهيب الذي يطبّق حيال أشخاص ينتمون إلى مجموعة اجتماعية مختلفة . إن المشاكل التي يثيرها وجود سكان من الاقليات في الجمهوريات التي كانت تكوّن يوغوسلافيا السابقة لا يمكن حلّها بالتدخل العسكري ؛ وهي لن تحسم إلا بترتيبات تفاوضية على غرار الترتيبات التي اقترحتها المجموعة الاوروبية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

وأودّ أن أوجه نداءً رسميا من هذه المنصة إلى كل شعوب يوغوسلافيا السابقة كيما تؤيد بقوة جهود أولئك القادة الذين تتوفر لديهم الرغبة في القيام بلا تحفّظ ودون نوايا خفية بتنفيذ التدابير التي حدّدت في مؤتمر لندن يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس تنفيذا تاما . فبهذه الطريقة وحدها يمكن استعادة السلم والرخاء . وعلى هذا الاساس وحده يمكن إيجاد حل منصف لمشكلة القوميات أو الاقليات التي أدّت إلى هذا الصراع ، كما أدّت أيضا إلى إراقة الدماء ، التي لا تزال مستمرة مع الأسف ، في بعض مناطق الاتحاد السوفياتي السابق .

وفيما يتعلق بهذه المشكلة البالغة التعقيد ، أودّ أن أدلي ببعض الملاحظات الاضافية . من الواضح اني بوصفي ممثلا لبلد صغير يدين بوجوده لمبدأ تقرير المصير ، لا أستطيع أن أنكر هذا الحق على شعوب أخرى . غير أنه ينبغي لي أن أوضح أنه حيثما توجد مجموعات متعددة من السكان تتشابك حياتها فإن تطبيق هذا المبدأ لا يكفي لحسم مشكلة القوميات . فمن الممكن ، كما رأينا ، أن يتخذ ذلك ذريعة تستخدم في محاولات للغزو ، أو لضم الاراضي ، أو لطرد سكان الاقليات بالقوة الجبرية ، بل لابادتهم .

ان حلّ مشكلة الاقلّيات لا يمكن التوصّل إليه إلا على أساس المبادئ التالية : رفض فكرة إمكان تغيير الحدود بالقوة ، ومنح الاقليات القومية مركزاً خاصاً يضمن احترام هوياتها الاثنية والثقافية واللغوية والدينية ، واعتماد ترتيبات للتعاون عبر الحدود لتمكين هذه الاقليات من البقاء على اتصال وثيق بالمنتمين اليها في

البلدان المجاورة . وفي هذا الصدد ، يبدو لنا أن الحلّ الذي اتبعته ايطاليا لمشكلة اريغ العليا وجنوب التيرول يصلح مثالاً يحتذى .

إن أخذ مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بنظام تعيين مقررين لحقوق الانسان ، وإنشاءه منصب مفوّض الاقليات ، أمران يرجى منهما ان يتيحا التعرف المبكّر على الصراعات القومية المحتملة النشوب ، والبحث عن سبل لمنعها .

ويبدو لي أن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي سيعقد في فيينا في العام القادم يمكن أن يهيّىء اطاراً مناسبا لمحاولة تعريف بعض الحقوق الاساسية للاقليات ، وتدوينها اذا أمكن ذلك في صكّ قانوني جديد . ولو تسنى كذلك ايجاد آلية تسمح بقيام محفل مستقلّ بالتحقق ، بناء على طلب مجموعة كبيرة من الناس ، من مدى تشريعات البلد المعني احترام الحقوق التي تعتبر حدا أدنى ليساعد ذلك على تجنب نشوب صراعات مسلحة في المستقبل .

وفي نهاية المطاف ، لا يمكن حسم مشكلة الاقليات إلاّ اذا أمكن جعل كل الشعوب التي تعيش في اقليم ما تشعر بانها تنتمي إلى أسرة واحدة ، كيما تركز على ما يوحدها بدلا من التركيز على ما يفرّقها . لقد كان هذا النهج الموحّد ، وليس النهج المفرق هو الذي مكّن المجموعة الاوروبية من الحصول على صك جديد ، وهو معاهدة ماستريخت ، بقصد مواصلة سياسة تكاملها ، مع احترام هويّاتها الوطنية . وأود في هذا الصدد أن أرحب بالخطوة الحاسمة التي اتخذها شعب فرنسا عندما صوّت بالايجاب على معاهدة ماستريخت ، التي صدّق عليها بلدي منذ شهرين .

لقد كانت لكسمبرغ دائماً في طليعة مؤيدي التكامل الاوروبي . فهي تعرف عن خبرة أن مفتاح رفاهها وأمنها يكمن في انتمائها إلى هذه المجموعة ، وأنها لا يمكنها أن تمارس سيادتها بالكامل إلا مع شركائها في المجموعة .

وفيما يتعلق بمشاكل الشرق الاوسط ، فقد أثلجت صدورنا كثيرا الروح الاكثر ميلاً إلى التصالح التي أبدتها حكومة اسرائيل الجديدة والايماءات التي صدرت عنها وكذلك الرغبة التي أعربت عنها السلطات السورية في ابرام اتفاق سلام . ومن الطبيعي

انه لابدّ أن يكون مفهوماً أن المفاوضات الخاصة باقامة نظام مؤقت في الاراضي المحتلة لايمكن بأى حال أن تسفر عن نتيجة تكون دون ما جاء في اتفاقات كامب دافيد .

وفيما يتعلق بالعراق ، فإننا نواصل مطالبة النظام القائم هناك بأن ينفّذ بأسرع وقت ممكن كل قرارات مجلس الامن . وإن الحكومة العراقية تتحمل المسؤولية الكاملة عن تدهور الحالة الانسانية ، خصوصاً وأنها لم تنفذ حتى الآن القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) . وعلى العراق أن يوقف كل أعماله العسكرية وكل تدابيره القمعية الاخرى ضد السكان المدنيين .

وفي افريقيا ، كان توقف اعمال مؤتمر العمل من اجل اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية مبعثا لاحساس حكومتي بخيبة الامل الشديدة . ونحن نناشد ، مع شركائنا الاوربيين ، الاطراف المعنية بان تستانف اعمال المؤتمر في اسرع وقت ممكن وبروح بناءة . ولا يمكن حل مشكلة العنف الا إذا تحلت الشرطة بضبط النفس ، وقامت جميع الحركات السياسية باعطاء توجيهات قاطعة لاعضائها بنبذ استخدام القوة تماما . وإنني اهنئ مجلس الامن على قراره ٧٧٢ (١٩٩٢) الصادر في ١٢ آب/اغسطس الذي أتاح ارسال عدد ، وإن يكن محدودا حقا ، من مراقبي الامم المتحدة الى جنوب افريقيا لدراسة السبل التي تتيح تعزيز آلية الانتقال الى نظام ديمقراطي لا عنصري .

ومن الجلي أن علىّ أن أعرب عن رأينا فيما يختص بالعمل الذي يجرى الآن في داخل الامم المتحدة .

أود في البداية ، أن أعرب لامينا العام عن تقديري التام لتقريره الممتاز المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) الذي قدمه في بداية الصيف ، والذي يتضمن اقتراحات هامة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام . فلقد أصبح الوضع السياسي الدولي الجديد مهيئا لاتخاذ الامم المتحدة اجراءات أشد قوة نتعشم أن نراها في المجالات الثلاث الآتية على الاخص .

أولا ، في مجال الدبلوماسية الوقائية التي ستساعدنا على توقع اندلاع المنازعات الجديدة والحيلولة دون حدوثها : ألا يجدر بنا حرصا على ادارة الشؤون الدولية ادارة سليمة أن نضمن استخدام مختلف أساليب هذه الدبلوماسية على نحو اكثر نشاطاً وانتظاماً ؟ إن للامين العام دوراً حاسماً في هذا الصدد عليه أن يقوم به . وبإمكاننا أن نستخدم بشكل افضل الامكانيات التي توفرها محكمة العدل الدولية في مجال تسوية المنازعات بين الدول .

والمجال الثاني هو ايجاد وتشغيل نظام حقيقي للامن الجماعي . وينبغي أن تكون الامم المتحدة في وضع يمكنها من التحرك باقصى سرعة عند الضرورة ، ولا سيما في حالات العدوان أو التهديد بالعدوان من جانب بلد ضد آخر . ولكن تفعل ذلك ، يجب أن تتوافر لها في فترة وجيزة للغاية الموارد البشرية والمادية الضرورية . وهناك بعض

البلدان ، أذكر منها فرنسا والولايات المتحدة ، قد استجابت فعلا على نحو ايجابي للغاية للدعوة التي وجهها أميننا العام في هذا الصدد .

ويتمثل المجال الثالث في وسائل اقرار السلم من دواعي الأسف أننا لا نشهد في كثير من الاحيان المتابعة اللازمة للعمل الدبلوماسي الذي تقوم به منظمتنا ، بالتعاون أحيانا مع المنظمات الاقليمية مثل المجموعة الاوروبية . فالكثير من حالات وقف اطلاق النار قد خرق في الآونة الاخيرة ، والكثير من حالات الحظر على توريد الاسلحة قد انتهك بحيث لا يصح أن نقف ساكتين إزاء هذا الازدراء للقانون الدولي .

ولم يحدث من قبل أن قدمت الامم المتحدة كل هذه المساهمات الملموسة لقضية السلم والمصالحة في شتى أرجاء العالم . وليس ثمة ما يبرز ما اكتسبته منظمتنا من مصداقية وفعالية مؤخرا بأكثر مما تبرزها الزيادة الحاصلة في العمليات التي تضطلع بها لحفظ السلم في الاعوام الاخيرة . فقبل عام ١٩٨٧ كان مجموع عدد العمليات التي اضطلعت بها الامم المتحدة ثلاث عشرة عملية ومنذ عام ١٩٨٧ بدئ في القيام بثلاث عشرة عملية أخرى . فالامم المتحدة تقوم الآن بضمان تنفيذ اتفاقات السلم في السلفادور وأنغولا وكمبوديا . وهي تساهم في تهدئة الصراعات الخطيرة في الصومال ويوغوسلافيا . كما تضطلع حاليا في يوغوسلافيا وكمبوديا بعمليتين من أهم العمليات في تاريخها ، تضمان أكثر من ٤٠ ٠٠٠ فرد من العسكريين والمدنيين .

إن زيادة التنوع في المهام التي تُعهد بها لمنظمتنا إنما يبرز قدرتها على التلاؤم مع مختلف الاوضاع . والامم المتحدة تقوم اليوم بتجريد الاطراف المتحاربة من السلاح وبجمع السلاح وتدميره ؛ وباصلاح المؤسسات الحكومية غير القادرة على النهوض بوظائفها ؛ وبإعادة اللاجئين الى أوطانهم ، وبازالة الالغام ، ورصد الانتخابات ومدى احترام اتفاقات السلام واتفاقات حقوق الانسان ؛ وبتقديم المساعدة الانسانية والمعونة للاجئين .

ومما يشرف حكومتي أنها قد تمكنت من الاسهام في قوة الامم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا ، وهو إسهام نعترف بأنه متواضع من حيث العدد ، ولو أنه يمثل ١٠ في المائة من قوة جيش بلادي .

وقد تزايدت تكاليف عمليات حفظ السلم الى حد كبير . وتقتضي أهمية هذه العمليات ألا يحدث أي تأخير ولو كان بسيطا في رفع تكاليفها . ويجب أن تتمكن الامم المتحدة من الإعداد لتلك العمليات والبدء فيها وتنفيذها على أساس مالي رشيد . وإن إنشاء صندوق احتياطي متجدد أمر يمكن أن يوطد هذا الأساس الى حد كبير . وينبغي أن يوافق كذلك جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها المالية دون تأخير .

لقد اعتمدت جمعيتنا في دورتها الماضية قرارا بشأن قيام الامم المتحدة بإنشاء سجل عالمي لا تمييزي للاسلحة التقليدية (A/RES/46/36L) ، وتأمل لكسمبرغ أن يتم خلال هذه الدورة تحديد الاجراءات التقنية المطلوبة لتنفيذ هذا القرار ، وأن يبدأ العمل في تشغيل السجل في بداية العام القادم . وبهذا تسهم الامم المتحدة إسهاما كبيرا في الشفافية العالمية المطلوبة في مجال نقل الاسلحة ، وفي حركة نزع السلاح الكبرى التي يجب أن تستمر مسيرتها .

وإنني لأرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في حزيران/يونيه الماضي بين الرئيس بوش والرئيس يلتسن لاجراء خفض جذري جديد في الترسانات النووية الاستراتيجية . ويشكل الاختتام الوشيك للتفاوض على اتفاقية الاسلحة الكيمائية خطوة أساسية في الجهود الدولية الرامية للقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل . وأتعشم أن يوافق جميع أعضاء جمعيتنا على الاتفاقية دون تحفظات وأن يوقعوها على الفور .

وقد أحرزت جمعيتنا تقدما بارزا على أساس مبادرة أخرى للمجموعة الاوروبية . وهو التقدم في مجال التدابير المتخذة لتعزيز قدرة الامم المتحدة على التنسيق في مجال المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ . فبفضل انشاء منصب منسق الاغاثة في حالات الطوارئ الذي تولاه السيد يان إلياسون ، وانشاء صندوق مركزي متجدد قيمته ٥٠ مليون دولار أصبح بوسع الامم المتحدة أن تتصدى للازمات الانسانية بقدر أكبر من الفعالية .

وترحب لكسمبرغ بالحركة الرامية الى نشر الديمقراطية على نطاق واسع والتي تتبلور في جميع أرجاء العالم . وهي تنطوي على تغييرات سياسية كثيرا ما تكون مؤلمة ومعقدة وصعبة ، ولكنها ضرورية لبناء مستقبل أفضل . إن عددا متزايدا من الحكومات المشتركة في مثل هذه العمليات يطلب مساعدة انتخابية من الامم المتحدة . وفي ضوء

الاهمية الخاصة التي تشكلها الانتخابات الحرة النزيهة ، فإنني أعتقد أنه يتعين على الامم المتحدة أن تواصل تعزيز قدرتها على العمل في هذا المجال . كما اقترح أن تتعاون الامم المتحدة مع المنظمات الدولية الاخرى التي لها خبرة في هذا الميدان ، وخاصة مجلس أوروبا .

وترى حكومتي أن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو كان حدثا تاريخيا . وصحيح أن المؤتمر لم يحقق كل آمالنا وأن كثيرا من القرارات التي اتخذها تفتقر الى الوضوح والشجاعة ، ولكن من الذي يستطيع أن ينكر أهمية العمل التحضيري والوعي الذي خلقه ؟ لقد بدأت عملية تشمل العالم كله . وصدرت تعهدات سياسية أساسية على أعلى مستوى .

غير إننا لم نخض المعركة الحقيقية حتى الآن . فلا يزال من الضروري أن يتم التصديق على الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي وأن يجري تنفيذهما ؛ ويجب قبل كل شيء اعطاؤهما الشكل النهائي وصقلهما على نحو دقيق . ولم تتم بعد معالجة مسألة التفاوض على اتفاقية التصحر ، كما إن مسألة التعاون الدولي لحماية جميع الغابات - وهي مسألة جوهرية - لم تتحدد حتى الآن .

ويهيئ جدول أعمال القرن ٢١ مجالا واسعا للعمل في جميع نواحي البيئة والتنمية . وتدعو الحاجة الى احراز تقدم في هذا المضمار على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ، بمشاركة من جميع الجهات الناشطة في المجتمع وبوجه خاص المنظمات غير الحكومية .

ويجب على البلدان الفقيرة أن تتقبل حقيقة أن الحماية البيئية ليست ترفا ؛ كما يجب أن تسأل البلدان الغنية نفسها عما إذا كانت وسائل انتاجها واستهلاكها متماشية مع احتياجات التنمية المستدامة ولأي مدى .

ولا يمكن تعريض مستقبل كوكب الأرض للخطر بسبب الانانية القومية . وقد قررت حكومتي أن تزيد بقدر كبير مبلغ المعونة المخصصة للمساعدة الانسانية والتعاون الانمائي . وهي مستعدة للعمل مع جميع المهتمين في سبيل تعزيز التنمية البشرية ؛ والادارة الشفافة والأمينة للشؤون العامة ، وتحقيق مشاركة الجميع ، والمرأة قبل كل شيء ، في العملية الانمائية ؛ وإجمالا في سبيل احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

ان المهام التي تواجهها منظمتنا عديدة وذات أهمية قصوى . وأمامنا عملية تحول وإعادة تشكيل كبرى . بعد ثلاثة أعوام سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء الامم المتحدة . فلنأمل أن نكون ، في ذلك الوقت ، قد أنشأنا منظمة متجددة الحيوية ، منظمة تستطيع أن تتحمل المسؤوليات التي تريد شعوب العالم بكل حماس أن توكلها اليها .

السيد موكومبي (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم حكومتي تهنئة السيد غانيف بمناسبة انتخابه بالاجماع لرئاسة مداولاتنا في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، وإني على ثقة من أن مهاراته الدبلوماسية وقدراته السياسية ستعطي قوة دفع اضافية لاعمالنا وتسهم في نجاح مداولاتنا الجارية .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن التقدير للطريقة التي أدار بها خلفه معادة السفير الشهابي ، مفير المملكة العربية السعودية ، الدورة السابقة للجمعية العامة .

وترغب حكومتي في أن تبدي تقديرا خاصا للامين العام للامم المتحدة ، معادة السيد بطرس بطرس غالي ، لالتزامه وتفانيه الذي لا يعرف الكلل في خدمة المثل العليا للمنظمة . وعلى الرغم من أنه أمضى في وظيفته أقل من عام ، فإنه قد أبدى مقدرة سياسية كبيرة ومهارات دبلوماسية في التعامل مع مهام دقيقة واسعة النطاق في أماكن عديدة من العالم . إن الحصافة الفائقة للامين العام وقدرته على الفهم الافضل للطابع الهش للمشاكل البازغة في عالم اليوم قد أكسبتاه الاحترام والثقة والاعجاب الشديد في المجال الدولي . ونحن نتعهد بمساندته على نحو تام متواصل .

وأرجو أن تسمحوا لي أيضا باغتنام هذه الفرصة لتقديم أحر تهانينا الاخوية للدول التي قُبلت مؤخرا كاعضاء في الامم المتحدة . إن وجودها بيننا الآن يعزز هدفنا المشترك في جعل الامم المتحدة أداة عالمية للسلم والتفاهم والتعاون بين الدول .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تنتقد في ظل خلفية من التغيرات المتواصلة والمتزايدة دوماً في العلاقات الدولية . ونحن نشهد واقعا دولياً جديداً توقفت فيه المواجهة والمنافسة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، في مظاهرها العديدة ، عن تهديد عالمنا الهش ، وهو عالم لم يعد فيه سباق التسلح بين الكتلتين المتنافستين الشاغل الرئيسي للحياة اليومية للدول . إن الواقع السياسي الجديد الذي تتقلص فيه المشاكل الناجمة عن تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ذلك التقسيم الذي كان السمة المميزة للعلاقات الدولية منذ انشاء المنظمة ، قد أدى الى انبعاث أمل جديد في امكان العثور على حلول للمنازعات .

"غير أن الواقع السياسي الجديد يجلب تحديات جديدة . فعلى الرغم من أن خطر الحرب النووية قد تقلص بشدة ، فإن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة تزداد اتساعاً ولا يزال انعدام التيقن بشأن المستقبل سببا لقلق الكثير من الدول والشعوب ؛ وانتشار المنازعات الاقليمية مستمر دون هوادة وهو ينم عن هشاشة الأرضية السياسية الجديدة . وفضلا عن ذلك ، تظل البيئة الاقتصادية الدولية غير مؤاتية بتاتا للبلدان النامية . وما زلنا نواجه مشكلات أعباء الديون غير المتناسبة وتدهور أسعار السلع الاساسية وعدم كفاية تدفق الموارد المالية وعدم كفاية نقل التكنولوجيا وقد زاد توقف مفاوضات جولة أوروغواي من تفاقم حالة عدم التيقن الاقتصادي على الصعيد العالمي .

ونتيجة لذلك ، فان عددا متزايدا من الدول يعتبر الامم المتحدة ، في الوقت الحاضر الاداة الرئيسية لتعزيز السلم والامن الدوليين وكذلك للتنمية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . ويتضح هذا من تزايد عدد البلدان التي اتجهت الى الامم المتحدة فتلقت مساعدتها في سعيها لتحقيق الديمقراطية في العمل على تحقيق رغبتها في تعزيز احترام حقوق الانسان في أراضيها .

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن نهاية الحرب الباردة والتنافس والقطبية الثنائية ينبغي أن تكون عاملا حفازا على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الدولي .

ويمكن بل ويجب الآن أن تستخدم في الاغراض السلمية وأغراض التنمية الاقتصادية تلك الموارد الهائلة ، البشرية والمادية على السواء التي ظلت تكرس لاكثر من ٤٠ سنة لاغراض التدمير الذاتي . وقد أثبت التاريخ أن العمل في سبيل السلم أيسر كثيرا وأقل تكلفة من العمل من أجل الحرب . لا تزال المشاكل التي تواجهنا ضخمة ، ولكن من المستطاع معالجتها بشرط توفر الالتزام على أعلى مستوى سياسي بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

وفي هذه المساعي ، ينبغي أن يُعهد الى الامم المتحدة بمسؤوليات متجددة عن إعادة توجيه استخدام الموارد المتوفرة ، وبناء الثقة والاطمئنان فيما بين الدول ، وتخصيص موارد أكبر لعمليات حفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم .

وقد حان الوقت لكي يضاعف المجتمع الدولي جهوده المشتركة لمعالجة المشاكل القائمة الطويلة الاجل معالجة حاسمة ولجعل العالم مكانا اكثر أمانا للجميع .

إننا نعيش في عالم يزخر بأوجه التنوع بين الشعوب ، ولكنه يزخر أيضا بأوجه التماثل فيما بينها . وفي حين أن الإنسان في الشمال قد حقق تقدما كبيرا في السيطرة على ظواهر طبيعية كانت تبدو عصية ، وأحرز التفوق في العلوم المتقدمة ، مثل الهندسة الوراثية والكيمياء الحيوية والفيزياء ، فمازال الإنسان في الجنوب ضحية الامية والتخلف ، ومازالت أحواله تتوقد على مشيئة الطبيعة الام . وتوجد أمثلة أخرى تكشف عن هويتنا المشتركة كمخلوقات بشرية ، هي عدم القدرة على التحكم في غرائزنا وعلى حسن التصرف فيما نملك من القوة وعلى ممارسة ما لدينا من السلطة بطريقة مسؤولة .

في هذا السياق ، نجتمع هنا اليوم كممثلين لشعوبنا ودولنا لكي نتفكر في كيفية عكس اتجاه الاحداث الذى سمح بتكريس ما يربو على ٣٠ تريليون دولار خلال الـ ٣٠ سنة الماضية للانفاق العسكري على حساب الشواغل الاساسية للبشرية بأسرها . وفي رأينا أن الاسباب الجذرية للمشاكل الخطيرة التي نواجهها اليوم ، تكمن بالضرورة في استخدام قدرة الإنسان التدميرية ، وليس في الاستخدام الايجابي لقدرته الإبداعية الفزة .

ومن الحقائق الموثقة أننا نعيش الآن في عالم يعاني الفقر فيه ما يزيد على بليون نسمة ، أى ما يقرب من خمس سكانه . وأغلب الظن أن ما يزيد على نصف هؤلاء السكان الفقراء يعيشون في مستوى هو دون المستويات المعيشية المقبولة دوليا كحد أدنى . وفي هذا الصدد نجد الوضع في البلدان النامية ، لا سيما في افريقيا ، أكثر وأشد مأساوية .

إننا نأمل أن تسمح نهاية الحرب الباردة والمجابهة بين النظم السياسية المتنازعة ، للمجتمع الدولي أن يعمل يدا واحدة سعيا إلى إيجاد حلول مشتركة للمشاكل الدولية التي نواجهها اليوم .

إننا نأتي اليكم من الجنوب الافريقي ، وهو منطقة تناضل من أجل بناء وتوكيد هويتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولسنوات عدة ، بذلت شعوب تلك المنطقة تضحيات هائلة ، وعانت من مصاعب جمة لكي تتصدى للمشاكل الصعبة التي تواجهها

المنطقة ، أى مشاكل تقرير المصير ، وإنهاء الاستعمار ، وزعزعة الاستقرار ، والحرب ، وقد أحرزنا تقدما ملموسا في هذا الصدد . ومع ذلك ، فمازال أمامنا الكثير مما ينبغي إنجازه ، ولابد من تقديم تضحيات أخرى .

وفي هذا السياق ، يشعر وفدي بالقلق بصفة خاصة إزاء تجدد العنف في جنوب افريقيا . إن موجات العنف التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا ، ولا سيما مذابح الابرياء من المدنيين في بوبياتونغ في شهر حزيران/يونيه الماضي ، وفي سيسكي في أوائل الشهر الحالي ، تشكل نكسة خطيرة للجهود الجارية التي تهدف إلى تهيئة مناخ يفضي إلى تسوية تفاوضية .

ونحن على ثقة بأنه بفضل دعم المجتمع الدولي ، سيتمكن شعب جنوب افريقيا من إيجاد أرضية مشتركة لحل المشاكل الناجمة عن سياسات العزل العنصرى المؤسسي . وترحب حكومتي بالجهود الجارية التي ترمي إلى التوصل إلى استئناف المحادثات التي يرجى أن تفضي إلى تسوية سياسية للنزاع في ذلك البلد .

ونود أن نشيد بصفة خاصة بالاسلوب الذى اتبعه المجتمع الدولي ككل والامم المتحدة بصفة خاصة ، في الاستجابة السريعة لموضوع العنف في جنوب افريقيا . ونحن نرحب باعتماد مجلس الامن مؤخرا لقراره ٧٦٥ (١٩٩٢) . ونود أن نشجع الامين العام على مواصلة عمله في سبيل تنفيذ ذلك القرار ، ومن أجل تلافي حالة الجمود الراهنة في العملية التفاوضية . كما نحث القوى المحبة للسلام في جنوب افريقيا أن تضم صفوفها وتعمل معا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمشاكل التي نجمت عن ٥٠ عاما تقريبا من الفصل العنصرى ، بغية تأمين الانتقال السلس إلى جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية وموحدة .

إننا نهنئ شعب انغولا لنجاحه في الحفاظ على وقف إطلاق النار ، وتهيئة الظروف لإجراء أول انتخابات متعددة الاحزاب . ويحدونا الامل في أن يستمر المجتمع الدولي في مساعدة انغولا ، وأن يضمن إجراء الانتخابات في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر في مناخ من الطمأنينة حتى يتسنى لشعب انغولا أن يختار ممثليه بحرية .

لقد عانت منطقة الجنوب الافريقي من موجة جفاف لم يسبق لها مثيل في ذاكرة الإنسان . وقد أدت هذه الحالة المأساوية بالفعل إلى تدمير محاصيل هذا العام ، وإهلاك الثروة الحيوانية والنباتية الطبيعية في مساحات شاسعة من المنطقة . وتحولت أنهار هامة إلى مجرد مجارى ضحلة للمياه بل إلى مساحات كبيرة من الرمال الجافة . ونتيجة لذلك أيضا ، تضرر نحو ٣٠ مليون من البشر على نحو خطير ؛ وأصبحت المنطقة برمتها مهددة بشبح المجاعة والحرمان . وفي حزيران/يونيه الماضي ، أصدرت الأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، نداء عاجلا لتقديم مساعدات الإغاثة وغيرها من المساعدات الطارئة . ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر المجتمع الدولي على استجابته الفورية للنداء التي لولاها لكانت العواقب الإنسانية لهذه الكارثة الطبيعية اليوم أشد هولا مما هي عليه اليوم . إننا نكرر نداءنا من أجل زيادة المساعدة الطارئة حتى يتسنى الوفاء الكامل باحتياجات نداء الطوارئ المشترك .

وعلى الرغم من عدد الصعوبات التي تواجهها شعوبنا في الجنوب الافريقي ، فمازالت الجهود المشتركة جارية من أجل إعادة أحياء النسيج الاقتصادى والاجتماعي للمنطقة . وفي هذا الإطار ، وبهدف تعزيز التعاون الإقليمي ، قررنا إنشاء المجموعة الإنمائية للجنوب الافريقي . وهذه المجموعة حديثة العهد هي نتاج خبرة ١٢ عاما من التعاون المثمر في إطار مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي . إن هذه المجموعة الجديدة تقدم الدليل على الرغبة المشتركة لدول المنطقة في إقامة تكامل اقتصادى تدريجي ومتوازن ، يقوم على أساس استخدام الموارد الإقليمية دون إهمال التعاون الخارجي الضرورى كعنصر تكميلي في السعي إلى تحقيق أهدافنا . ومن ثم ، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه من أجل مساعدة شعوب منطقة الجنوب الافريقي لدرء الآثار الناتجة عن تزامن كوارث من صنع الإنسان مع كوارث طبيعية ، وعلى الأخص مع فترة الجفاف المتطاولة .

وفي هذا الصدد ، تتسم حالة موزامبيق بالخطورة على نحو خاص حيث استمرت الحرب في تمزيق هذا البلد لمدة ١٦ عاما . إن الخسارة الاقتصادية لهذه الحرب التي

أودت بحياة مئات الآلاف من البشر ونجم عنها تدمير الممتلكات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، خسارة مروعة تقدر بنحو ٢٠ بليون دولار .

وتذكر الجمعية أنه بغية إيجاد تسوية سياسية للصراع في موزامبيق ، ومراعاة للمصالح العليا للأمة ، جرت مفاوضات مباشرة مستمرة بين الحكومة وحركة المقاومة الوطنية لموزامبيق (رينامو) لمدة عامين وذلك تحت وساطة الحكومة الإيطالية ، ومجموعة سانتو إيفيديو ، والكنيسة الكاثوليكية في موزامبيق . ومنذ حزيران/يونيه الماضي ، تشارك الأمم المتحدة والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية في عملية السلام كمراقبين . إننا نعتقد أن إسهام هؤلاء المراقبين ، بالاضافة إلى الأطراف الأخرى المساهمة في عملية السلام ، يعطي زخما جديدا لعملية السلم ، كما يدلل على ذلك ، في جملة أمور ، التوقيع على إعلان المبادئ التوجيهية لتيسير توزيع المساعدة الإنسانية في البلد .

وقد استكملت عملية السلام الجارية في روما بمبادرات هامة أخرى رفيعة المستوى على الصعيد الإقليمي . وقد أفضت هذه المبادرات إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في ٧ آب - أغسطس في روما بين فخامة الرئيس تشيسانو وزعيم رينامو . وقد تمخض الاجتماع رفيع المستوى عن التوقيع على إعلان مشترك . وتتضمن هذه الوثيقة الإلتزام الرسمي من جانب كل من حكومة موزامبيق ورينامو بالعمل لإنهاء وإقرار جميع المسائل المعلقة بحلول أول تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، وذلك كي يتسنى توقيع اتفاق السلام العام والتوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية بحلول ذلك الموعد .

ويتضمن الإعلان المشترك مبادئ عامة وضمانات محددة تتعلق بتحقيق السلم والديمقراطية والوحدة الوطنية على أساس الهدف العام المتمثل في المصالحة الوطنية . وتلزم الوثيقة الطرفين بضمان تهيئة الظروف التي تسمح بالحرية السياسية الكاملة وفقا للمبادئ الديمقراطية المعترف بها دوليا ، بالإضافة إلى ضمان الأمن الشخصي لجميع مواطني موزامبيق وجميع أعضاء الأحزاب السياسية .

ويؤكد الإعلان المشترك أيضا الحاجة إلى احترام المبادئ الواردة في البروتوكول الاول الذى يطلب من حكومة موزامبيق :

"ألا تتصرف بطريقة تتعارض مع أحكام البروتوكولات المقررة ، وألا تسن قوانين أو تتخذ تدابير أو تطبق قوانين جارية قد تكون في النهاية مخالفة لهذه البروتوكولات" (S/24406 ، المرفق ، الفقرة ٤٠) .

كما يتطلب الإعلان أيضا أن :

"تتعهد حركة رينامو بأن لا تلجأ إلى القتال بقوة السلاح بعد بدء نفاذ وقف إطلاق النار ، بل تسير في كفاحها السياسي مراعية للقوانين الجارية في إطار المؤسسات الحكومية القائمة ، ومحترمة للشروط والضمانات التي تتقرر في اتفاق السلم العام" (المرجع نفسه) .

ويبرز الإعلان المشترك دور المجتمع الدولي ، وبخاصة الامم المتحدة ، في رصد وتنفيذ اتفاق السلم العام ووقف إطلاق النار وسير العملية الانتخابية .

لقد أعلنت حكومة بلادي رسميا استعدادها للإلتزام بأحكام الإعلان المشترك والعمل لتحقيق السلام والهدوء في بلدنا . وفي نفس هذه اللحظة التي أخاطب فيها الجمعية العامة تنعقد الجمعية التشريعية للجمهورية ، أى برلمان موزامبيق ، لإصدار تشريعات تنصب على جميع المسائل المتصلة بتنفيذ الإعلان .

وقبل أيام ، في ١٨ ايلول/سبتمبر الجارى ، التقى رئيس دولة موزامبيق وزعيم رينامو مرة أخرى في غابوروني في بوتسوانا لبحث المسائل المدرجة على جدول أعمال مفاوضات روما التي كانت سببا في حالة التوقف . وقد أكد الاجتماع مرة أخرى أن أول تشرين الاول/أكتوبر سيكون موعدا نهائيا للتوقيع على اتفاق السلام العام في موزامبيق ، وتم التوصل إلى حل متفق عليه لتلك المسائل . ولم يحدث من قبل في تاريخ هذا النزاع أن كان السلام والتصالح فيما بين جميع الموزامبيقيين قريب المنال مثلما هو عليه الآن . ولذلك نعتقد أن حركة رينامو يجب أن تشارك في تحمل المسؤولية التاريخية ، فتستجيب لآمال شعبنا وتجعل من أول تشرين الاول/اكتوبر معلما تاريخيا في سجلات تاريخ موزامبيق .

إن حكومة موزامبيق على أتم استعداد لفتح فصل جديد في تاريخنا ، فصل يتسم بمناخ تسامح وتصالح وتفاهم بين جميع الموزامبيقيين . لقد أبدت حكومة بلادى منذ زمن بعيد أنه ليس هناك مبرر من أي نوع لمواصلة الحرب في موزامبيق . وفي هذا الصدد ينبغي التذكير بأنه منذ دخل الدستور الجديد إلى حيز التنفيذ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ظهرت أكثر من عشرة أحزاب سياسية ما برحت تمارس أنشطتها السياسية في موزامبيق بحرية وسلام . ونحن نواصل الاعتقاد بأنه ينبغي لجميع القوى السياسية داخل البلاد أن تعمل على تحقيق أهدافها السياسية عن طريق قواعد سلوك مقبولة ديمقراطيا دون اللجوء إلى العنف .

ومن هذه المنصة ، أود أن أثني على التزام الأمين العام الشخصي بتحقيق السلام في بلادى . ونحن نشعر بسرور بشكل خاص ، إذ نرى أن الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة بلادي في هذا الوقت الذى تحتاج فيه إلى المساعدة . كما أننا نثني على الأمين العام لمبادرته الأخيرة بإيفاد فريق فني من المدنيين والخبراء العسكريين لتقييم احتياجات البلاد خلال تنفيذ اتفاق السلم العام ، وبخاصة لرصد وقف اطلاق النار والعملية الانتخابية . ونتطلع إلى رؤية المزيد من انخراط الأمم المتحدة في جهود السلام في موزامبيق في الأيام المقبلة .

في أعقاب التوقيع على اتفاق السلم العام ، سيحتاج شعب موزامبيق إلى مساعدة دولية كبيرة لمواجهة مسائل حيوية مثل تنفيذ مراقبة وقف إطلاق النار ، وتنظيم ومراقبة العملية الانتخابية ، وتسريح الجيوش وإعادة إدماج الجنود السابقين في الحياة المدنية ، وإنشاء جيش وطني جديد وإعادة اللاجئين من البلدان المجاورة إلى الوطن وتأمين استقرارهم وتقديم المساعدة للأشخاص النازحين .

وفوق هذا كله سيكون من الأمور ذات الأهمية الحاسمة تقديم المساعدة لموزامبيق في جهودها لإعادة البناء الوطني ، وضمان عدم تكرار حدوث العنف والتدمير في البلاد . وستتطلب هذه المساعدة إقامة المؤسسات الديمقراطية وتوسيع نطاقها وتعزيزها وصيانة القانون والنظام لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه الأمة في ظل ظروف الديمقراطية المتعددة الأحزاب .

في روما ، اتفق رأي وفد الحكومة وحركة رينامو على أن معالجة الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في موزامبيق معالجة شاملة تتطلب عقد مؤتمر للمانحين فور وقف إطلاق النار باعتبار ذلك أنفع طريقة ممكنة فيما يبدو لإكمال جهودنا في سبيل التصدي للمهمة الهامة الماثلة أمام الأمة الموزامبيقية . وعلى ذلك فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره مطالبان مرة أخرى بتقديم تضامنهما إلى شعب موزامبيق في هذه اللحظة التي تعد أكثر اللحظات أهمية في تاريخ موزامبيق منذ استقلالها الوطني .

وبالنسبة للانتخابات ، التي ستجرى بعد عام واحد من التوقيع على اتفاقات السلم العام ، تبذل جهود كثيرة وتتوفر الإرادة السياسية الوطنية اللازمة لكفالة النجاح الحق لهذه الانتخابات على النحو الذي يتوقعه المجتمع الدولي . ومع هذا ، ولأن العملية الانتخابية ستواجهها صعوبات ، فإننا سنقدر ونشكر كل مساعدة مادية ومالية ممكنة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، وذلك كي يتسنى إجراء العملية دون معوقات كبيرة وكي تكون عادلة وحرة ونزيهة حقا .

لقد وفّرت نهاية الحرب الباردة آفاقا جديدة طيبة لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب ولقد كانت سنة ١٩٩٢ بالفعل معلما هاما للأمم المتحدة ولمستقبل التعددية والتعاون الدولي من أجل التنمية .

وفي قرطاجنة كولومبيا أسفرت الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن شراكة جديدة من أجل التنمية قائمة على الاعتراف بالمساواة السيادية والمصالح المتبادلة والمسؤوليات المتقاسمة لتحقيق هدفي نمو الاقتصاد العالمي المستمر وإعادة تنشيط التنمية في البلدان النامية . ووفد بلادي يرحب بقرار المؤتمر بإعادة توجيه أنشطة الأونكتاد ، وتقوية ولايته وفقا لمتطلبات فترة ما بعد الحرب الباردة . ونود أن نؤكد مجددا تأييدنا لتعهد قرطاجنة ، وفي هذا الإطار ندعو إلى تكثيف مساعدة الأونكتاد إلى أقل البلدان نموا .

إن مؤتمر الارض في ريو دي جانيرو كان تجمعا تاريخيا وعالميا انطلقت فيه عملية تعاون دولي طويلة الاجل في سبيل حماية الكوكب والاجيال المقبلة من التدمير البيئي . وقد أسفر عن اتفاقات سياسة هامة لم يسبق لها مثيل ، وعن برنامج عمل واسع النطاق واتفاقيتين . ونتيجة مؤتمر القمة تتجسد في التعهد السياسي على أعلى مستوى باتباع سياسات وممارسات للتنمية المستدامة يراعى فيها التكامل بين البيئة والتنمية .

إن المسألة الحاسمة الآن هي تنفيذ تعهدات ريو ومتابعتها واستعراضها بشكل فعال ، وبخاصة فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١ . وفي هذا الصدد ، يقف وفد بلادي على أهبة الاستعداد للمشاركة في المناقشات المقبلة بشأن إنشاء لجنة التنمية المستدامة . ونحن نتوخى لهذه اللجنة أن تكون آلية فعالة على مستوى عالمي لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ولتعزيز الحوار والنهج المشتركة بشأن مسائل البيئة والتنمية ، مع إعطاء الاهتمام الكافي لتنوع أوضاع وخبرات الدول الاعضاء ومناطق العالم . وفي هذا الشأن ، نحن على اقتناع راسخ بأن تشكيل اللجنة ينبغي أن يراعى فيه مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف ، وأن يتيح صلات عمل وثيقة مع جميع وكالات منظومة الامم المتحدة ، وبخاصة مع لجان الامم المتحدة الاقليمية والمؤسسات الإنمائية الدولية الاخرى . وينبغي للجنة ، إذ تقع في اعتبارها متابعة مؤتمر الارض ، أن تولي الاهمية القصوى إلى مسألة وسائل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، أي الموارد المالية ، وبناء القدرات ، ونقل التكنولوجيا .

خلال الاشهر الماضية ، تطورت عملية الإصلاح في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الامم المتحدة فبلغت المرحلة الحاسمة الحالية . ومما يشجع وفد بلادي ظهور توافق متزايد في الآراء بشأن إحياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره محفلا مركزيا موثوقا به للحوار ولوضع استراتيجيات دولية فضلا عن زيادة فعالية التنسيق والمواءمة في أعمال مؤسسات منظومة الامم المتحدة . وتجدد الجهود الرامية إلى تحقيق

هذا الإحياء . وأود أن أبرز الاهمية الكبرى للعمل الإصلاحي الحالي ، الذى يرجى منه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة فعالية منظومة الامم المتحدة ورفع كفاءة أدائها لتصبح أكثر استجابة للاحتياجات الحالية للتعاون الاقتصادي الدولي ولتدهن بتنمية البلدان النامية .

وإننا ، بالمثل ، نعلق أهمية كبيرة على إجراءات الإصلاح الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنسيق المساعدة الإنسانية وتسليمها في أوانها المناسب إلى اللاجئين والمشردين ، سواء في حالات النزاع أو حالات الكوارث الطبيعية.

إن ما تطور إليه الوضع الدولي يتيح للمجتمع الدولي بأسره ، وخاصة الأمم المتحدة ، فرصا وتحديات جديدة ، وفي هذا الصدد ، درس وفدي بعناية تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/47/1) وكذلك تقريره المعنون "خطة للسلام" (A/47/277).

نحن نرى أن تقييم الأمين العام جاء في حينه وأنه جهد له محله المناسب في تاريخ الأمم المتحدة المعاصر . فقد تعلمنا من تجربتنا الخاصة أن وضع خطة للسلام ووضع خطة للتنمية مسألتان هامتان لا يمكن الفصل بينهما في عالمنا المعاصر . ومن ثم ، فإننا نؤمن بقوة بدور الأمم المتحدة ، بوصفها المحفل الأنسب لتنسيق المصالح العالمية لجميع الأمم ولتشجيع تهيئة المناخ السياسي المناسب الذي يقوم على التفاهم وتوافق الآراء والتعاون الدولي بين شعوب وأمم العالم .

وإني لأدعو من هذه المنصة جميع الدول الأعضاء أن تعيد تكريس جهودها وتجدد التزامها بتعزيز دور الأمم المتحدة ، فتعطيها الدفعة اللازمة لتمكينها من أن تنفذ بحماس وثقة مهامها بوصفها حارسة السلم والأمن الدوليين على نحو ما نادى به الميثاق .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : مذكرة من الأمين العام (A/47/243)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة الآن في طلب الأمين العام ادراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة السابعة والاربعين .

في هذا الصدد ، عممت مذكرة من الأمين العام في الوثيقة A/47/243 . ويطلب الأمين العام في مذكرته ، وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي ، ادراج بند إضافي يتسم بطابع الأهمية والاستعجال في جدول الأعمال بعنوان "تمويل عملية الأمم المتحدة في الصومال" . ونظرا لطبيعة هذا البند ، يطلب الأمين العام كذلك إحالة البند إلى اللجنة الخامسة للنظر فيه .

في ظروف هذه الحالة ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على عدم التقيد بأحكام المادة ٤٠ من النظام الداخلي التي تنص على عقد اجتماع للمكتب لتناول مسألة إدراج أي بند إضافي في جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية العامة تود أن تدرج بندا إضافيا بعنوان "تمويل عملية الأمم المتحدة في الصومال" وأن تحيله إلى اللجنة الخامسة للنظر فيه ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيبلغ رئيس اللجنة الخامسة بالقرار الذي اتخذ توا .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠